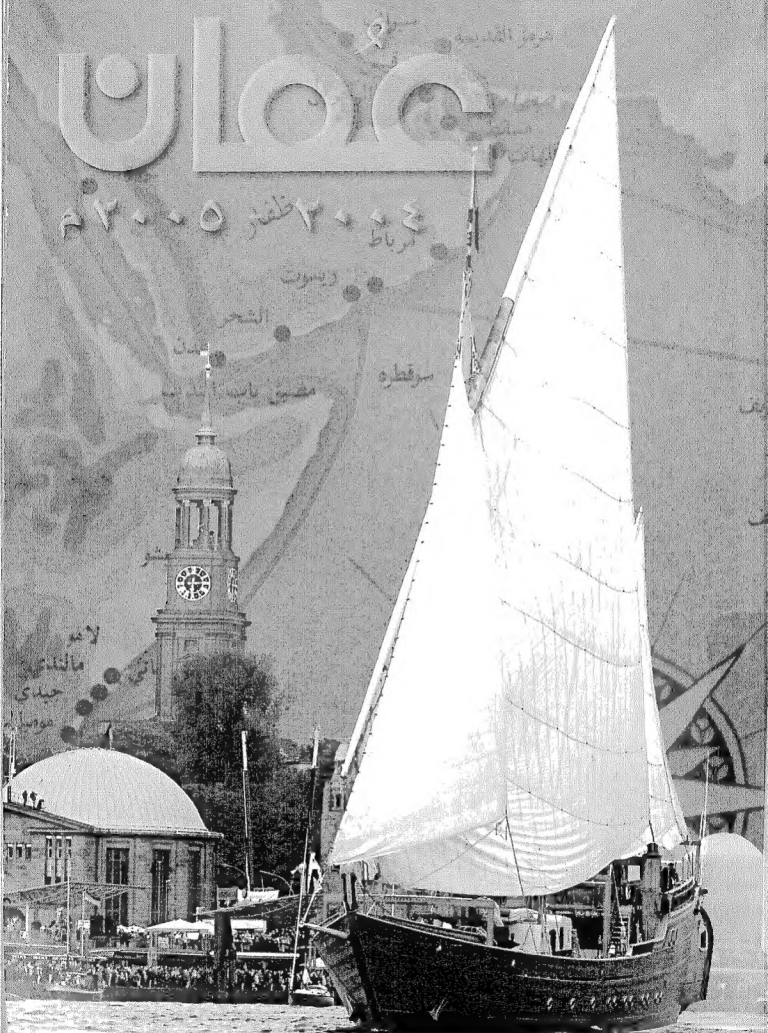


عمان

٢٠٠٥ ظفر ٢٠٠٤



صورة الغلاف الأول :

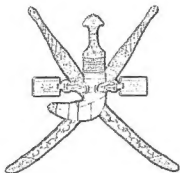
السفينة السلطانية «زينة البحار» سفينة شراعية خشبية ذات ٣ صاريات ومزودة بأشرعة عربية مثلثة الشكل بالإضافة إلى محرك (ديزل كهربائي). بنيت في ولاية صلالة ودخلت الخدمة في عام ١٩٨٨م. يتكون طاقمها من البحارة العمانيين وتبلغ السرعة القصوى لها ١١,٥ عقدة، طولها الكلي ٦١ متراً ووزنها ٣٩,٧ طنناً، وفي صورة الغلاف تظهر السفينة أثناء مشاركتها في مايو المنصرم في احتفالات الذكرى (٨١٥) لتأسيس ميناء هامبورج بألمانيا الذي افتتح على نهر الألب في ٧ مايو ١١٨٩م.

صورة الغلاف الثاني :

سفينة البحرية السلطانية العمانية «شباب عمان»، وتصنف بأنها واحدة من أكبر السفن الشراعية في العالم التي مازالت صالحة للملاحة، وقد بنيت في مدينة بيكي باسكتلندا عام ١٩٧١م من خشب البلوط المكسو بخشب الأركس الاسكتلندي والواح ظهر المركب من الصنوبر الأورغوني، ويبلغ ارتفاعها ٣٠ متراً، وطولها ٥٢ متراً وعرضها ٨,٥ متراً، والمساحة الاجمالية للأشرعة ٢٨١ متراً مربعاً ووزنها ٤٨٤ طنناً. وخصصت السفينة للتدريب على الملاحة التقليدية.

وقد أبحرت السفينة منذ التحاقها بالاف الأميال وإلى أكثر من ثلاثين دولة منها دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول البحر الكاريبي ودول حوض البحر المتوسط وشمال البلطيق واليابان وأستراليا ودول شرقي آسيا والعديد من الدول الأخرى الشقيقة والصديقة مؤكدة أمجاد التاريخ العماني البحري ولتعيد إلى الأذهان الدور المشهود الذي اضطلع به العمانيون في توطيد أواصر العلاقات منذ أقدم العصور.

وخلال مشاركتها العديدة حصلت سفينة «شباب عمان»، على العديد من الجوائز منها فوزها بجائزة «كاتي سارك» ٩٧، للمرة الثانية على التوالي في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ جمعية التدريب الشراعي الدولية وفي الغلاف تظهر السفينة أثناء مشاركتها عام ١٩٨٦م في العرض البحري الذي اقيم بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لتتصيب تمثال الحرية في نيويورك.



عمان

٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ م

915.353

U48

٢٠٠٤

إصدار

وزارة الإعلام

سلطنة عُمان

مسقط

١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

١٤١١٥٣ - ٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

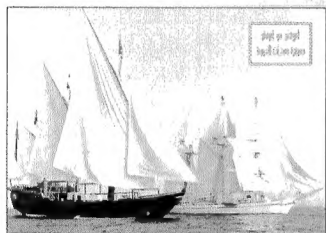
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ
مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

المحتويات

٩

تقديم



٧٨

الدفاع عن الوطن
وحماية منجزات النهضة



٥٦

مؤسسات
الدولة العصرية



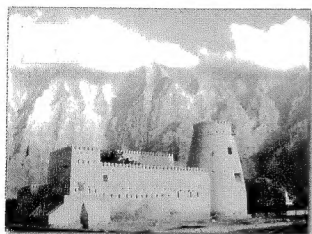
١٧٦

بناء الإنسان
أغلى ثروات الوطن



١٢٦

التنمية الاقتصادية، استثمار
ثروات الوطن للحاضر والمستقبل



٢٨

عُمان .. عطاء
حضاري متواصل



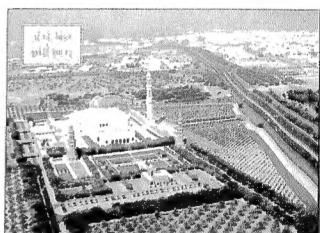
١٠

قابوس
القائد



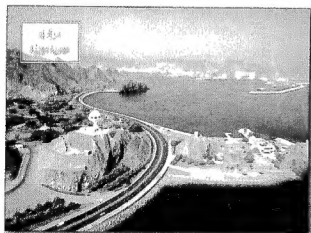
١٠٤

عُمان والعالم
صداقة ومصداقية



٩٤

ساحة الإسلام
وسيادة القانون



٢٣٠

مرافق
عصرية حديثة



٢١٤

التراث
والثقافة والفنون

من الكلمات المضيئة لقائد المسيرة

لقد اردنا منذ البداية ان تكون عمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه.

ونحن واثقون تمام الثقة من انكم رجالاً ونساءً سوف تسهمون في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها واعلاء بنائها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراد به الارتفاع الوطن وخدمة المواطنين.

واذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجبتنا الان ننسى ان المستقبل هو الذي ينبغي ان يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لان الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل ومن ثم فلا بد لنا من ان نسلح بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق.

واذ نحث الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليمياً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها.

اننا نؤكد على ضرورة منح السياحة أولوية في برامج التنمية المستقبلية. فهذا القطاع يتميز بإمكانات كبيرة لنمو والاسهام الفعال في تحقيق التنوع الاقتصادي لما يزخر به هذا البلد العزيز من مقومات سياحية.. ومن هذا المنطلق ينبغي اعداد استراتيجيات جديدة لتطوير هذا القطاع لتمكينه من الوقوف على قدميه في سوق عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة.

ان الوطنية السلبية لا تكفي وحسب الوطن والاخلاص له يجب ان يتخذ شكل العمل الدائب والمستمر الذي يتوجب على كل رجل وامرأة القيام به. ان الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والودام ولن نهنا البشرية ولن نكتب لها الطمانينة الا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال.

قابوس بن سعيد



تقرير

برؤية واضحة وفكر مستنير تواصل مسيرة النهضة العمانية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - انطلاقاً من الوثابة بقوة وعزيمة وإرادة نحو غاياتها المنشودة وفي مقدمتها ازدهار الوطن ورهافة المواطن وترجمة طموحاته إلى واقع عملي من خلال إتاحة الفرصة له من أجل مشاركة أوسع وأعمق في إدارة وتوجيه التنمية الوطنية وفي صنع القرار في مجالات عديدة.

وفي ظل تجربة وطنية عمانية خلاقة تضرب بجذورها في أعماق هذه الأرض الطيبة وتمتد بفروعها لتلامس ما يعيشه العالم من تطورات، تتوالى الإنجازات في كل مناحي الحياة وبامتداد أرض السلطنة المعطاءة لتبني حياة مفعمة بالخير والنماء ينعم فيها المواطن بحقوقه وواجباته ومواطنيته.. آمناً على يومه ومتفائلاً بغيره.. ومتجاوباً مع دعوة قائده ورائد مسيرته جلالة السلطان المعظم للعمل وبذل المزيد من الجهد والعطاء في تعاون وتآزر ومشاركة وتكافل لأعلاء صرح البناء الوطني الشامخ لبنة لبنة.

ويسعد وزارة الإعلام أن تقدم في هذا الكتاب وبإيجاز أبرز ملامح تجربة البناء والتنمية الوطنية في جوانبها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي نجحت ليس فقط في إعادة صياغة الحياة وفق معايير ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ولكن أيضاً في الحفاظ على الهوية الوطنية وعلى التقاليد العمانية العريقة وذلك في إطار العلاقة الراسخة بين جلالة السلطان المعظم وأبناء الوطن والتي تركز على الثقة والولاء والتفاني من أجل (عمان).



دخل التاريخ العماني مرحلة جديدة ومجيدة دشنتها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠م، وإذ تمثل مسيرة النهضة العمانية الحديثة بقيادة جلalته امتداداً واستمراراً للتاريخ العماني العريق الضارب في عمق الزمن، فإنها تمثل كذلك استجابة عمانية لتحديات الواقع بإبعاده المختلفة في أواخر الستينيات من القرن الماضي من ناحية، والطريق الواعد للانتقال بعمان وطناً ودولة ومجتمعاً إلى آفاق القرن الحادي والعشرين من ناحية ثانية.

وفي ظل رؤية واضحة وأهداف وأولويات محددة أنبثقت من الفكر المستنير لجلالة السلطان المعظم وأحاطته بجوهر الخبرة التاريخية لعمان دولة ومجتمعاً على امتداد حقب التاريخ المختلفة، تحدت ملامح ومسارات البناء الوطني التي صاغها جلalته - يحفظه الله ويرعاه - في بساطة ودقة وعمق بالغ منذ بزوغ شمس النهضة المباركة والتي جسدتها كلماته السامية: «انه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع ان نبني بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة. إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الاجزاء في ذلك الجسد».

ومما له دلالة صميقة ان جلالة القائد المفدى جعل العلاقة بين الحكومة والمواطنين أكثر من علاقة تعاون ومشاركة لتكون علاقة ارتباط عضوي ومسؤولية مشتركة يضطلع فيها المواطن العماني بدوره في صياغة التنمية الوطنية وتوجيهها وتحقيق أهدافها بكل ما يعنيه ذلك من ثقة في قدرات المواطن العماني، رجلاً كان أم امرأة، وطاقاته الكبيرة للقيام بذلك وبقينا أيضاً بأن «الأمم لا تبنى الا بسواعد أهلها» وان بناء الوطن وتوفير الحياة المرفهة والعيش الكريم «لا يمكن تحقيقها الا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل اعباء المسؤولية ومهمة البناء .. وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في اطار واقفنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا جاعلين نصب اعياننا تعاليم الإسلام الذي يغير لنا السبيل دائماً».

لم تكن البدايات سهلة أو يسيرة في عام ١٩٧٠م، وخلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، فقد كان ضروريا البدء من نقطة الصفر في العديد من المجالات، وفي ظل تحديات داخلية عديدة وأوضاع اقليمية ودولية مؤثرة، وبالتالي تبلور الخيار الوطني في الارتباط الوثيق بتراب الوطن والمزاوجة وبنجاح بين تقاليد المجتمع العماني والحفاظ على شخصيته المميزة وبين الأخذ بكل إيجابي يعززه الفكر الإنساني في تطور السريع والمتواصل ويكون ملائماً ومفيداً في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية. وعلى ذلك تم ومنذ البداية استبعاد مبدأ التقليد ونقل تجارب الآخرين لصالح بناء التجربة الوطنية على أسس عمانية صلبة والتطور بها مرحلة بعد مرحلة وبشكل متدرج يتجاوب مع طموحات المواطن العماني ومتطلبات التقدم على طريق النمو والازدهار.

جدير بالذكر أن جلالة القائد المفدى أكد في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١/١٠/٢٠٠٣ على إنه «نقد اردنا منذ البداية أن تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي

(الصفحة السابقة)

الحوار المفتوح بين القائد

المفدى وشعبه الوفي ضمن

الجولات السنوية التي يقوم

بها جلالة السلطان المعظم

في كافة ربوع السلطنة.

نعيشه يشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار آخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالاً ونساءً ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية.

وفي حين شكل تحقيق الأمن والاستقرار وتمتين الوحدة الوطنية وتعميق الترابط والتماسك والتساند بين أبناء الشعب العماني الوفي في إطار الأسرة الواحدة ركيزة أساسية لجهود التنمية الوطنية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، فإنه ترافق مع ذلك أيضاً العمل بكل السبل وبأقصى الطاقات المتاحة من أجل تعليم وتدريب وإعداد المواطن العماني ليقوم بدوره المنشود. بدأ ذلك منذ بداية مسيرة النهضة المباركة باعتبار أن الثروة البشرية والمواطن العماني هو أغلى ثروات الوطن وأنه جدير بإعداده وتطوير قدراته لبناء الحاضر والأعداد للمستقبل. وقد أكد جلالاته على أن «يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليمياً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسمي إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

لم تكن المرأة العمانية بعيدة عن ذلك بل كانت موضع اهتمام واسع ومتواصل منذ البداية، ومن ثم لم تكن مصادفة أن تكون المرأة العمانية في موقع الريادة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التمتع بحقوقها السياسية بما في ذلك عضوية مجلس الدولة وحق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى وشغل مختلف الوظائف في الجهاز الإداري للدولة وكذلك عضوية مجلس الوزراء فقد تم تعيين الدكتورة رابحة بنت سعود بن أحمد البوسعيدية وزيراً للتعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٨/٢٠٠٤ الصادر في ٢٠٠٤/٣/٨، وكذلك إنشاء وزارة للسياحة وتعيين راجحة بنت عبد الأمير بن علي وزيراً للسياحة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٦١/٢٠٠٤ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٩، وأيضاً تم تعيين الدكتورة شريفة بنت خلفان بن ناصر البهيانية وزيراً للتنمية الاجتماعية بموجب المرسوم السلطاني رقم ١١٣/٢٠٠٤ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٢٠، كما تشغل الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السبائية منصب رئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية بمرتبة وزير وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٤/٢٠٠٢ في ٢٠٠٢/٢/٢، وإلى جانب نساء يشغلن مناصب وكيل الوزارة وأخرى في منصب السفير، فإن المرأة ممثلة في عضوية مجلس إدارة غرفة وتجارة صناعة عمان ومجلس رجال الأعمال والمجلس البلدي في مسقط وتشغل نحو ١٢٪ من الوظائف العليا في الدولة.

وقد دعا جلالة السلطان المعظم المرأة العمانية في كل مكان في القرية والمدينة.. في الحضر والبادية.. في السهل والجبل.. أن تشر من ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. كل حسب قدرتها وطاقاتها وخبرتها ومهارتها وموقفها في المجتمع، فالوطن بحاجة إلى كل السواعد من أجل مواصلة التقدم والنماء والاستقرار والرخاء.. وإلى جانب الدور التطوعي الملموس للمرأة العمانية من خلال ٣٩ جمعية للمرأة العمانية في مختلف مناطق السلطنة، ثم عقد «ملتقى المرأة - مشاركة وقيادة» بمشاركة نحو ٢٠٠ امرأة عمانية في ١٢/٤/٢٠٠٤ لتفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بما في ذلك مجال الأعمال والمشاريع الصغيرة.

وفي حين تم إنشاء وتطوير هيكل وأجهزة ومؤسسات الدولة العصرية إدارية وتنفيذية، وفي مجال الشورى والسلطة القضائية كذلك، فإن النظام الأساسي للدولة





جلالة القائد الأعلى
للقوات المسلحة يشهد
العرض العسكري الذي
أقيم بمناسبة العيد
الوطني الثالث والثلاثين
المجيد.

كفل كل الضمانات ليتمتع المواطن العماني بحقوقه وليمارس واجباته في إطار يقوم على المساواة والعدل وسيادة القانون ومن ثم المشاركة في صنع القرار وجهود التنمية سواء من خلال مؤسسات الشورى العمانية أو من خلال الأجهزة المحلية في الولايات والتي تضطلع بدور حيوي في إدارة مصالح المواطنين في مختلف المناطق.

وفي هذا الإطار سجلت تجربة الشورى العمانية خطوة بالغة الأهمية على صعيد التطور الديمقراطي وذلك من خلال انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) وهي الانتخابات العامة التي جرت في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٢ بمشاركة كل المواطنين الذين بلغوا سن الحادية والعشرين وتتوفر فيهم الشروط القانونية رجالاً ونساءً بما في ذلك الجاليات العمانية في عدد من الدول الشقيقة لانتخاب ممثلي الولايات في مجلس الشورى وعددهم ٨٣ عضواً. وهي الانتخابات التي جرت بشفافية كاملة وتنافس شريف بين المرشحين ومشاركة ملموسة من جانب الناخبين وباستخدام الحاسب الآلي ووفق تنظيم شامل استفاد من تجارب الانتخابات السابقة وخبرتها.

جدير بالذكر أنه في الوقت الذي تم فيه تعديل بعض بنود نظام مجلسي الدولة والشورى وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤ في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢ لاعطاء دفعة كبيرة للشورى العمانية وتفعيل أداء مجلسي الدولة والشورى ومد فترة العضوية في كل من المجلسين إلى أربع سنوات قابلة للتجديد، فإن جلالة القائد المفدى أكد مجدداً على «ترسيخ منهج الشورى العمانية وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين» وهو ما انعكس بشكل ملموس على أداء مجلسي الدولة والشورى منذ



أمام المقام السامي لجلالة
السلطان المعظم معالي
الدكتورة راوية البوسعيدية
تؤدي القسم بمناسبة
تعيينها وزيرة للتعليم
العالي.

بداية الفترة الثالثة لمجلس الدولة والفترة الخامسة لمجلس الشورى، وذلك في إطار نقلة
نوعية تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتوجيه التنمية الوطنية حيث أكد جلالة
السلطان المعظم على أهمية وحيوية الدور الذي يضطلع به أعضاء المجلسين وعلى
مسؤوليتهم في دعم هذه التجربة «التي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة» ومن هنا تعود إلى
المواطنين مسؤولية كبيرة في تفعيل الشورى العمانية والآفاق الرحبة أمامها.

الفهم المشترك وحشد الطاقات الوطنية

في الوقت الذي حققت فيه مسيرة النهضة المباركة استكمال مختلف مؤسسات
الدولة العصرية في مختلف المجالات، وتوفرت كوادر وطنية مؤهلة ومدرّبة وقادرة على
القيام بدورها الوطني في ظل إطار قانوني وسياسي يحدده النظام الأساسي للدولة
ويحميه القضاء العادل ويقظة قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية، يحرص
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على تحقيق أكبر درجة ممكنة
من الفهم المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وكذلك بين
الحكومة والقطاع الخاص وذلك باعتبار أن «الفهم المشترك والفكر المستنير هما
الركيزتان الأساسيتان للنهوض بعمان وخدمة أهلها على أسس سليمة».

وبينما يمثل الفكر المستنير سمة من سمات القيادة الحكيمة لجلالة السلطان
المعظم، فإن الفهم المشترك ينبثق من مشاركة المواطنين ومختلف المؤسسات في المجتمع
في بلورة الرؤية التي يعبر عنها جلالة السلطان المعظم وترجمتها إلى خطط وبرامج



ومعالي راجحة بنت عبد
الأمير تؤدي القسم أمام
المقام السامي بجلالة
السلطان المعظم بمناسبة
تعيينها وزيرا للسياحة.

عملية في إطار أولويات الوطن وأهدافه وإمكاناته المتاحة كذلك.

ومن أجل تحقيق ذلك وجه جلالته بعقد لقاءات مفتوحة بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى بكامل أعضائهم، خاصة مع كل فترة من فترات مجلسي الدولة والشورى، بالإضافة إلى عقد اجتماعات تنسيقية بين مجلس الوزراء وكل من مكتب مجلس الدولة ومكتب مجلس الشورى كل على حدة فضلاً عن وجود لجنة وزارية تنسيقية للتنسيق بين مجلس الوزراء وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتعميق وتوسيع مساحة الفهم المشترك لمختلف القضايا الوطنية وهو ما يسهل في الواقع أداء مختلف المؤسسات ويحشد طاقاتها على صعيد واحد. وقد أشار جلالته إلى أنه «لا يمكن لامة من الأمم أن تدرك غايتها إذا لم تعمل يداً واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وإمكاناتها. وفي هذا الإطار أيضاً حرص جلالة القائد المفدى على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره الوطني والأسهام في الجهود الوطنية في مختلف المجالات بما في ذلك إيجاد المزيد من فرص العمل والتعمين وارتياح مجالات الإستثمار في قطاعات مختلفة. وقد أشاد جلالته باستجابة القطاع الخاص العماني وكذلك «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة، وتشجيع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن».

وفي حين أنمر حشد الطاقات الوطنية والفهم المشترك في تحقيق ما يعيشه الوطن

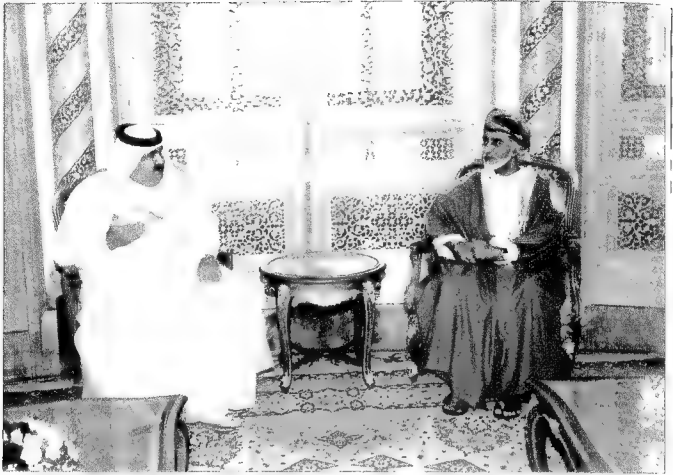


حديث اخوي بين جلالة
السلطان المعظم وصاحب
السمو الشيخ زايد بن
سلطان آل نهيان رئيس
دولة الإمارات العربية
المتحدة.

والمواطن من تقدم وازدهار، فإن العناية بالمستقبل والتخطيط له تشغل دوماً إهتمام جلالة القائد المفدى، ومن ثم لم تكن مصادفة أن يتم وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م في عام ١٩٩٥ ويبدأ تنفيذها اعتباراً من عام ١٩٩٦ عبر سلسلة من خطط التنمية الخمسية حيث كانت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) هي الأولى في تنفيذ الرؤية المستقبلية، وسيراً على هذا النهج أكد جلالة القائد المفدى «إنه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير، فإن من واجبنا ألا ننسى إن المستقبل هو الذي ينبغي أن يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لأن الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل ومن ثم فلا بد لنا أن ننسج بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق». وبذلك حدد جلالاته السبيل لمستقبل أفضل تتطرق إليه المسيرة المباركة بقيادته الحكيمة لتحقيق النجاح تلو النجاح في خطاها ومراحلها المتتالية. وقد أكد جلالاته على أنه «عندما تسلمنا مسؤولية السير ببلدنا إلى السنوات التي نتظرنا وكرسنا حياتنا لهذه الغاية عاهدتكم بأن فجرأ جديداً سيطل على عمان، فجرأ يعطي شعبنا حياة جديدة وأملأ جديداً للمستقبل. ويعون الله ورعايته وفيما بذلك العهد ونحن نقف على اعتاب عهد جديد آخر يتطلب منا أن نظهر عزمنا واصرارنا على مواجهة تحدياته».

جهود متواصلة لتحقيق السلام وإدانة الإرهاب،

لأن السياسة الخارجية ترتبط في العادة بالسياسة الداخلية باعتبار انهما يتبعان



جلالة السلطان المعظم
يلتقي بأخيه سمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر.

من رؤية جلالة السلطان المعظم لعمان وطناً ودولة ولدورها في محيطها الإقليمي والدولي وللأهداف والأولويات الوطنية، فإنه من الطبيعي أن ينعكس نجاح السياسات الداخلية وما يتحقق من تطور وتقدم وإزدهار في كل انحاء هذه الأرض الطيبة على سياسات السلطنة ومواقفها وعلاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة وعلى دورها وتحركاتها في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية وجهودها للإسهام في تحقيق أكبر قدر من السلام والأمن والاستقرار خليجياً وعربياً ودولياً كذلك.

وبينما آمن جلالتهم «بنهج السلام»، «سلام الأقوياء الذين يعدون للأمر عدته»، وبأهمية وضرورة العمل من أجل بناء عالم أفضل يسوده الأمن والأمان والطمأنينة والسلام لكل دول وشعوب العالم وتختفي فيه مظاهر الظلم والعنف والأرهاب أيما كان نوعه، وأياً كانت مسمياته، فإن المبادئ والأسس التي وضعها جلالتهم لسياسة السلطنة الخارجية ارتكزت على الحوار وتوثيق علاقات الصداقة مع مختلف الدول والشعوب الشقيقة والصديقة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعاون بحسن نية عبر المنظمات الدولية وعلى المستوى الثنائي لبناء واقع أفضل وحل مختلف المنازعات بالطرق السلمية ومن خلال الحوار وبالتالي إزالة أسباب الكراهية والاضغينة بين الشعوب.

ولعل هذا هو ما يفسر إتساع وإمتداد علاقات السلطنة إلى كل انحاء العالم، واستعادة عمان لصلاتها وحوارها الحضاري وتفاعلها النشط مع مختلف الشعوب حيث تحظى بثقة وتقدير ملموسين ومن ثم تحولت علاقات السلطنة إلى مصدر اضافي



لتعزيز جهودها الوطنية على صعيد التنمية والبناء.

وبينما أكد جلالة السلطان المعظم على أن «سياستا الخارجية معلومة للجميع، فتحن دائماً إلى جانب الحق والعدالة والصداقة والسلام وندعو إلى التعايش بين الأمم وإلى التفاهم بين الحضارات وإلى استئصال أسباب الكراهية والضيغنة التي تولد في نفوس من يعانون الظلم وعدم المساواة، فإن البعد الحضاري في سياسة السلطنة تجسد كذلك من خلال تأكيد جلالته على أن «الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوثام. ولن نهأ البشرية ولن نكتب لها الطمأنينة إلا بإقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الأذلال وحقه في الحرية والاستقلال».

بهذه الرؤية الحضارية والإنسانية الشاملة تعاملت السلطنة مع كل قضاياها وفي كل جوانب علاقاتها وهو ما أدى ليس فقط إلى بناء علاقات صداقة وعلاقات طيبة مع الدول الأخرى، ولكن أيضاً إلى تقدير رفيع المستوى لجلالة القائد المفدى ولواقفه وسياساته وذلك على المستويين الرسمي والشعبي حيث يحرص العديد من القادة على تبادل وجهات النظر والتعرف على رأي جلالته ورؤيته للتطورات الخليجية والعربية والدولية.

في هذا الإطار استطاع جلالة السلطان المعظم بحكمة ودراية أن يتوصل إلى إتفاقيات دولية لتحديد وترسيم حدود السلطنة مع كل جيرانها ومن ثم تحويل هذه الحدود إلى معابر خير وجسور مودة وصداقة وتعاون مع الأشقاء والأصدقاء وتقديم نموذج يحتذى به في هذا المجال - وعلى سبيل المثال - فقد تم التوقيع على محاضر التصديق على إتفاقية الحدود بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة (بين شرق العقيدات والدارة) في ١١ أكتوبر ٢٠٠٣م.

جدير بالذكر أنه إستمراً للإسهام المماني النشط في دعم وتعميق وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية وتقديراً من جانب دول المجلس لذلك وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إنشاء مقر دائم للهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى في مسقط وقد باشرت الهيئة الإستشارية أعمالها بالفعل من هذا المقر اعتباراً من ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ وهو ما يعطي دفعة للعمل الخليجي المشترك.

وإلى جانب المشاركة الممانية الفعالة في اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعياً للوصول بالتكامل الخليجي إلى ما يتجاوز وطموحات أبناء دول المجلس، تحرص السلطنة على تطوير علاقاتها بشكل أوسع وأعمق سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي على الصعيد العربي والعمل كذلك على دعم جامعة الدول العربية ومساندة جهود تطويرها وإعادة هيكلتها لتستطيع أن تقوم بدورها المأمول ليس فقط على الصعيد السياسي ولكن أيضاً على أساس صعيد التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وفي مختلف المجالات غير السياسية التي أصبحت أكثر أهمية بكثير من المجالات الأخرى.

وبينما أكدت السلطنة دوماً، وتحت مختلف الظروف، أهمية وضرورة العمل بإخلاص لتحقيق أفضل مناخ ممكن للعلاقات بين الاشقاء والحفاظ على العلاقات

جلالة السلطان المعظم
يرحب بأخيه جلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البحرين.



في إطار التواصل المستمر
بين الزعيمين جلالة
السلطان المعظم يستقبل
أخاه هخامة الرئيس
المصري حسني مبارك.

بينها قوة وصريحة وقادرة على تجاوز أية خلافات أو منازعات عبر الحوار وفي إطار مبدأ لا ضرر ولا ضرار، فإنه ليس مصادفة أن تتسم العلاقات بين السلطنة وشقيقاتها بأنها علاقات وطيدة ومتنامية في مختلف المجالات.

تجدر الإشارة إلى إنه في حين نددت السلطنة بالممارسات الاسرائيلية البشعة ضد الفلسطينيين والتي تصل إلى حد ارهاب الدولة، كما عملت كمدتها على مساندة القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني الشقيق. فقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ «فتنح ندعو بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرارية في أقرب فرصة وإلى استعادة الدول العربية اراضيها وسيادتها وإلى السلام والأمن والإستقرار في كل أرجاء العالم».

من جانب آخر استمرت السلطنة في التأكيد على موقفها الداعي لتخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق وإلى أهمية وضرورة الحفاظ على وحدة اراضي وشعب العراق ومنح الأمم المتحدة دوراً كبيراً لتأمين انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومساعدتها في إعادة الإعمار والعمل على استعادة الأمن والإستقرار تدريجياً في العراق بعد انتقال السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وقدمت - السلطنة - من أجل ذلك كل ما يمكنها من مساندة سياسية ومعنوية ومادية كذلك وعلى مختلف المستويات أيضاً.

وعلى المستوى الدولي، تحظى سياسات السلطنة ومواقفها بكثير من الإحترام والتقدير سواء على المستوى الثنائي أو على صعيد الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.



وجلالته يحفظه الله
يستقبل أخاه جلالة الملك
عبدالله الثاني ملك المملكة
الأردنية الهاشمية.

وفي هذا الإطار تعمل السلطنة على تميز وتوسيع نطاق علاقاتها وتعاونها الثمر مع دول رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي التي ساهمت السلطنة بنشاط في انشائها عام ١٩٩٧ لتحقيق المصالح المشتركة، كما لا تدخر السلطنة وسماً من أجل الإسهام في مختلف الجهود الخيرة لتحقيق وتعزيز السلام والأمن والاستقرار خليجياً وعربياً وإقليمياً ودولياً وذلك عبر الحرص على المشاركة في مختلف المؤتمرات الخيرية والمربية والإسلامية وغيرها، ودعم أنشطة وجهود الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها ومنها منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها لتحقيق المزيد من التعاون والنهم المتبادل بين دول وشعوب العالم لجمال العالم مكاناً أفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة.

ونظراً لخطورة ظاهرة الإرهاب فقد أدانت السلطنة الإرهاب بكل صنفه وأشكاله وأياً كانت الجهة التي تمارسه وذلك منذ وقت مبكر وقيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة بسنوات عديدة، حيث أكد جلالة السلطان المعظم على أن الإرهاب «اعتداء على السلام الذي تقشده البشرية وتسعى إليه وعلى الاستقرار والأمن الدوليين اللذين تعمل مع الأمم الأخرى على توطيدها وترسيخها. ومن هذا المنطلق فإننا وكما كنا دائماً خلال مسيرتنا المباركة ندين الإرهاب ونستنكره وندعو إلى التصدي له ومعالجة أسبابه».

وفي إطار هذه الرؤية الواضحة تطلق جهود السلطنة في هذا المجال سواء بالتعاون مع الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً، أو من خلال السعي الذاتي



جلالة السلطان المعظم
يلتقي بأخيه فخامة
الرئيس السوداني عمر
البشير في حصن الشموخ
أثناء الزيارة التي قام بها
إلى السلطنة.

والدعوى إلى تقديم الصورة الصحيحة للثقافة العربية والإسلامية إلى الشعوب الأخرى في العالم وذلك بدعم النشاط العلمي والأكاديمي في عدد من الجامعات الغربية لدراسة الثقافة العربية والإسلامية وفهمها بشكل موضوعي من ناحية وتوسيع نطاق التواصل مع مراكز الأبحاث والجامعات الأخرى حيث يستضيف مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية - ضمن جامع السلطان قابوس الأكبر - العديد من المفكرين المرموقين والمتخصصين في الدراسات العربية والإسلامية من الولايات المتحدة وأوروبا لعقد الندوات وإجراء الحوارات فيه من ناحية ثانية.

جدير بالذكر أنه تم تدشين كرسي استاذية في العلاقات الدولية باسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد في جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة في السابع من إبريل ٢٠٠٤، كما تم إنشاء «كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية» في جامعة ميلبورن الاسترالية المرموقة في مارس ٢٠٠٣ ليشكل كل منهما إضافة أخرى للجهود العمانية التي يرعاها جلالة السلطان المفدى لتعزيز التفاهم الحضاري بين الشعوب.

ومما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم أكد على أن السبيل الذي يقود البشرية إلى تحقيق ما نصبوا إليه من أمن واستقرار وطمأنينة يتحقق من خلال إحترام حقوق الإنسان المشروعة في الحرية والكرامة والاستقلال ومن خلال العدل وتجنب الظلم، فقد أوضح جلالته «إن الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوئام، ولن نهأ البشرية ولن نكتب لها الطمأنينة إلا بإقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم

الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال». وفي هذا الإطار تحافظ السلطنة على علاقات الصداقة مع جميع دول العالم على أساس التعاون الأمل والإحترام المتبادل. إن النشاط السياسي والدبلوماسي الواسع والمتواصل الذي تقوم به السلطنة سواء عبر المؤتمرات واللقاءات التي تشارك فيها أو على المستوى الثنائي يعكس بوضوح التقدير الذي يحظى به جلالة السلطان المعظم وسياساته الحكيمة على كافة المستويات وهو ما تعبر عن جانب منه الزيارات العديدة المتبادلة بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة وتبادل وجهات النظر على مستوى القمة والمستويات الأخرى، للاطلاع على رؤية جلالته وتقييمه لمختلف التطورات الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى إنه خلال العام الماضي ٢٠٠٣ زار السلطنة كل من الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن، والرئيس السنغالي عبد الله واد، وديك تشينتي نائب الرئيس الأمريكي، والأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، وحسن حبيبي نائب الرئيس الإيراني، وعبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، والرئيس السابق لجمهورية جنوب افريقيا نيلسون مانديلا.

وخلال هذا العام ٢٠٠٤ زار السلطنة أيضاً كل من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، والرئيس السوداني عمر حسن البشير وولي عهد بلجيكا صاحب السمو الملكي الأمير أندرو دوك يورك، ونائب الرئيس الفنزائلي، ورئيس وزراء الأردن فيصل الفايز.

ومن جانبها قام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم خلال العام الماضي ٢٠٠٣ بزيارات إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية، حيث تم بحث مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بين السلطنة وكل من هذه الدول الشقيقة والصديقة وبما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز جهود وفرص السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

الجولات السلطانية السنوية.. ومشاركة أوسع للمواطنين

في الوقت الذي تتيح فيه مؤسسات الشورى العمانية مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار وصياغة وتوجيه التنمية الوطنية من خلال مجلس الدولة ومجلس الشورى ومجلس عمان، فإن الجولات السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم في الولايات والتي تعد صيغة عمانية فريدة ومميزة لجلالة السلطان المعظم منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة في اطار العلاقة الخاصة والمباشرة مع المواطنين على امتداد هذه الارض الطيبة، أصبحت بحكم انتظامها، واستمراريتها، وامتدادها لعدة أسابيع سنوياً، وشمولها كذلك لمختلف مناطق وولايات السلطنة أصبحت بمثابة صيغة عمانية أخرى لتوسيع وترسيخ مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وإدارة التنمية الوطنية من خلال تيسير هذه المشاركة أمام المواطنين وعبر حوارهم المباشر مع جلالة القائد المفدى وطرح مختلف القضايا والموضوعات التي تهم المواطن بصراحة كاملة ودون أية قيود. ولعل ما يميز الجولات السنوية أيضاً أنها تؤكد وتجدد العلاقة المباشرة بين المواطن

العُماني وقيادته الحكيمة دون قيود أو مسافات، وتسهم بشكل فعال في تحقيق الفهم المشترك والرؤية الأوضح والتفاعل الأعرق بين قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة تنفيذية وتشريعية حيث يحرص جلالة القائد المفدى على الإستماع إلى آراء ووجهات نظر المواطنين حول مختلف القضايا التي يطرحونها.

وفي حين يطرح جلالة السلطان المعظم خلال الجولة السنوية في الولايات بعض القضايا التنموية ذات الأولوية إقتصادياً واجتماعياً كقضايا التنمية وتشغيل الشباب وتنوع مصادر الدخل القومي، وتشجيع استخدام الموارد الوطنية ودور القطاع الخاص، وكل ما يهم المواطن العُماني بما في ذلك حتى غلاء المهور، فإن الجولة السنوية توفر الفرصة كذلك لتتقد مشروعات التنمية وأحوال المواطنين في مختلف المناطق والوقوف على مطالب واحتياجات المواطنين وذلك من خلال مجموعة الوزراء والمستشارين الذين يرافقون جلالة السلطان المعظم خلال الجولة ويجتمعون مطالبهم واحتياجاتهم تهيئاً للبت فيها والذي يكون فوراً في بعض الأحيان.

وبينما تبدأ الجولة السلطانية السنوية من مسقط لتمر بمختلف مناطق السلطنة وتنتهي في صلالة بمحاضرة ظفار حيث يقبل جلالتة السلطنة من اقصاها إلى اقصاها للالتقاء بأبنائه حيث يقيمون، فإن السيوح التي يتوقف فيها جلالتة حيث يقام المخيم السلطاني تتحول إلى مراكز نشطة يلتقي فيها جلالتة مع اعضاء مجلسي الدولة والشورى والشيوخ والوجهاء والاعيان والمواطنين من مختلف الولايات المحيطة بالمخيم السلطاني، كما يستقبل جلالتة في المخيم السلطاني أيضاً القادة وكبار المسؤولين من الدول الشقيقة والصديقة الذين يزورون السلطنة.

جدير بالذكر أن الجولة السلطانية السنوية في الولايات والتي يتطلع إليها المواطنون في مختلف المناطق من أجل الإلتقاء بجلالة القائد المفدى في إطار برلمان عمان السنوي المفتوح، ومن أجل التعبير عن مدى الحب والولاء والعرفان الذي يكنونه لجلالتة، ولتجديد البهيمه للمضي قدماً خلف قيادة جلالتة الحكيمة، أصبحت - الجولة السنوية - بحكم فعاليتها مناسبة وطنية بالغة الأهمية تنموياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً كذلك سواء في متابعة إهتمامات المواطنين ومشروعات التنمية أو في إعطاء المثل والقوة من جانب جلالتة - يحفظه الله ويرعاه - للمسؤولين على مختلف المستويات في الإهتمام العميق والمباشر بالمواطن العُماني والحرص على الاستماع إليه وتقدير حياته حيث يقيم ويذل كل ما يمكن من جهد لجعل حياته أفضل.

وقد اشار جلالتة إلى أن «الهدف من هذه الزيارة لنراكم ونحدث معكم ونسمعكم وفي نفس الوقت لنقوم حكومتنا بواجبها في هذه النواحي عندما يقفون على الأمور مباشرة ويتحدثون إليكم وإلى الآخرين من الناس يتلمسون الأمور التي هي محل إهتمام والتي يجب أن نقوم بواجبنا نحوها».

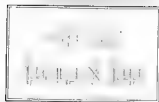
ومع الوضع في الاعتبار حرص المواطنين في مختلف الولايات والمناطق على التعبير عن تقديرهم وولائهم لجلالة السلطان المعظم وترحيبهم بتشريف جلالتة لولاياتهم، فإن الطابع التنموي للجولات السلطانية السنوية يتجلى بوضوح سواء في حديث جلالتة للمواطنين، أو في توجيهات جلالتة بتنفيذ العديد من المشروعات التنموية خاصة مشروعات الطرق الداخلية والكهرباء والاتصالات في الولايات المختلفة وفق احتياجاتها



جلالة السلطان المعظم
يحفظه الله يصغي باهتمام
لأحد المواطنين أثناء جولة
جلالته السنوية الكريمة.

وذلك إلى جانب ما تتضمنه الموازنة العامة للدولة من مشروعات في هذا المجال، كما شهدت الجولة السنوية للعام الماضي ٢٠٠٢ انعقاد الندوة الثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية وذلك بالمخيم السلطاني بسبح اليعمدي بولاية إبرا في فبراير ٢٠٠٢ برعاية معالي عبدالعزيز بن محمد الرواس مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية وبمشاركة واسعة من برنامج سند ومن الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمواطنين ولا تزال توصياتها تشكل أساساً للكثير من عمليات التدريب والتأهيل وبرامج التعمين في عدد من القطاعات وما يقوم به برنامج سند في هذا المجال بشكل علمي متواصل.

ومع انتظام واستمرار الجولة السلطانية السنوية في الولايات، فإن عدم الإعلان عنها أحياناً لا يحول دون شعور المواطنين في الولايات بها حيث يحيطون بالمخيم السلطاني في كل سبيل يحل به، كما أنه من المعروف أن جلالة القائد المفدى يقوم بجولات أخرى عديدة إلى جانب الجولات السنوية وذلك للقيام بزيارات ميدانية أو لتفقد بعض المشروعات ومواقع العمل، أو للإلتقاء بالمواطنين وتبادل الأحاديث معهم دون سابق اعداد وكذلك مشاركتهم احتفالاتهم بمختلف المناسبات. وقد أدى جلالته صلاة عيد الفطر للعام الهجري ١٤٢٤ في مسجد السلطان قابوس في مسحار. وعبر هذه العلاقة العميقة والثيقة بين جلالة القائد المفدى والمواطنين تتطوّر مسيرة التنمية والعطاء بقيادة جلالته ومشاركة أبناء الوطن لصنع الرخاء وتحقيق غد أفضل للوطن والمواطن فطموحات جلالته لعمان لا تتوقف عند حد.



(الصفحة المتبقية)

الزجاج والحجر والبرونز
على أسجاد وعظمة الحضارة
كلية بخاء بمحافظة
عمان



بعض الآثار المكتشفة

والتي تعود بأسلافها إلى

عصر ما قبل

شكلت عمان على امتداد التاريخ مركزاً حضارياً نشطاً تفاعل منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم. وبينما كانت عمان واحدة من المراكز الحيوية على طريق تحرير بين الشرق والغرب فإنها كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ثم امتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر. وتعددت نفوذ مع محيطها الطبيعي والبشري والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى.

من هذه الازدواجية الحضارية انطلقت مسيرة النهضة العمانية الحديثة وهي تتمتع بثقافة القوة الموروثة لبناء حاضري مزدهر يرتبط بين الماضي الحاضر والمستقبل المشرق. وفي مقدمة هذه المقومات القيادة التاريخية الواضحة، والشعب العُماني الذي منع حصاره بيده والموقع ذو الأهمية الحيوية في تفاعل عميق بين إرادة الإنسان، قيادة وشعباً، وأهمية المكان، وبما يجعل العطاء الحضاري العُماني متواصل ومتجدداً في الحاضر كما في الماضي وكما سيكون في المستقبل.

التاريخ .. تواصل حضاري واسع

عمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، أسهمت في مراحل تاريخية عديدة بتصميم حضاري واضح، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية سياسية مؤثرة. امتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا في مراحل تاريخية مبكرة، واستقبلت ممراتها باحترام في مواسم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن. من الجسر الأساسي الذي يمتد عبر حقب التاريخ العظيمة، والذي يرتبط بالهضبة العمانية الحديثة بمراحل الازدهار التاريخية لعمان، يتمثل في قدرة القيادة على تحقيق الوحدة الوطنية، وبناء ثقافة الذاتية، وثقافة الاقتصاد الذي عيسى أساس من الأمن والاستقرار، وادارة السياسة العمانية بشفافة ودرية على كافة المستويات. وبينما تظهر الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية وحضارة الشرق القديم في

معالم من ميناء سمهره
خود روي بولاية طائف
محافظة ظفار الذي
استقر بتسدير القبان
العُماني إلى قبائل الحاتم

الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلاً عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط وادي النيل وشمال إفريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عمان في نشر الدعوة الإسلامية منذ دخولها طواعية إلى الإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أوسع بكثير من مما هو معروف في كثير من الدوائر، باستثناء الدوائر العلمية المتخصصة.

تقدم كل تاريخ عُماني سلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب، دلت الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة، وبينما تمكنت عمان خلال حكم المغاربة الذي بدأ عام ١٦٦٤م من طرد البرتغاليين من السواحل العمانية، والطيح العربي والمسيحي الهندي، فإن الدولة (البوسيدية) التي بدأت على يد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، والتي يمثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - استمراراً لها استلذت على مدى أكثر من قرنين ونصف القرن أن تصح عمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة، وذلك باستثناء بعض مراحل الضعف أو التراجع أو الخلافات الداخلية. والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي والاحباط لأسباب عديدة محلية وإقليمية ودولية وهو ما وسعت مسيرة النهضة المباركة حداً له

أسماء عمان

مرت عمان في العراجل التاريخية المتضخمة بأكثر من اسم ومن أبرز اسمائها (مينا) و(مرو) و(عمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري أو تاريخي محدد. فاسم



شاعلياً، تجاري والبحري الكبير في شرق أفريقيا، خاصة خلال القرن التاسع عشر بالتعريف بالإسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي لأفريقيا وإلى مناطق وسط أفريقيا التي وصل إليها المماليون، كما حصل للمسيحيين الإسلام معهم كذلك إلى الصين والموطن الآسيوية التي تدخلوا منها. وفي عس سوف يمثل الإسلام والقهم الإسلامية رابعا فيها بين المماليين يهاطلون عليه ويتمسكون به ويتفقون حوله

قلع وحصون هامة على
البحر الأحمر
وهيكلاتها في حميرة
التاريخ الإسلامي (أبرج
الدوحة بمطرح)

البحرية وطرد البرتغاليين

في أوائل القرن السادس عشر، وتصدى في عام ١٥٠٧ استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل اليمنية وذلك بعد مقاومة شديدة من المماليين، ويرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عمان في ذلك الوقت، إلا أن البرتغاليين

(مجان) اوثبت بما اشتهرت به من صناعة البحر وسهر التجاس حسب لغة السومريين حيث كانت ترسلهم بممن سلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يملكون عليها في نواحهم (أرض مجان). أما إسم (مروين) فإنه يرتبط بوفرة الموارد المائية في عمان في طورت تاريخية سابقة وذلك بالتقاسم إلى قبلان البحرية المجاورة لها. وكلمة (مروين) مشتقة من كلمة (المرن) وهي الصواب والماء القزير المندلق. وأمل هذا بمصر فيهم وأردعان كزراعة في عمان منذ القدم وما صاحبها من حجارة أيضا وبالنسبة لإسم (عمان) فإنه ورد في حجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن، كما قيل أنها سميت بعمان نسبة إلى عمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، وقيل كذلك أنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عمان بن سبا بن يثا بن إبراهيم وكانت عمان في القديم موقعا للقبائل العربية التي ضمت إليها وسكن بعضها السهل واشتغلت بالرعاة والصيد، واستقر الكعبس الآخر في المناطق الداخلية والبحرية وشملت بالرعي وتربية الماشية.

المساهمة في نشر الإسلام

كانت عمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى (جيفر) و (عبد) ابني الجندري بن المستنكر - ملكي عمان آنذاك - يدعوهم إلى الإسلام فاستجاب عمان بقيادة ابني الجندري وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من النخلة الحبيبة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وسلال السعديات الأولى لدعوة الإسلام

صاحبت عمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتح الإسلامي العظيم برأ وجرأ خاصة في الحراق ودين وبلاد الهند، بالإضافة إلى المشاركة في

لموتحات
الإسلامية نمد من
البلاد الأخرى في
المملكة وخرجها.
على أن الانهزام
الأبرز لعمان تمثل
في الواقع في
فيهاها عبر

مصرح بيبي حريم بمدينة
قنوات التاريخية في ولاية
مرو، الذي يعود تاريخه إلى
القرن الرابع عشر الميلادي.



أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عمان بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العمانية، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن.

يمثل تولي الامام ناصر بن مرشد إماماً على عمان في عام ١٦٢٤ بداية حكم العيانية، وقد تمكن الامام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الاولى منذ سنوات عديدة . وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، وقد وصل الامام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠ وهو ما كان إيذاناً بأفول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر أن القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا.

اليوسعيد .. (من)

التحرير إلى بناء الدولة العصرية) :

تمثل مبايعة الامام احمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد اكثر من قرنين ونصف القرن حتى الآن. وجدير بالذكر ان تولي الامام احمد بن سعيد الامامة في عمان جاء نزولاً على رغبة أهل الحل والعقد في عمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.

تمكن الامام احمد بن سعيد الذي أسس الدولة اليوسعيدية من اعادة توحيد البلاد ، وإخماد الفتن الداخلية، وإنشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب أسطول تجاري ضخم. وهو ما أعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية . كما أعاد لعمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة - الطراد / (الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استجداد والي بغداد ، وتمكن من فك الحصار.

ويعد ان توفي الامام احمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الائمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة اليوسعيد ، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ / ١٧٨٤م - ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. إذ كان من

أداة الاضطراب التي كانت تستخدم قديماً في الملاحة البحرية لمعرفة خطوط العرض.





قلعة بهلاء التي يرجع تاريخ بنائها إلى عصر ما قبل الإسلام ولاهيتها التاريخية ادرجتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي.

المفروغ منه أن الشعور العميق لدى العمانيين بالانتماء إلى أرض عمانية واحدة تترابط ممّا بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العماني، فإن استمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سباجاً آخر لدعم الوحدة الوطنية العمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤م - ١٨٥٦م) ثم في عهد جلالة السلطان المعظم باني نهضة عمان الحديثة. ويفض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة قد أثمرت عدداً من الانجازات الهامة في مسيرة عمان التاريخية لعل من أبرزها مايلي :-

- التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والنفوذ الاجنبي.
- بناء امبراطورية عمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق افريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الامبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.
- التغلب على مختلف التحديات الداخلية والاقليمية وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً وإقليمياً ودولياً أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية.
- بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الام بالنسبة لكل أبنائها.
- وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدة التاريخ العماني.

الجغرافيا وأهمية المكان :

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على حتميات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والامكانات المتاحة وكيفية التعامل الانساني معها ليس فقط للتغلب على مشكلاتها ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة.

وتتملك سلطنة عمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوما صدق قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦،٤٠ و ٢٦،٢٠ درجة شمالا وبين خطي طول ٥١،٥٠ و ٥٩،٤٠ درجة شرقا، وتصل على ساحل يمتد أكثر من ١٧٠٠ كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي.

وترتبط حدود عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا. ويتيحها عدد من الجزر الصغيرة في خليج عمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات.

وتقع عمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتتميز بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات للمناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عمان ٣٠٩،٥٠٠ كيلومتر مربع.

تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج العربي) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس عظيم يتجه من الشمال الشرقي للبلاد إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الاخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العماني والایراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة يقع بالقرب من الساحل العماني.

ويشبه العمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للانسان فيسمون المنطقة التي تقع على خليج عمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالطاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال وتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي تروىها المياه الجوفية، وهي تمتد شمالا من مسقط حتى حدود دولة الامارات العربية المتحدة، ولهذا فهي أكثر مناطق السلطنة سكانا وتقع فيها عدد من الولايات مثل بركاء والمصنعة والسويق والخابورة

(صفحة ٣٨، ٣٩)

جمال الطبيعة في السلطنة

يرسم لوحة رائعة ... المياه

والجبال واصل الغروب

بمحافظة مسندم.

(صفحة ٤٠، ٤١)

رمال الصحراء الخلابة

لتحبي السياحة الصحراوية

في رمال الشرقية.

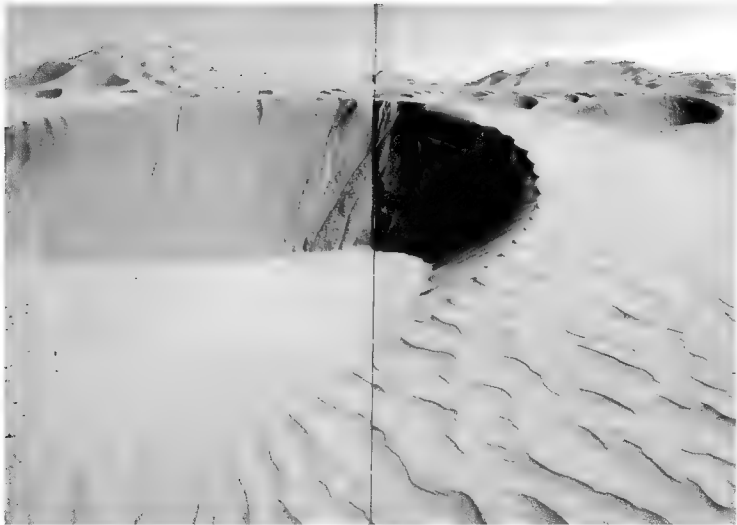
وادي ضيقة في محافظة

مسقط الذي يعد من

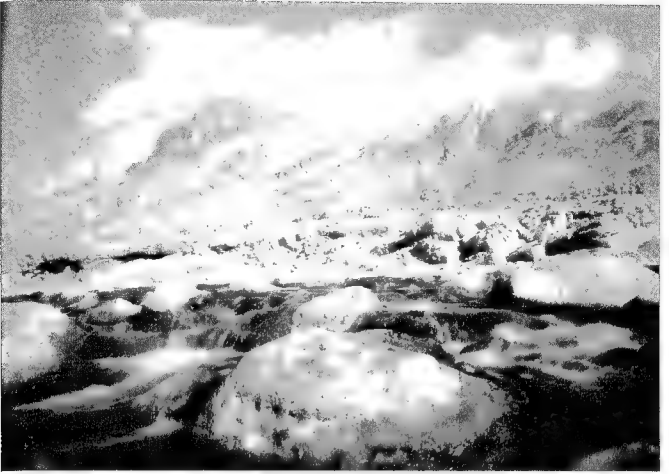
المواقع السياحية الجاذبة.











وصحرم وصحار وشناص.

تتخلل سلاسل الجبال

العمانية أودية تفيض

بخيرات المياه مع نزول

الغيث.

وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل إلى ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق العمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها تقع منطقة الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والموابي وغيرها. والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتي سمائل وبدبد وغيرهما. وأعلى منطقة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في منطقة الجبل الأخضر إذ يبلغ ارتفاعه ٢ آلاف متر فوق سطح الأرض. يضيق الساحل العماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخريا مليئا بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد. ومن (رأس الحد) إلى (فيلم) على الشاطئ في خليج مصيرة بالمنطقة الشرقية تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مائة وستين كيلومترا وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراضي منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومترا تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام. وتقع غربي جزيرة مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات

(صفحة ٤٢، ٤٣)

في موسم الخريف (فصل

الصيف) تكتسي محافظة

ظفار حلة من جمال

الطبيعة وروعة الطقس

مما جعلها وجهة رئيسية

للسائحين في هذا الفصل.



جمال الطبيعة على شواطئ
المسيل بولاية صلالة.

بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها ، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب تمتد سلطنة عمان مسافة ٥٦٠ كيلومترا، تغمر الأمطار الموسمية حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، تضم سهلا ساحليا يعرض لا يزيد عن ثمانية كيلومترات ، تقع فيه مدينة صلالة ، وغيرها من الولايات مثل مرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية هائلة في مقدمتها سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومترا قبالة جزر الحلانيات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمعان في الشرق وجبال القمر في الغرب ، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٢ كيلومترا، وأقصى ارتفاع له ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءاً من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تنفث بالماء على مدار العام.

المحافظات والمناطق والولايات :

يعد التقسيم الإداري للسلطنة من الملامح المميزة للدولة العصرية فقبل عام ١٩٧٠م لم يكن هناك مثل هذا التقسيم الإداري الواضح والشامل الذي يعزز في النهاية جهود التنمية الوطنية.

يضم التقسيم الإداري لسلطنة عمان ثلاث محافظات هي: محافظات مسقط وظفار ومسندم حيث تمثل كل منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية وعلى نحو متكامل مع المناطق الخمس الأخرى وهي مناطق: الباطنة، والظاهرة، والداخلية، والشرقية، والوسطى. وتضم كل من هذه المحافظات والمناطق عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى ٥٩ ولاية. وتعنى وزارة الداخلية بالإشراف على كل من محافظة مسندم والمناطق الأخرى حيث يقوم محافظ مسندم والولاة في ولاياتها وولايات المناطق الأخرى - والتي بكل ولاية - بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.

ومن أبرز سمات التنمية العُمانية أنها استطاعت عبر الخطط المتتابعة أن تحقق تكاملا وتوازنا إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية إلى كل محافظات ومناطق السلطنة، حيث انتشرت المشروعات العملاقة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صحار، ومن نزوى حتى مسندم، ومن عبري حتى هيماء في تكامل يسير في إطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل منطقة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد يتم الاحتفال به في مناطق السلطنة المختلفة.

محافظة مسقط :

محافظة مسقط هي بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيوياً للنشاط الاقتصادي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى. تقع محافظة مسقط على خليج عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي والمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الباطنة ومن الجنوب بالمنطقة الداخلية، وتعد محافظة مسقط أكثر مناطق السلطنة كثافة بالسكان إذ يبلغ عدد سكانها ٠٧٣، ٦٢٢ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م. وتتكون من ست ولايات هي: ولايات مسقط ومطرح وبوشر والسيب والعامرات وقريات. ويدير كل ولاية (والي) يعينه محافظ مسقط.

والمحافظة كجهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط الذي يعينه جلالة السلطان المعظم.

محافظة ظفار :

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث

صورة (بانورامية) لمدينة
مسقط العاصرة حيث جمال
الحداائق الطبيعية والمظالم
التنموية الحديثة.

والقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبج فجر النهضة
العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
المعظم (ذلك الفجر الصادق الذي شق بضياهه حجب الظلام ومضى ينشر البشر
ويزرع الحياة ويزيل آثار دهر طويل من الجمود أعاق حركة الوطن وبدد طاقاته.. من
هذه الربوع بدأت المسيرة المباركة أولى خطواتها في مضمار البناء والتعمير
والتحديث والتطوير).

وكما كانت محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان
الضخمة على المحيط الهندي ومعبّر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها
كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية
الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن
مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بالمنطقة الوسطى
ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود
مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي.
وتضم محافظة ظفار ٩ ولايات هي ولايات صلالة، وثمريت، وطاقة، ومرباط
وسدح، ورخيوت، وضلكوت، ومقشن، وشليم وجزر الحلايبات ويبلغ عدد سكانها
٢١٥،٦٩٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.
وفي إطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ

شكل اللبان العماني جسراً
للتواصل بين حضارات
العالم القديم منذ أكثر
من ٧ آلاف سنة حيث كان
يصدر إلى مختلف بلدان
العالم وخاصة روما
القديمة.







السفينة والبحر توأمان
لتاريخ حافل بالمراقبة
وحاضر زاهر معطاء
(كمزار/مسندم).

العديد من المشروعات التنموية بها، وتوفير كل الخدمات الضرورية للتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك إقامة مراكز التطوير الحضرية في تلك المناطق. وقد افتتحت عام ١٩٩٩م مرافق مركز المزيونة الحدودي والمنطقة التجارية الحرة بها وكذلك طريق شحن / الفيضة الذي يربط بين السلطنة والجمهورية اليمنية. كما يشكل ميناء صلالة معلماً اقتصادياً وتنموياً بارزاً إلى جانب مشروعات تطوير السياحة بها.

محافظة مسندم :-

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل مسندم على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي. كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في خليج عُمان والمحيط الهندي. وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب وبخا ودبا البيعة، ومدحا ويبلغ عدد سكانها ٣٧٨,٢٨ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

وخلال مسيرة النهضة المباركة تم انجاز العديد من المشروعات التنموية



خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي، فضلا عن المشروعات الاقتصادية والاستثمارية حيث يجري الاعداد لإنشاء منطقة صناعية تقوم على استغلال الامكانات المتاحة في المحافظة.

نهضة صمرانية هملت
جميع ولايات السلطنة من
أجل خدمة ورفاهية
المواطن (ولاية صحار).

منطقة الباطنة :

تعتبر منطقة الباطنة، والتي تعرف كذلك باسم (ساحل الباطنة) وتمتد كشرط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم مناطق السلطنة جغرافيا واقتصاديا، فألى جانب انها تضم أكبر عدد من الولايات التي تتدرج ضمن منطقة واحدة (١٢ ولاية) فإنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لخليج عُمان، وكانت دوما نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي. كما تتميز منطقة الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في انها تضم أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لاقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية، ويمثل ميناء صحار الذي يجري العمل به واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة ، كما انها تضم أكبر التجمعات السكانية بعد محافظة مسقط حيث يصل عدد سكان منطقة الباطنة إلى ٥٠٥,٦٥٣ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.



ولاية نزوى عراقة التاريخ
وانجازات من مطاءات
النهضة الحديثة.

تضم منطقة الباطنة ١٢ ولاية هي ولايات صحار، والرسّاق، وشنّاص، وصحيم، ولوى، والخابورة، والسويق، ونخل، ووادي الماعول، والموابي، والمصنعة، وبركاء. وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عُمان من «خطمة ملاحه» شمالا إلى ولاية بركاء جنوبا، وتحصر بين خليج عُمان شرقا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربا، ويصل عرض السهل الساحلي إلى نحو ٢٥ كيلومترا، وبحكم موقعها وامكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دورا مؤثرا على امتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحققت العديد من الانجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الباطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) بالرسّاق وعين (الثورة) بولاية نخل وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

منطقة الظاهرة :

منطقة الظاهرة من المناطق الغنية بامكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطورا كبيرا ولملوسا خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وفي كل المجالات.

ومنتطقة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبالمنطقة الوسطى من ناحية الجنوب. وعرفت هذه المنطقة قديما باسم (توام) و(الجو). تضم منطقة الظاهرة خمس ولايات هي البريمي، وعبري ومحضة، وينقل، وضنك. ويبلغ عدد سكانها ١٥, ٢٠٧ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق القوافل الممتدة منذ قرون. جدير بالذكر ان منطقة الظاهرة تضم العديد من حقول النفط والغاز، وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات، ويجري الآن الإعداد لإنشاء منطقة صناعية بولاية البريمي التي شهدت عملية إعادة تخطيط وتطوير ضخمة.

المنطقة الداخلية :

تعتبر المنطقة الداخلية بتاريخها واسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم مناطق السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. إذ انها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا. وتمثل المنطقة الداخلية مركز اتصال بالمناطق الأخرى، فهي تتصل من الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة، ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتتميز المنطقة الداخلية ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن ايضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني. وتضم ثمان ولايات هي ولايات نزوى وسمائل وبهلاء وأدم والحمرات ومنح وازكي وبندب، ويبلغ عدد سكانها ١٤٠, ٢٦٧ نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٣م.

تجدر الإشارة إلى ان المنطقة الداخلية تحققت بها نقلة ضخمة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعُمرانية ولكن ايضا في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فإلى جانب افتتاح المستشفى المرجعي في نزوى عام ١٩٩٨م، تم إعادة تخطيط مدينة نزوى وتطوير مرافقها ، بما في ذلك محاور الطرق الرئيسية واستكمال المرحلة الثانية من ازدواجية (طريق الرسيل - نزوى)، كما بدأ تطوير المنطقة الصناعية، وزيادة قدرة محطة كهرباء منح، كما توجد في نزوى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، كما سيقام بها معهد القضاء العالي ليتكامل مع كلية الشريعة والقانون بمسقط في تخريج رجال القضاء والمتخصصين في مجال القانون.

المنطقة الشرقية :

تمثل المنطقة الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان ، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق وتشمل الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي والتي تتصل بها من ناحية الشمال ، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبإلـمنطقة الداخلية من ناحية الغرب.

وتتضم المنطقة الشرقية إحدى عشرة ولاية وهي ولايات: صور وإبراء والمضيبي، وبدية، والقابل، ودماء والطائيين، والكامل والواضي وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة، ويبلغ عدد سكان المنطقة الشرقية ٧٦١,٢١٣ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م.

شهد شهر إبريل ١٩٩٩م تدشين مشروع الغاز الطبيعي المسال في قلـهات وتصدير أول شحنة من الغاز المسال إلى كوريا ويجري العمل لزيادة طاقته الإنتاجية، كما بدأ الإعداد لإنشاء مصنع سـماد اليوريا والامونيا، وإنشاء المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية في صور والتي ستكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المنطقة الوسطى :

ولاية صور بوابة عمان
الشرقية وملـتقى تاريخي
للطرق البحرية.

تقع المنطقة الوسطى جنوب منطقتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوباً بمحافظة ظفار، وتتميز المنطقة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها ، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

تضم المنطقة الوسطى أربع ولايات يقع ثلاث منها على ساحل بحر العرب هي ولايات محوت، والدقم، والجازر في حين تقع الولاية الرابعة، وهي ولاية هـيما في الداخل. ويبلغ عدد سكان المنطقة الوسطى ٩٨٢,٢٢ نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م. تحظى المنطقة الوسطى باهتمام كبير من جانب حكومة صاحب الجلالة لتطويرها والنهوض بها وتوفير مختلف الخدمات الأساسية بها. ونظراً لقلـة عدد السكان وانتشارهم في تجمعات صغيرة، يتم تزويد المنطقة بمياه الشرب النقية من خلال محطات تحلية المياه المخصصة لهذا الغرض، فضلاً عن العناية بالطرق خاصة المحورية منها مثل طريق نزوى- هيما - ثمريت، وطريق سناو- محوت بطول ١٩٠ كيلومتراً وطريق محوت- الدقم. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الوسطى احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الانمائية خلال خطة التنمية الخمسية الخامسة ١٩٩٦-٢٠٠٠م.

وتتواصل عمليات تطوير المنطقة الوسطى حيث تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم تتغير الحياة وتسير تلك المنطقة بخطى سريعة نحو مزيد من التقدم والرفاهية أسوة بما يجري على امتداد أرض عُمان الطيبة في ظل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة التي يقودها جلالة السلطان قابوس المعظم.

جمال الطبيعة الصحراوية
في المنطقة الوسطى.





مَدِينَةُ
الْمَدِينَةِ
الْمَدِينَةِ

صاحب التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه السلطنة في ظل النهضة المباركة تطور آخر هو تشييد وترسيخ البناء المؤسسي للدولة العصرية الذي يسمح ليس فقط بمواكبة ودفع حركة التقدم في كل المجالات، ولكن يتيح كذلك مشاركة واسعة وعميقة للمواطن في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية عبر مؤسسات الدولة المختلفة وعلى نحو يتوافق مع مصلحة الوطن وطموحات المواطن.

وبينما افترض الهيكل التنظيمي للدولة حتى عام ١٩٧٠ إلى الوضوح والدقة وعدم القدرة على مواكبة العصر، فانه شكل في ظل النهضة المباركة ركيزة أساسية لصيغة عمانية متميزة للحكم تقوم على مشاركة المواطن وحكم القانون وعلى التحديد الدقيق للاختصاصات لكل السلطات والهيئات والمؤسسات وبما يحقق التناغم بينها جميعاً. وبذلك تحقق ما وعد به جلالة السلطان المعظم في البيان التاريخي الأول يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠م من (أنى أعدكم أول ما أقرضه على نفسي أن أبداً بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية).

النظام الأساسي للدولة :

يمثل النظام الأساسي للدولة الصادر في ١٩٩٦/١١/٦ والمكون من ٨١ مادة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها ، كما أنه يوفر أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم القانون على أرفع المستويات المعروفة دولياً. فقد حددت هذه الوثيقة التاريخية نظام الحكم في الدولة والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة، وفصلت الأحكام الخاصة لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان.

نص النظام الأساسي للدولة في مادته الأولى على أن (سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط)، كما نصت المادة الثانية منه على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). ويقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة. وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون، وفقاً لما جاء في المادة التاسعة.

حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم. ونصت المادة الخامسة منه على ان (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم ان يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وأبناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين).

(صفحة ٥٦، ٥٧)

حي الوزارات في ولاية بوشر
بمحافظة مسقط.

الهيكل التنظيمي للدولة :

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان والمؤسسات والمجالس والهيئات التالية :

أولاً : حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم :

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وامره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساخر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالتة.

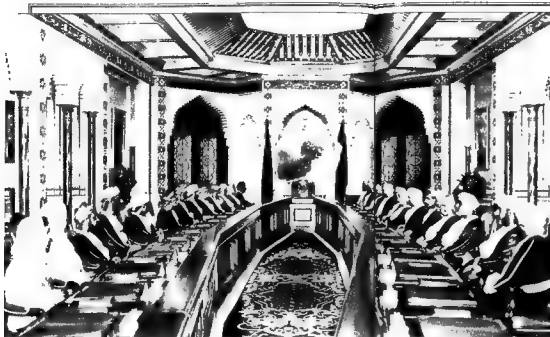
ثانياً : مجلس الوزراء :

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها ، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الاطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، الاشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة ادائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، الاشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات واحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها. واية اختصاصات اخرى يخولها إياها السلطان او تخول له بمقتضى احكام القانون، ولمجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله. ويتولى معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد منصب الأمين العام لمجلس الوزراء.

جدير بالذكر ان المادة ٥٣ من النظام الاساسي للدولة تضمنت انه «لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء ان يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة عامة».

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعشوية -

صاحب السمو السيد كويتي بن شهاب آل سعيد
الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد
وزير التراث والثقافة
معالي السيد علي بن حمود اليوسفيدي
وزير ديوان البلاط السلطاني
معالي الفريق أول علي بن محمد المصيري
وزير المكتبة السلطاني
معالي السيد بدر بن سعيد بن حارب
الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع
معالي السيد سعود بن إبراهيم اليوسفيدي
وزير الداخلية
معالي يوسف بن علوي بن هيدالكه
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية
معالي الشيخ محمد بن هيدالكه الهنائي
وزير المعاش
معالي أحمد بن هيدالكه مكي
وزير الاقتصاد الوطني
نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة
معالي السيد المعتمد بن حمود اليوسفيدي
وزير الدولة ومحافظ مسقط
معالي الشيخ محمد بن علي القنبي
وزير دولة ومحافظ ظفار
معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى
وزير الصحة
معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد
الأمين العام لمجلس الوزراء
معالي مقبول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة
معالي محمد بن علي العلوي
وزير الشؤون القانونية



معالي حمد بن محمد الراشدي
وزير الإعلام
معالي يحيى بن سعود السليمي
وزير التربية والتعليم
معالي جمعة بن علي بن جمعة
وزير الشؤون العامة
معالي الشيخ محمد بن هيدالكه الحازني
وزير النقل والاتصالات
معالي الدكتور راوية بنت سعود اليوسفيدي
وزير التعليم العالي

معالي الشيخ هلال بن خالد المعولي
وزير الصحة العمومية
معالي الشيخ هيدالكه بن محمد المالسي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية
معالي الدكتور محمد بن حمد الرميحي
وزير النفط والغاز
معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي
وزير الإسكان والكهرباء والمياه
معالي الشيخ سالم بن هلال الخليفي
وزير الزراعة والثروة السمكية

معالي الشيخ هيدالكه بن سالم الروس
وزير البلديات الإقليمية وبنية ومورد المياه
معالي راجحة بنت عيدا الأمير بن علي
وزير السياحة
معالي المهندس علي بن مسعود بن صبي السيد
وزير الشؤون الرياضية
معالي الدكتورة شريفة بنت حجاب بن ناصر ليحيائي
وزير التنمية الاجتماعية

ثالثاً : مجلس الدفاع :

اصدر جلالة السلطان قابوس المعظم المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠٥ في ٢٨/١٢/١٩٩٦م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالتة وعضوية ثمان شخصيات بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعاً : مجلس الأمن الوطني :

صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦٣ في ٢٣/٩/٢٠٠٣ بشأن تعديل مسمى لجنة الأمن الوطني إلى مجلس الأمن الوطني، ويختص المجلس بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالتة. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، رئيس جهاز الأمن الداخلي، رئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتشبيك. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الاعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني.

خامساً - مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة :

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها . وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والنقدية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم او برئاسة نائب رئيس المجلس.

سادساً : المجلس الأعلى للقضاء :

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل استقلاله ومتابعة تطويره، وله في سبيل ذلك الاشراف على حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام، متابعة تطوير المحاكم وتيسير التقاضي وتقريره للمتقاضين، النظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية بالتعيين او الترقية والتي ينص القانون على ان يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنظر فيما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات وايداء ما يراه في هذا الشأن، ايداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، أية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإيداء الرأي فيها .

سابعاً : اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة :

نصت المادة ٥٦ من النظام الاساسي للدولة على ان «تتشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحيتها ويعين اعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية». ويضم الجهاز الاداري للدولة عددا من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة ، التي تتولى كل منها العمل او الاشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الاخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان او المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقاً لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي اطار اختصاصها.

اللجنة العليا للمؤتمرات :

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة ، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية. ويرأس اللجنة العليا للمؤتمرات صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء.

مجلس الخدمة المدنية :

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم المياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين واجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعمين ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الاداري للدولة. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني.

اللجنة العليا لتخطيط المدن :

انشئت عام ١٩٨٥م وتتولى رسم وإعداد السياسات العامة لتخطيط المدن في ضوء خطط التنمية. تتركز صلاحيات اللجنة العليا لتخطيط المدن في متابعة تنفيذ برامج التخطيط المعتمدة وتطويرها، ووضع أسس تهيئة المقارات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة طبقاً للقانون، بالإضافة إلى العمل على تذليل أي معوقات عملية أو مالية تصادف اجراءات تنفيذ التخطيط المعتمد. ويرأس هذه اللجنة معالي وزير الاسكان والكهرباء والمياه.

مجلس التعليم العالي :

انشئ مجلس التعليم العالي في ٢٧/٩/١٩٩٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥ ويتألفه معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني ويضم المجلس في عضويته ١٥ عضواً، ويتولى وزير التعليم العالي منصب نائب الرئيس .

ويختص مجلس التعليم العالي برسم السياسة العامة للتعليم العالي، والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا، وتحديد اعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، والتنسيق بين الأقسام المتناظرة في مؤسسات التعليم العالي، وبحث واقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة للدولة، ومراجعة مشروعات القوانين المتعلقة به، ودراسة ما يحال إلى المجلس من جانب جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من موضوعات وابداء الرأي فيها، والنظر كذلك فيما تعرضه عليه الجامعات والجهات الحكومية المختصة من مسائل، واعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

مجلس التنسيق الاقتصادي:

مجلس التنسيق الاقتصادي هو مجلس حكومي انشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويختص مجلس التنسيق الاقتصادي بالنظر في جميع المسائل الاقتصادية، وما يفترض مسيرة التطور الاقتصادي من معوقات، واقتراح الحلول المناسبة لتنشيط الاقتصاد الوطني بوجه عام، وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص. كما يختص بتمثيل الحكومة في الاجتماعات المشتركة التي تعقد مع مجلس رجال الأعمال وغير ذلك من المسائل والموضوعات التي يكلفه بها جلالة السلطان المعظم، ويكون للمجلس أمانة عامة بوزارة الاقتصاد الوطني تتولى عرض الموضوعات التي يختص بها المجلس، وجمع البيانات والاحصائيات وإجراء الدراسات المتعلقة بهذه الموضوعات. ويرأس المجلس معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني .

مجلس جامعة السلطان قابوس:

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به وتحقيق أكبر تمسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية من خريجي جامعة السلطان قابوس. ويرأس مجلس جامعة السلطان قابوس معالي وزير التعليم العالي.

مجلس المناقصات :

يتولى مجلس المناقصات مسؤولية فتح ودراسة عروض ترسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها التي تزيد عن ٢٥٠ ألف ريال عماني بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشروعات وشراء الاحتياجات. ويستثنى من ذلك عقود ومشروعات وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص في قانون ونظام المناقصات. ويسعى المجلس إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات بأفضل المواصفات مع حسن وكفاءة

استخدام المال العام. والمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ كل من المشروعات المشار إليها حتى اكتمالها، والعمل على حل أية مشكلات تعترض تنفيذها وذلك في إطار صلاحياته، ويرأس المجلس معالي وزير النقل والاتصالات ، وخلال عام ٢٠٠٣ تم إسناد ٣٠٧ مناقصات بتكلفة فعلية بلغت مليار و١٢٢ مليوناً و٣١٠ ألف و٣٥٠ ريال عماني كما تم طرح ١٧٠ مناقصة بتكلفة تقديرية إجمالية بلغت ٥٧٢ مليوناً و٥١٢ ألفاً و١٦٦ ريالاً عمانياً خلال عام ٢٠٠٣ أيضاً. وخلال الشهر الثلاثي الأولى من عام ٢٠٠٤ تم طرح ٣٤ مناقصة بتكلفة تقديرية بلغت ١٥٧ مليوناً و٩٢٨ ألفاً و٤١٦ ريالاً عمانياً. كما تم إسناد ٥٦ مناقصة بتكلفة بلغت ٧٩ مليوناً و٧٠٣ آلاف و٥٦٥ ريالاً عمانياً ويعكس حجم المناقصات المطروحة والمُسندة حجم النشاط الكبير والمتزايد والمشروعات التي يتم تنفيذها في قطاعي الإنتاج والخدمات في السلطنة.

الهيئة العامة لسوق المال :

انشئت الهيئة العامة لسوق المال في إطار إعادة هيكلة سوق الأوراق المالية وفقاً لقانون سوق رأس المال في سلطنة عمان الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ في ٩ نوفمبر ١٩٩٨ م . ويتألف من معالي وزير التجارة والصناعة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال. وتضطلع الهيئة بدور رقابي لضمان أكبر قدر من الشفافية في أعمال سوق الأوراق المالية، واتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بكفاءة سوق المال، وحماية المستثمرين ، وتعميق ثققتهم في أعمال السوق خاصة وأن الشركات المتعاملة في سوق مسقط للأوراق المالية تلتزم وفقاً للمادة رقم (٥) من قانون سوق المال بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها إلى الهيئة العامة لسوق المال تتضمن إفصاحاً عن مراكزها المالية . كما تقوم الهيئة بدور بالغ الأهمية في الإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية، والعمل من أجل تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها بما في ذلك اتخاذ ما تراه ضرورياً من إجراءات أو قرارات لتحقيق مصالح المستثمرين والاقتصاد الوطني.

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية :

تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها. قدمت الهيئة مساعدات للاجئي كوسوفو عام ١٩٩٩م، ولابناء الشعب الفلسطيني الشقيق على إمتداد الأعوام الأخيرة، كما تقدم الهيئة اسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث او الحوادث الفردية او الجماعية، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والمجزة وغيرها من الأعمال الخيرية. ويرأس الهيئة معالي وزير الشؤون القانونية.

جهاز الرقابة المالية للدولة :

تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة «كجهاز قائم بذاته» يتمتع

بالاستقلال المالي والاداري ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويرأس جهاز الرقابة المالية للدولة معالي السيد عبدالله بن حمد بن سيف البوسعيدى .

الهيئة العامة للصناعات الحرفية :

انشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣/٣ في ٢٠٠٣م، تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويشرف عليها ديوان البلاط السلطاني . وتتولى الهيئة العناية بكل ما يتصل بالصناعات الحرفية بما يحافظ على استمرارها كجزء من المهن التقليدية العمانية وبما يسهم كذلك في تطويرها وجعلها صناعات إنتاجية قادرة على جذب مزيد من العاملين فيها . ويتولى إدارة الهيئة العامة للصناعات الحرفية مجلس برئاسة معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السبائية رئيسة الهيئة، وهي أول عمانية بدرجة وزير.

اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات :

تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات بقرار من مجلس الوزراء عام ١٩٩٨م ، وذلك للإشراف على تنمية وتطوير قطاع تقنية المعلومات في السلطنة والإستفادة به في مختلف المجالات. ويتأسس اللجنة معالي أحمد بن عبد النبي مكى وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة. وقد شكلت اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات فريق عمل فني يضم ممثلين عن الجهات المعنية، كما أنشأت أمانة فنية بوزارة الاقتصاد الوطني. جدير بالذكر أنه تم يوم ٧ مايو ٢٠٠٣م تدشين الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات. وفي ٢٧/٩/٢٠٠٣م افتتح «واحة المعرفة مسقط» بمنطقة الرسيل الصناعية.

مجلس رجال الأعمال :

في إطار ما بوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم من أهمية لقيام القطاع الخاص بدور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني أنشئ مجلس رجال الأعمال بموجب قرار ديواني رقم ٩٩/٣ اصدره معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م. ويتكون مجلس رجال الأعمال من ١٦ عضوا بينهم امرأة واحدة. ويجوز زيادة عدد اعضاء المجلس بقرار ديواني، وقد اختار المجلس الشيخ يعقوب بن حمد الحارثي رئيسا له. ويختص مجلس رجال الأعمال بالتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في كل ما من شأنه تنمية الاقتصاد الوطني ، وتطوير التجارة والصناعة والسياحة والاستثمار، وللمجلس في سبيل ذلك اقتراح سبل تشجيع الاستثمار وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة، وسبل تطوير القوى العاملة العمانية، وكذلك اقتراح سبل معالجة معوقات قطاع التجارة والصناعة



جهود حثيثة لاعتماد كوادز
مماثلة مؤهلة في قطاع
تقنية المعلومات الذي يشهد
نمواً واسعاً في مختلف
المجالات.

والسياحة وغيرها، والوسائل التي تساعد على توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية، وما يراه مناسباً لتطوير القوانين المتعلقة بالقطاعات المشار إليها، وابداء الرأي فيما تعرضه الحكومة من مشروعات وقوانين متعلقة بها. وتحال مقترحات وتوصيات المجلس إلى وزارة الاقتصاد الوطني. ومدة عضوية المجلس ثلاث سنوات يجوز تجديدها لمدة أو مدد أخرى.

مجلس الاعتماد :

انشئ مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ الصادر في ٢٠٠١/٦/٢٧ م للعمل في مجال التعليم العالي وبما يتكامل مع مجلس التعليم العالي ويختص مجلس الاعتماد بإعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد البرامج المطروحة بها. وكذلك وضع اسس هذا الاعتماد في ضوء السياسات التي يضعها مجلس التعليم العالي كما يضع الاجراءات اللازمة لتقويم ومراجعة اداء مؤسسات التعليم العالي. وقد تم اعادة تشكيل مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٢ الصادر في ٢٠٠٢/٣/٢٧ برئاسة د. حمد ابن هاشم الذهب وعضوية عشرة اعضاء ويجتمع المجلس مرة كل اربعة اشهر.



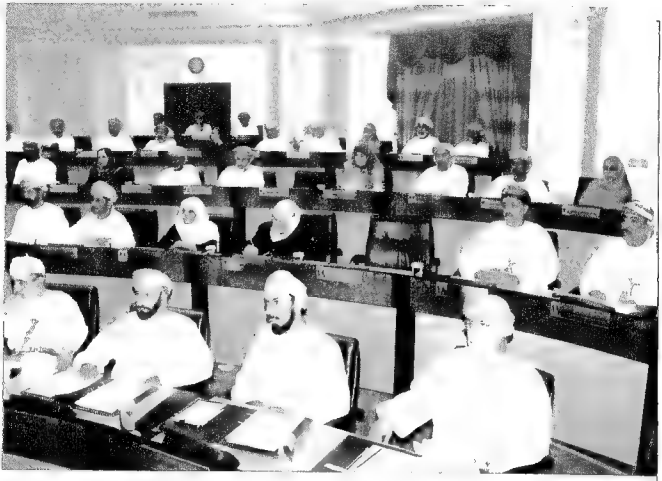
الشورى العمانية

الانتخابات العامة وتوسيع الصلاحيات

تستند الشورى العمانية إلى تراث عماني خصب وعريق، وهي في استجابتها لتطور المجتمع وتقدمه خطلت خطوات عديدة ومتتابعة منذ سبعينات القرن الماضي حيث تكاملت مؤسساتها وترسخت ممارستها وتبلورت في صيغة عمانية متميزة للمشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين وذلك من خلال دور ومهام مؤسسات الشورى العمانية الثلاث وهي مجلس الدولة ومجلس الشورى ومجلس عمان التي نص عليها النظام الأساسي للدولة.

وبالرغم من تشكيل مجلس الشورى في فترته الرابعة (٢٠٠٢/٢٠٠١) بالانتخاب حيث فاز بعضوية المجلس الذين حصلوا على أعلى الأصوات في انتخابات عام ٢٠٠٠ التي شارك فيها نسبة ٢٥٪ من لهم حق التصويت، فإن عام ٢٠٠٣ يظل ذات أهمية خاصة لما شهده من نقلة تاريخية تمثلت في ترسيخ قاعدة المشاركة في انتخابات ممثلي الولايات في مجلس الشورى لتشمل كل المواطنين العمانيين ممن بلغوا سن الحادية والعشرين ذكراً وإناً ولهم حق التصويت. أدى الأخذ بنظام الانتخابات العامة. ومن ثم تمثل انتخابات مجلس الشورى لفترته الخامسة (٢٠٠٤/٢٠٠٣) التي جرت في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٣ ممارسة وطنية تتوج تطور الشورى العمانية ومؤسساتها التالية:

إحدى جلسات مجلس
الشورى والذي يتم انتخاب
اعضائه بصورة مباشرة من
قبل المواطنين مع حق
ومشاركة المرأة في الترشح
والترشح.



مجلس عمان

إحدى جلسات مجلس
الدولة الذي يكون مع
مجلس الشورى (مجلس
ضمان).

يتكون مجلس عمان وفقاً للمادة (٥٨) من النظام الأساسي للدولة من مجلس الدولة ومجلس الشورى. ويجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان قابوس المعظم ويصدر قراراته بالأغلبية. يفتتح جلالاته فترة الانعقاد السنوي لمجلس عمان حيث يلقي جلالة السلطان قابوس المعظم خطاباً سنوياً شاملاً يتناول مختلف القضايا ذات الأهمية للعمل الوطني وأولوياته ومساراته التي تسترشد بها مختلف مؤسسات الدولة.

وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ افتتح جلالاته الفترة الثالثة لمجلس عمان وذلك بقاعة مجلس عمان بالخوير وقد أكد جلالاته في خطابه على «ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين» وعلى رعاية تجربة العمل الديمقراطي وتعاون الحكومة مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وأهمية وضرة أن يقوم أعضاء المجلسين بالإسهام في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها وإعلاء بنائها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يرد به إلا رفعة الوطن وخدمة المواطنين»، بالإضافة إلى ما يتصل بأهمية تنمية وتطوير الموارد البشرية كركن أساسي لبناء المستقبل ودور القطاع الخاص خاصة في مجال التعليم العالي، وعدد من القضايا الأخرى.

الكلمة الامامية لمحاضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله - والتي القاها يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ في احتفاء الفترة الثالثة لجلسي عمان والذي يضم مجلسي الدولة والشورى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يممته تتم الصالحات والسلام على من جاء بالهدى ليرفع الناس من ديارهم والطغات وعلى آله وصحبه ما دامت الارض والسموات. اعضاء مجلس عمان الكرام

أيها المواطنين الاهزاء.

ها نحن مجتمع مرة أخرى بجمد الله وفضله معجدين زمناً على توسيع منجز الشورى وتطويره بما يليق بمصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين. لقد أردنا منذ البداية أن تكون عمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نصيحه ويشهد على ذلك ما سبق انطلاقه من خطوات متدرجة في هذا الصدد أعرفها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجلاً وامرأة ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية

وإذا كنا من جانبنا نقدم الرعاية لهذه التجربة ولا كانت حكومتنا من جانب آخر تقوم بواجبها نحو التذوق مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك بعداً هاماً آخر يجب أن يحقق لكي تؤدي التجربة ثمارها الطيبة

أما البعد المتمثل في نشاطكم أتمت اعضاء المجلسين ومدى ما تقدمونه من دعم لهذه التجربة سواء عن طريق التوصيات والقتراحات المعجلة التي ترسلونها أو عن طريق التوجيه المفيدة للمواطنين.

إن نجاح التجربة الإنسانية هو نتاج سعي متواصل وحرص وإرادة وشعور بالمسؤولية ولا يمكن لأمة من الأمم أن تتركها غافيتها إذا لم تكن يد واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وامكاناتها. ونحن نؤمن تمام الثقة من أنكم جميعاً رجلاً وامرأة سوف تسهمون في نمو هذه التجربة العمانية وتوسيع جنتورها وصلاح نتائجها على خلال العمل الجاد المتحمس بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراه بد إلا رفعة الوطن وخدمة المواطنين

اعضاء مجلس عمان الكرام.

أيها المواطنين الاهزاء.

إن تطليل طليكم في استعراض منجزات النهضة العمانية في عشرين مائتين السيف خلال الفترة الماضية فيه إله إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجباتنا ألا ننسى أن المستقبل هو الذي ينبغي أن يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا ذلك لأن الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والعرب طويلاً ومن ثم فلابد لنا من أن نلتصق بالعلم والعمل والإرادة العمالية والدعاء إلى الله بالتوفيق. ومن هذا المنطلق فإننا نولي أهمية كبرى في سياستنا الداخلية منذ بدء النهضة المباركة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها بما يمكنها من خدمة المجتمع ورفع شأن الوطن ومن أجل ذلك فإننا نقدر الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة المختلفة في هذا المجال. كما نشيد بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم ولتدريب وصلح الموارث واعداد الكوادر العمانية المؤهلة وتنشع موجه خاص لنجاح هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم

العماني في هذا الوطن.

ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها أمام شباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمناهجها الأكاديمية والعمل على تطويرها بما يلبي حقها الكائن للعلمية المرموقة بين الجامعات ويريد من القابل الدارسين عليها ولا يفلتوا في هذا اللقاء أن نذكر إنما لنا كما خلال العامين الاخيرين نشاط القطاع الخاص والجهود الذي يبذلها في مجال توفير فرص العمل للمواطنين في مؤسساته وشرائه. وأد نعت الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا التكررة إلى العناية بالموارد البشرية وتعليمها وتدريبها وتوظيفها متى استعانت بها الموسوعة الحيوية الذي نعتبره الركن الأساسي لبداة استغلال والاحتافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي ضمن إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها كما لا يفلتوا التنويه إلى أننا قد أصدرنا في شهر يوليو من عام ٢٠٠١ مرسوماً صلحاًنا بأجراء تصاد عام للسكان والمساكن والمنشآت على أن يبدأ العمل في ديسمبر من العام الحالي ٢٠٠٢ ولذا إذا تؤكد أهمية نتائج هذا التعداد بما يخدم الخطط التنموية المستقبلية للبلاد ندعو الجميع إلى التعاون مع القائمين عليه من خلال إعطاء ملحومات الدقيقة وتسهيكل كل ما من شأنه النجاح الأهداف المرجوة من ذلك

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فنحن ندعو بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرار في أقرب فرصة وإلى استعادة الدول العربية أراضيها وسيادتها وإلى السلام والأمن والاستقرار في كل أرجاء العالم. إن الخلق ظلمت ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوفاء. ونحن نهنئ البشرية ونحن نكتب لها المستقبلية إلا بإقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المضمونة وبج مبادئها منه في الكرامة وعدم الإللال وحقه في الحرية والاستقلال

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله..

وفحكم الله وكتب لكم النجاح في عملكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





(مبنى مجلس الدولة).

مجلس الدولة

مجلس الدولة هو أحد جناحي مجلس عمان، وهو مؤسسة شورية ذات شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره محافظة مسقط، ويحكم تكوينه - مجلس الدولة - مهامه واختصاصاته فإنه يضطلع بدور حيوي على صعيد التنمية الوطنية، وترسيخ وتعميق المشاركة بين الحكومة والمواطنين باعتباره «رافداً بالمشورة والرأي ولبنة أخرى قوية راسخة في بنيان المجتمع العماني».

عضوية مجلس الدولة

يتكون مجلس الدولة من خبرات عمانية رفيعة وذات كفاءة في مختلف المجالات. ويعين رئيس مجلس الدولة وأعضائه بمرسوم سلطاني ولا يتجاوز عدد أعضائه عدد أعضاء مجلس الشورى، ويشترط أن يكون عضو مجلس الدولة عماني الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون، ولا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية، وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة وعضوية مجلس الشورى أو الوظائف العامة. ويستثنى من ذلك العاملين في مجالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد.

مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد. ويبلغ عدد أعضاء مجلس الدولة في عام ٢٠٠٤ (٥٧ عضواً منهم ثمان نساء) ويتولى رئاسة المجلس حالياً معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري.

أدوار انعقاد مجلس الدولة واختصاصاته

لمجلس الدولة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر يعقد خلاله المجلس ما يقرره من جلسات لبحث ما يراه أو ما يحال إليه من موضوعات، كما يجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويتمتع مجلس الدولة بصلاحيات عديدة أبرزها أعداد الدراسات التي تسهم في تنفيذ خططها وبرامج التنمية، وفي التغلب على ما قد يواجهها من معوقات، وتقديم المقترحات لتشجيع الاستثمار وتحسين أداء الأجهزة الإدارية وتنمية الموارد البشرية، ومراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها باستثناء القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان. كما يدرس المجلس ما يحيله إليه جلالة السلطان أو مجلس الوزراء من موضوعات وايداء الرأي فيها. ويقدم مجلس الدولة توصياته في شأن مشروعات القوانين المحالة إليه إلى مجلس الوزراء. كما يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان بنتائج أعمال المجلس. يمارس مجلس الدولة مهامه وصلاحياته من خلال أجهزته الرئيسية الأربع وهي رئيس المجلس، ومكتب المجلس الذي يعد بمثابة القوة المحركة للمجلس ولأجهزته الأخرى كما يعقد مكتب المجلس اجتماعاً سنوياً مع مجلس الوزراء للتشسيق بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة، ولجان المجلس التي تضم أربع لجان، بالإضافة إلى الأمانة العامة للمجلس.

والى جانب دراسة مجلس الدولة للعديد من مشروعات القوانين وللموضوعات المحالة إليه، فإن من أبرز الموضوعات التي يبحثها خلال عام ٢٠٠٤ موضوعات قطاع الإسكان، وواقع سوق العمل العماني وأفاق إيجاد فرص عمل جديدة، والتكافل الاجتماعي، وحوادث الطرق، وتوظيف البحث العلمي في تنمية الموارد البشرية وغيرها من الموضوعات المرتبطة بحياة المواطنين وتمزز من مشاركتهم في إدارة وتوجيه التنمية الوطنية.

مجلس الشورى

في ظل منهج الشورى وتطويره، وفي إطار تجربة عمان «الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية وهي تجربة يتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه» حصلت المرأة العمانية على حقوقها السياسية كاملة بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى منذ سنوات عديدة، كما أخذت السلطنة بنظام المجلسين، أحدهما معين هو مجلس الدولة، والآخر منتخب من جانب المواطنين في انتخابات عامة هو مجلس الشورى.

وعلى ذلك فإن مجلس الشورى هو الجناح الآخر لمجلس عمان، وهو مؤسسة شورية منتخبة ذات شخصية اعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره محافظة مسقط، وبينما يتمزز الطابع النيابي لمجلس الشورى من خلال التكوين والمهام والاختصاصات وطبيعة الأداء، فإن مما له دلالة وأهمية كبيرة أن مجلس الشورى في فترته الخامسة (٢٠٠٤/٢٠٠٧) قد تم تشكيله عبر الانتخابات العامة بعد



(مبنى مجلس الشورى).

توسيع قاعدة المشاركة لتشمل كل المواطنين - رجالاً ونساءً - ممن بلغ سن الحادية والعشرين ويتمتع بحق التصويت والترشيح وفقاً للقانون، ومما يميّز على الاعتراف ان انتخابات مجلس الشورى للفترة الخامسة التي جرت في ٤ أكتوبر ٢٠٠٣ في مختلف ولايات السلطنة قد شهدت اقبالاً ملحوظاً واتسمت بالشفافية وحسن التنظيم واستخدام الحاسب الآلي في عمليات التصويت للمرة الأولى في هذا المجال على المستوى الدولي وذلك بكوادر عمانية مدربة وذات كفاءة عالية، ويدون أي تدخل من الحكومة التي حرصت على توفير وتسهيل عملية الانتخابات واشراف القضاء عليها.

وبينما بلغ العدد الإجمالي لمن لهم حق التصويت ٨٢٢ ألف ناخب وناخبة، فإن نسبة المشاركة في عملية التصويت ممن تم تسجيلهم في قوائم الناخبين بلغت ٩٠٪، وهي نسبة مشاركة كبيرة في أول انتخابات عامة في السلطنة. وقد تنافس في هذه الانتخابات ٥٠٦ مرشحين منهم ٤٩١ رجلاً و ١١٥ امرأة للتنافس على ٨٣ مقعداً وتم التصويت في ٩٣ مركزاً في ولايات السلطنة التسع والخمسين كما تم تنظيم انتخابات للجاليات العمانية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ومصر والأردن. وبالتالي تشكل هذه الانتخابات العامة علاقة مميزة على طريق التطور الديمقراطي وترسيخ الشورى العمانية وتجدر الإشارة إلى أن ٥٠ عضواً جديداً دخلوا المجلس لأول مرة في هذه الانتخابات أي بنسبة ٦٠٪ من عدد الأعضاء وهي نسبة تغيير كبيرة.

عضوية مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من ممثلي ولايات السلطنة الذين ينتخبهم المواطنون في انتخابات عامة، ويمثل الولاية عضوين في المجلس إذا كان عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة فأكثر، ويمثلها عضواً واحداً إذا كان عدد سكانها يقل عن ٣٠ ألف نسمة ويفوز بعضوية المجلس الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات وفق النتائج الرسمية التي يعلنها معالي وزير الداخلية رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وعادة يتم تصنيف الولايات حسب عدد السكان وفق بيان يصدره وزير الداخلية. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى في فترته الخامسة (٢٠٠٧/٢٠٠٤) ٨٣ عضواً منهم امرأتين.

وللترشيح لعضوية مجلس الشورى فإنه يشترط أن يكون المرشح عمانى الجنسية بصفة أصلية طبقاً للقانون، وألا يقل سنه عن ٣٠ سنة ميلادية، وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في الولاية، وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون على مستوى مقبول من الثقافة ولديه خبرة عملية مناسبة.

ومدة عضوية مجلس الشورى أربع سنوات قابلة للتجديد، طالما تتوفر في العضو صفات العضوية ويفوز بثقة الناخبين في الولاية التي يمثلها، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس الدولة أو الوظائف العامة وتمتد الفترة الخاصة لمجلس الشورى من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات العامة - أي ٢٠٠٣/١٠/١٤ - حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧. وبالنسبة لرئيس مجلس الشورى فإنه يتم تعيينه بمرسوم سلطاني ويتولى معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي رئاسة المجلس.

ادوار انعقاد مجلس الشورى واختصاصاته

تواكب مع الأخذ بنظام الانتخابات العامة لتشكيل مجلس الشورى للفترة الخامسة صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤ في ٢٠٠٣/١٠/١٩ بإدخال تعديلات على نظام مجلسي الدولة والشورى وهي تعديلات تميز من الطبيعة النيابية لمجلس الشورى وتوسع اختصاصاته وتمنحه المزيد من الفعالية في ممارسة مهامه. وإلى جانب زيادة مدة فترة المجلس من ثلاث إلى أربع سنوات، وفتح المجال لتجديد العضوية طالما يحظى العضو بثقة الناخبين وتوفر فيه شروط العضوية، فإنه تم الأخذ بأدوار الانعقاد السنوية التي يجب أن تمتد إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام، وهو ما يعطي مجلس الشورى فرصة كافية لبحث ومناقشة ما يطرح عليه من موضوعات أو ما يتناوله من مشروعات قوانين، كما أنه ينقل مركز الثقل في عمل المجلس من أجهزة المجلس إلى المجلس ذاته من خلال جلساته العامة وهو ما يزيد كذلك من فعالية المجلس والارتقاء بأدائه في مساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع. ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد جلسة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك. يتمتع مجلس الشورى بصلاحيات عديدة تشريعية واقتصادية واجتماعية تمكنه من القيام بدوره المنشود في زيادة وتعميق مشاركة المواطنين في جهود التنمية سواء من خلال أدائه لمهامه أو من خلال توعية المواطنين. ومن أبرز صلاحيات المجلس مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ

اجراءات اصدارها باستثناء تلك التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان المعظم لاصدارها. ويعيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصياته، وكذلك ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة إلى مجلس الوزراء. وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٣/٧٤ فإنه تم توسيع صلاحيات مجلس الشورى في مجالات مراجعة مشروعات القوانين والمشاركة في الاعداد لمشروعات الخطط التنموية الخمسية والموازنات العامة للدولة التي تحيلها الحكومة إلى المجلس قبل اعتمادها واستصدارها في صورة تشريعات نافذة. كما ان للمجلس ابداء الرأي في ما تعرضه الحكومة عليه من موضوعات ويرفع مجلس الشورى توصياته إلى جلالة السلطان كما يرفع رئيس المجلس تقريراً إلى جلالاته بنتائج أعمال المجلس سنوياً.

جدير بالذكر انه إلى جانب مشاركة المجلس في الاعداد لخطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٥/٢٠١٠) والمصادقة على الاطار العام لها، فإن دور المجلس يزداد أهمية ووضوحاً سواء في متابعة تنفيذ الخطة في المجالات المختلفة أو من خلال مناقشة مشروعات القوانين الحالية إليه ومراجعة القوانين النافذة لتكون أكثر استجابة وملاءمة للمرحلة التي يمر بها المجتمع تنموياً واجتماعياً. ويمارس المجلس مهامه من خلال عدة أدوات وإجراءات وقواعد تنظيمية تم اقرارها بواسطة المجلس ومن أهمها الاستئذ، والرغبات، وطلبات المناقشة، والنظر في طلبات ومقترحات المواطنين حول المسائل العامة. وتسمح هذه الأدوات والإجراءات بالتواصل بين المجلس ومختلف الوزارات والمؤسسات الأخرى. كما توفر المناقشات العلنية التي يجريها المجلس مع من يستضيفهم من وزراء الخدمات نافذة يطل منها الرأي العام على ما يجري من أنشطة في هذا المجال أو ذلك خاصة وان تلك المناقشات العلنية يتم بثها عبر وسائل الاعلام المختلفة.

وبينما يتم انتخاب نائبي رئيس المجلس وكذلك اعضاء مكتب المجلس من بين الاعضاء فإنه يوجد بالمجلس خمس لجان دائمة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم والثقافة ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية، كما وافق المجلس على تشكيل لجنة خاصة لمراجعة السياسات والخطط والبرامج المعتمدة لتوظيف القوى العاملة الوطنية واقتراح الحلول العلمية والعملية التي تسهم في تشغيل القوى العاملة الوطنية، وذلك بالنظر للأهمية الكبيرة لتنمية الموارد البشرية. وسوف تنتهي هذه اللجنة التي شكلت في ابريل ٢٠٠٤ بانتهاء المهمة التي شكلت من أجلها.

ومن ابرز الموضوعات التي يبحثها المجلس أيضاً، موضوع الاخطاء الطبية، والاحتكار في سوق السيارات وخدماته والآثار المترتبة عليه، وموضوع الضمان الاجتماعي، وأوضاع الجامعات والكليات الخاصة ودورها في التعليم العالي، وكذلك التأهيل التربوي، وارتفاع وتباين فواتير الكهرباء والمسائل المرتبطة بها وهي جميعها موضوعات تهم المواطن وتمس حياته اليومية. ومما له دلالة عميقة ان جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على أهمية الدور الذي يقوم به اعضاء مجلسي الدولة والشورى في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ

جذورها واعلاء بنائها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسؤولية والحكمة والذي لا يراى به الا رفعة الوطن وخدمة المواطنين».

التنسيق بين مجلس الشورى والمؤسسات الأخرى

في إطار حرص جلالة السلطان قابوس المعظم على تحقيق «الفهم المشترك» والتناغم بين مختلف مؤسسات الدولة التشريعية وتنفيذية وغيرها لتتكامل كل الجهود لخدمة الوطن والمواطن، فإن جلالاته يؤكد دوماً على أهمية وضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها حيث اشار إلى أنه «وإذا كنا من جانبنا نقدم الرعاية لهذه التجربة وإذا كانت حكومتنا من جانب آخر تقوم بواجبها نحو التعاون مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك بعداً هاماً آخر يجب أن يتحقق لكي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة. هذا البعد يتمثل في نشاطكم انتم أعضاء المجلسين ومدى ما تقدمونه من دعم لهذه التجربة».

وتحقيقاً لذلك تعقد لقاءات تضم كل أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى بتوجيه من جلالة السلطان المعظم لتحقيق التواصل بين أعضاء تلك المؤسسات، كما شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية للتنسيق بين مجلس الوزراء ومكتب مجلس الدولة، وبينه وبين مكتب مجلس الشورى كذلك، كما يعقد مجلس الوزراء اجتماعاً تنسيقياً مع مكتب مجلس الدولة، أو مع مكتب مجلس الشورى لتبادل وجهات النظر وبحث الموضوعات المطروحة وصولاً لأفضل السبل للتعامل معها سواء في مجال التعمين أو في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية، أو في مجال التعليم أو غيرها.

وفي حين تقدم الوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات المختلفة المعلومات والبيانات إلى مجلس الشورى وتتعاون مع لجانته في بحث ما تراه هذه اللجان من موضوعات، فإنه يمكن لمجلس الشورى ومجلس الدولة أن يعقدا اجتماعاً مشتركاً على مستوى مكتب كل منهما أو على مستويات أخرى لمناقشة موضوع محدد. ويختلف ذلك عن اجتماعهما بكامل أعضائهما في إطار مجلس عمان والذي يتم بدعوة من جلالة السلطان المعظم.

على الصعيد الخارجي يزداد نشاط مجلس الشورى واتصالاته ومشاركته في العديد من الاجتماعات الخليجية والعربية والدولية تعزيزاً لملاقات السلطنة مع الدول الشقيقة والصديقة واسهاماً في الجهود البرلمانية المبذولة حيال مختلف القضايا المطروحة. وفي هذا الإطار شارك مجلس الشورى في الاجتماع التشاوري لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة والنواب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالبحرين ١٠ - ١٢ ابريل ٢٠٠٤، كما شارك في أعمال الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد اللذين عقدا في دمشق من ٢٨ فبراير حتى ٢ مارس ٢٠٠٤، وشارك كذلك في أعمال الدورة السادسة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دكا من ٧ إلى ١٠ مارس ٢٠٠٤ وذلك على سبيل المثال هذا فضلاً عن الزيارات المتبادلة للوفود البرلمانية بين السلطنة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة والتي يشارك فيها مجلس الدولة كذلك والتي تسهم في التعريف بتطور الشورى العمانية وتعمز العلاقات مع المجالس النيابية في الدول الأخرى.

البحرية
والتجارة





التدريبات العالية في اطار
الاعداد والتأهيل لافراد
الحرس السلطاني العماني.

بفكر استراتيجي عميق يحيط بمتطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل،
ايقن جلالة السلطان قابوس المعظم بأن تحقيق وترسيخ الأمن والأمان للوطن
والمواطن ونشر الطمأنينة هي ركيزة أساسية، بل وضرورية لتحقيق التنمية
والرخاء، وذلك بإطلاق «مواهب الفرد وقدراته الإبداعية والفكرية والعلمية
والأدبية» وتوجيه طاقات الأمة «المعنوية والأدبية نحو توفير اسباب الرفاه والرخاء
والتقدم للجميع».

وفي هذا الإطار تم بناء وتطوير قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان
السلطانية ومختلف أجهزة الأمن كركيزة من ركائز النهضة المباركة، وكدرع
للدفاع عن الوطن وحماية منجزات النهضة، وكسياج لنهج السلام، سلام
الأقوياء، ومد يد الصداقة لجميع الدول والشعوب.

الدفاع

تحتل قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني بنصيب وافر
من التحديث والتطوير وعلى نحو يشمل الكيف قبل الكم، والفرد قبل العدة، ومن
ثم اصبحت بفضل الرعاية السامية لجلالة القائد الأعلى لقوات السلطان
المسلحة قوة عصرية تتمتع بمكانة مرموقة، ونموذجاً فريداً ومعلماً من معالم
النهضة العمانية الحديثة. وتقوم بدورها الوطني بكفاءة وفاعلية وتقاني تام سواء
على المستوى الدفاعي أو الترموي.

(صفحة ٧٨، ٧٩)
لقطة تجمع السفينة
السلطانية «زينة البحار -
للياسر وسفينة شباب
عمان».



الجيش السلطاني العماني

حقق الجيش السلطاني العماني تطوراً كبيراً في التنظيم والتخطيط والتدريب والتسليح لمنظومة قطاعاته العسكرية على امتداد أرض عمان الطيبة وذلك وفق مخطط تدريبي شامل مبني على الدراسة المستفيضة من العلوم العسكرية وبما يتناسب مع متطلبات معركة الاسلحة المشتركة الحديثة، وبما يضعه كذلك في مصاف الجيوش الحديثة.

وبينما تعد مدرعات سلطان عمان سلاح مناورة فعال وتشكيلة قتالياً متكاملًا بأسلحته ودباباته المتطورة وعناصره البشرية المؤهلة، تضطلع مدفعية سلطان عمان بتقديم نيران اسناد فعال في المعركة حيث وصلت إلى مستوى عال في مجال إدارة النيران والتكتيكات الحديثة ومجال مدفعية الميدان والدفاع الجوي. من جانب آخر تقوم مظلات سلطان عمان بدور حيوي في ميادين المعركة والمهام الخاصة حيث تم ادخال عربات الاستطلاع الخفيفة والتسليح بقاذفات الصواريخ والاسلحة الفردية الأخرى مما يعزز من فعاليتها. وفي حين شهدت قوات الفرق تطوراً في مختلف الميادين بما في ذلك المنشآت والاتصالات والمرافق الخدمية للقيام بدورها المناط بها، فإن سلاح الإشارة الذي تم تزويده بأحدث المعدات يوفر ويؤمن شبكات الاتصالات السريمة والفعالة ونظم نقل البيانات والمعلومات بين القوات. كما تقوم هندسة قوات السلطان المسلحة بدور مؤثر في مساعدة القوات على القيام بمهامها وادوارها المحددة لها في أرض

الجيش السلطاني العماني

كفاءة عالية للدفاع من

مكتسبات النهضة

الشامخة.



سلاح الجو السلطاني

العماني وقدرات قتالية هذة
لحماية سماء الوطن.

المعركة وخارجها كذلك.

وفي الوقت الذي يمثل التموين شريان الحياة للجيش المقاتلة نظراً لمتطلبات معركة الاسلحة المشتركة، فإن الاسناد الهندسي الذي تقدمه هندسة الكهرباء والميكانيكا يعد ضرورياً للحفاظ على الصلاحية القتالية للمعدات وهو ما يقتضي تحديث الورش وتوفير الكوادر المؤهلة لها للقيام بدورها بما في ذلك الانقاذ الميداني والذي يشمل الالكترونيات الدقيقة كذلك. هذا فضلاً عما تقوم به الخدمات الطبية وحاميات الشرطة العسكرية بما يوفر لمنتسبي الجيش السلطاني العماني كل ما يساعدهم على القيام بدورهم الوطني والتضحية في سبيل ذلك بالغالي والنفيس.

سلاح الجو السلطاني العماني

يسمى سلاح الجو السلطاني العماني بشكل دائم ومتواصل إلى التحديث والتطوير سواء في اعداد كوادره أو في معداته مستفيداً من العلوم العسكرية والتقنية المتطورة، وهو ما أثمر في بناء قوة جوية قادرة على حماية اجواء السلطنة وبما يضعه على مستوى ما يجري على مسرح الاحداث في المنطقة والعالم كذلك.

وبفضل رعاية جلالة السلطان المعظم تم استبدال طائرات «الهنتر» بطائرات الهوك ١٠٠ للتدريب وطائرة الهوك ٢٠٠ الاعتراضية المزودة بأجهزة



البحرية السلطانية
العمانية ودور بارز في
حماية أمن واستقرار
الوطن والمواطن.

حديثة بما فيها أجهزة الرؤية الليلية، كما تم تطوير طائرات الجاكوار لزيادة قدراتها، كما تم اقتناء الطائرة العمودية «سوبر لينكس ٣٠٠» وكذلك ادخال طائرات التدريب «سوبر موشاك» وطائرات «بي س- ١٩ م» للتدريب كذلك كما ستدخل طائرات اف ١٦ الخدمة قريباً. وذلك في اطار منظومة حديثة يجري تطويرها باستمرار من القواعد الجوية المجهزة بالمرافق وشبكات الانذار والاتصالات والدفاع الجوي بما يكفل قيامها بدورها بكفاءة عالية. وفي هذا الاطار تأتي قاعدة المصنعة الجوية التي دخلت المرحلة الأولى من انشائها في حيز التنفيذ لتلبي التوسع المنشود والأهداف المرجوة لتنمية السلاح حماية للوطن ومنجزاته.

وتجدر الإشارة إلى ان سلاح الجو السلطاني العماني يقوم بدور حيوي في خدمة البنية الاساسية على امتداد الوطن وخدمة المواطنين في المناطق النائية من خلال خدمات الطبيب الطائر وعمليات الانقاذ كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

البحرية السلطانية العمانية

انطلاقاً من موروث بحري عماني عريق، وموقع استراتيجي بالغ الأهمية، وبإدراك عميق لمختلف المتغيرات، حرص جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة على إنشاء سلاح بحري حديث يضم مختلف فئات السفن ذات الخصائص والتجهيزات التسلحية والتقنية المتطورة من أبرزها سفن القرويطات والسفن



تمريبات مشتركة بين
البحرية السلطانية
العمانية وسلاح الجو
السلطاني العماني.

الصاروخية السريعة، وسفن المدفعية وسفن الابرار الآلي والنقل البحري وسفن التدريب، تعمل من خلال عدد من القواعد البحرية الحديثة والمجهزة على أحدث المستويات هندسياً ولوجستياً وإدارياً وفتياً.

وبكفاءة عالية ومشهود لها تقوم البحرية السلطانية العمانية بمهام متعددة من ابرزها الحفاظ على سلامة الملاحة في المياه الاقليمية العمانية وتأمين الدوريات فيها وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة واجراء المسح البحري الهيدروجرافي للشواطئ العمانية وتأمين النقل البحري لوحدة قوات السلطان المسلحة وكذلك القيام بعمليات البحث والانتقاذ وتقديم العون للمواطنين في حالات الكوارث ومكافحة أعمال القرصنة والتخريب والهجرة غير المشروعة.

تعتبر قاعدة سعيد بن سلطان البحرية القاعدة الرئيسية للاسطول وهي مزودة بكل ما يفي باحتياجات البحرية السلطانية العمانية العملياتية والتدريبية واللوجستية وغيرها. وفي حين تجري البحرية السلطانية العمانية تمارين مختلفة مع اساطيل بحريات في العديد من الدول الشقيقة والصديقة، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتبادل الخبرات، تقوم سفن البحرية السلطانية العمانية بزيارات ودية لموانيء العديد من الدول الأخرى. وفي هذا المجال تلعب سفينة «شباب عمان» دوراً هاماً للتواصل مع شعوب العالم والتعريف بالسلطنة وحضارتها. وبينما زارت أكثر من ١٤٠ ميناء حول العالم، فإنها حصلت على المركز الأول في مسابقات دولية عدة للسفن الشراعية.



الحرس السلطاني العماني

يعد الحرس السلطاني العماني أحد الاسلحة الهامة في المنظومة العسكرية العمانية الحديثة، ويحظى كبقية اسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام المباشر لجلالة القائد الأعلى حيث تم تطوير وتحديث قطاعاته ووحداته ليصل إلى مستوى عال من الكفاءة والقدرة القتالية لوحده من المشاة والمدفعات والمدفعية المزودة بالمعدات والأجهزة الحديثة إلى جانب الوحدات التعليمية والفنية والإدارية.

وفي إطار تدريب واعداد منتسبي الحرس السلطاني العماني تقوم كلية الحرس التقنية بدور حيوي في هذا المجال، كما تم افتتاح مركز للدراسات العليا بالكلية لتدريس الدبلوم العالي المعادل للشهادة الجامعية في الهندسة العامة والحاسب الآلي. وبينما تضم مدرسة الاوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية العديد من المواهب الشابة ذات الأداء المتميز حيث احرزت الفرق الموسيقية بالحرس المراكز الأولى في المحافل الدولية التي شاركت فيها، فإن فريقاً الخوذات الحمراء والقفز الحريقدمان عروضهما الرائعة في العديد من المناسبات، كما تشارك اسطبلات الحرس في العديد من المنافسات المحلية والدولية.

التأهيل والتدريب للإرتقاء
بمستوى واداء أفراد قوات
السلطان المسلحة على كافة
المستويات وبأحدث الأدوات.



يد تبني ويد تحمل السلاح
شعار تحمله وتقوم بتنفيذه
قوات السلطان المسلحة.

الخدمات الهندسية

تقدم الخدمات الهندسية الدعم الهندسي للمشاريع الانشائية، بما في ذلك وضع التصميم والاشراف عليها كما توفر الخدمات الضرورية خلال التمارين العسكرية التي تجريها قوات السلطان المسلحة بالإضافة إلى أعمال الانشاءات وصيانة الطرق الداخلية في المعسكرات والطرق في بعض المناطق الوعرة وتقديم المساعدات للمواطنين في القرى النائية.

الهيئة الوطنية للمساحة

تضطلع الهيئة الوطنية للمساحة، كجهاز مركزي، بإنتاج الخرائط العسكرية والمدنية والقيام بعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء السلطنة ووضع معايير المسوحات الطبوغرافية وإدارة الارشيف الوطني للمواد الجغرافية وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من وسائل التصميم والطبع والإنتاج مستعيناً بكوادره المتخصصة واجهزته المتطورة.

الخدمات الاجتماعية العسكرية

تحرص قوات السلطان المسلحة على الاهتمام بمنتهبها وتأمين مستقبلهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم ولاسرهم وذلك من خلال ما تقوم به مديرية



الخدمات الاجتماعية العسكرية من رعاية على كافة الاصعدة بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة واسر المصابين والشهداء والمتوفين والمتقاعدين وبما يكفل لهم حياة كريمة.

الرعاية والاهتمام
للأنشطة المختلفة وتنظيم
المسابقات الثقافية لمنسوبي
قوات السلطان المسلحة.

التوجيه المعنوي

يقوم التوجيه المعنوي برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بالترفيف بالإنجازات العسكرية وتنطية مختلف الأنشطة العسكرية والاجتماعية والثقافية على مستوى قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني، بالإضافة إلى اصدار المجلة العسكرية الشهرية (جند عمان) واعداد وتقديم البرامج العسكرية الاذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع وزارة الإعلام، وكذلك المشاركة في العديد من الفعاليات الاجتماعية والدينية لصالح منسوبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني.

متحف قوات السلطان المسلحة

يمثل متحف قوات السلطان المسلحة بقلعة بيت الفلج ذاكرة العسكرية العمانية وتطورها حيث يضم المتحف في أجنحته المختلفة مجسمات واسلحة وصور ووثائق تؤرخ للأحداث التاريخية لقوات السلطان المسلحة وتبرز ادوارها الوطنية على مدى التاريخ العماني.



الاهتمام بالتعليم والتدريب
المستمر لافراد القطاعات
المختلفة للقوات المسلحة.

مركز الدراسات الدفاعية

مركز الدراسات الدفاعية هو مركز متخصص في دراسات الدفاع بمختلف جوانبها يسعى إلى مواكبة التطورات على الساحة العسكرية واستشراف التحديات المستقبلية، ويبحث سبل التفاعل مع تلك التحديات ووضع خلاصة أبحاثه في خدمة قوات السلطان المسلحة.

التأهيل والتدريب وتقنية المعلومات

في إطار حرص قوات السلطان المسلحة على الارتقاء بمستوى الأداء على كافة المستويات وبأحدث الأدوات المتاحة تم إنشاء إدارة خاصة للعناية بتوفير خدمات تقنية المعلومات والوصول بها إلى كافة الإدارات والأقسام وعلى مستوى كافة الأسلحة وتشكيلات قوات السلطان المسلحة. كما تم توفير العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف أسلحة قوات السلطان المسلحة ومن أهمها «كلية القيادة والأركان» وكلية السلطان قابوس العسكرية، ومدرسة تدريب الضباط، ومدرسة التموين والإدارة بالجيش السلطاني العماني، وأكاديمية السلطان قابوس الجوية، ومدرسة الأركان الجوية، والكلية الفنية الجوية، وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، ومركز التدريب بالبحرية السلطانية العمانية، ومدرسة الأركان البحرية الصغرى، ومدرسة حرب الاسطول، وغيرها من المدارس التخصصية والمعاهد المنتشرة في كافة

وحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة. وبينما تستقبل كلية القيادة والاركان ضباطاً من الدول الشقيقة والصديقة للدراسة فيها، فإن قوات السلطان المسلحة توفد العديد من منتسبيها للدراسة العليا أو في دورات تخصصية بالخارج.

جدير بالذكر انه إلى جانب تنفيذ برامج وخطط التدريب والبيانات العملية لرفع الكفاءة القتالية لوحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة، بما في ذلك التدريب على إدارة المعارك الحديثة بمختلف مراحلها وبكل مستوياتها، فإنه تم تنفيذ العديد من التمارين الجوية والبرية والبحرية، والتمارين المشتركة مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الشقيقة والصديقة الأخرى حيث اثبت أفراد قوات السلطان المسلحة كفاءتهم العالية واستيعابهم للأسلحة الحديثة وتكتيكاتها.

دور تموي ملموس

إلى جانب قيام قوات السلطان المسلحة بواجبها الوطني ومهامها المقدسة في حماية الوطن وصون مكتسيات النهضة المباركة، فإنها تسهم كذلك بدور ملموس على صعيد التنمية الوطنية في العديد من المجالات. وفي هذا الإطار يتم عقد دورات عسكرية تدريبية لطلبة المدارس الثانوية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لزيادة الوعي والمهارات العسكرية للشباب.

كما تقوم قوات السلطان المسلحة بشق الطرق في المناطق الجبلية الوعرة، ونقل المواطنين ومواد البناء والمؤن بواسطة الطائرات الممودة من وإلى المناطق التي يصعب الوصول إليها بالطرق البرية، وكذلك الأمداد بالمياه عن طريق السفن، وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في المناطق النائية بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى عن طريق الطلييب الطائر. إلى جانب الاسهام في مهام البحث والانقاذ عند حدوث الكوارث الطبيعية، وانقاذ الصيادين وتقديم الاسناد للسفن المنكوبة والمحافظة على البيئة.

وفي إطار رعايتها لمنتسبيها تهتم قوات السلطان المسلحة بالانشطة التربوية، وتوفير الوسائل والمنشآت الرياضية المختلفة للعناية باللياقة البدنية للأفراد، فإنه يتم تنظيم العديد من المسابقات والبطولات الرياضية العسكرية. ومن أهمها فريق قوات السلطان المسلحة والمنتخب الوطني للرمية للذان حققا المراكز الأولى في العديد من البطولات الدولية، وكذلك الفريق الوطني للقفز الحر بمظلات سلطان عمان الذي حقق انجازات كبيرة، بالإضافة إلى مختلف الألعاب والرياضات والانشطة الثقافية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الموسيقية في قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني لها حضورها الدائم في المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية حيث تعد السلطنة هي الدولة العربية الوحيدة التي تشارك باستمرار في المسابقات الموسيقية العالمية.

شرطة عمان السلطانية:

في الوقت الذي تقوم فيه شرطة عمان السلطانية بدورها الوطني على أعلى مستويات الكفاءة وبمعايير أداء رفيعة، فإن ما يميزها ليس فقط الطابع الحضاري لها كجهاز يسهر على أمن الوطن والمواطن، ولكن أيضاً الشعور بالطمأنينة والثقة في تعامل المواطن معها حيث يحرص جلالة القائد المفدى على تحقيق الأمن والأمان في ربوع هذه الأرض الطيبة وتهيئة أفضل مناخ ممكن لاطلاق كل طاقات وقدرات المواطن العماني وتوجيهها نحو بناء الحاضر والمستقبل وعلى نحو يكفل للمواطن التمتع بكل حرياته وحقوقه التي كفلها النظام الأساسي للدولة.

وبينما انضمت الفتاة العمانية إلى شرطة عمان السلطانية في وقت مبكر منذ عام ١٩٧٢ فإن أعداد وتأهيل كوادر شرطة عمان السلطانية تحظى باهتمام عميق ومتواصل خاصة من جانب كلية الشرطة، وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة وهو ما أسهم في تحقيق نقلة نوعية كبيرة على مستوى الأداء والانجاز وما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمواطن والمقيم على حد سواء وذلك بفضل رعاية جلالة القائد المفدى لها وتوفير كل ما يمكنها من تطوير قدراتها وإداء مهامها بكفاءة واقتدار ومواكبة أحدث ما يتم التوصل إليه في العمل الشرطي بجوانبه المختلفة من ناحية والوفاء بمتطلبات الزيادة المضطردة في الحركة السياحية في السلطنة والتحديات التي يطرحها التطور المتواصل للمجتمع العماني الحديث من ناحية ثانية، وبما يجعل المواطن العماني «حارساً أميناً على مكتسبات الوطن ومنجزاته».

نظام حديث للأحوال المدنية :

يعد تدشين نظام الخدمة المدنية الجديد في الثالث من يناير ٢٠٠٤ إضافة نوعية لجهود التنمية الوطنية وذلك من خلال تطبيق نظام شامل ومتطور لإصدار بطاقات الهوية الشخصية الذكية والشهادات المتعلقة بواقعات الولادة والزواج والوفاة ومختلف شؤون حياة المواطنين وكذلك بطاقة الإقامة للوافدين وهو ما يشكل قاعدة بيانات ضخمة ومتكاملة ودقيقة في هذا المجال من جهة، واتباع أحدث الأساليب التقنية لتقديم خدمة متطورة للمواطن والمقيم من جهة أخرى.

وبينما أصدرت أول بطاقة وفق النظام الجديد باسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، فإنه تم البدء في إصدار البطاقات الجديدة للمواطنين اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٤ في مراكز الأحوال المدنية في مختلف المحافظات والمناطق وفق الخطة المحددة لذلك، وتتميز البطاقة الشخصية الجديدة بأنها بطاقة متعددة الأغراض وذلك بحكم البيانات الأساسية التي تحتويها الشريحة الالكترونية حول صاحب البطاقة والتي تأتي من واقع سجله المدني بالإضافة إلى صورته وتوقيعه ومن ثم فإنه يمكن اعتماد البطاقة الشخصية في العديد من المعاملات خاصة في ظل الأخذ بالرقم المدني لكل فرد. وهو ما يفيد كذلك في عمليات التخطيط الأمني والاقتصادي والاجتماعي كذلك ولاسيماً بعد تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

خدمة اسعاف متطورة على الطرق:

في ظل الارتقاء الملحوظ لحوادث السير وما يصاحبها من خسائر بشرية ومادية تكلف الاقتصاد الوطني الكثير، تحرص حكومة حضرة صاحب الجلالة على العمل بكل السبل للحد



مشاركة المرأة العمانية في
كافة مواقع العمل ،
(مساهمتها وعملها في
شرطة عمان السلطانية
منذ عام ١٩٧٢م).

من حوادث السير وتقليل الخسائر المصاحبة لها خاصة في الأرواح، وإلى جانب الجهود المبذولة لزيادة الوعي بالنسبة لاستخدامي الطرق ولزيادة الإلتزام بضوابط ومتطلبات السلامة على الطرق كذلك، فقد تم تدشين خدمات وحدة الاسعاف على الطرق وذلك في محافظة مسقط في ٢٠٠٤/٤/٥ وفي حين تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى من المشروع والتي تم خلالها استخدام ٣٠ سيارة اسعاف متطورة ومجهزة ضمن ستة مراكز في محافظة مسقط، فإنه سيتم توسيع المشروع ليشمل مختلف محافظات ومناطق السلطنة وفق خطة يتم تنفيذها على مراحل.

جدير بالذكر أن خدمة الاسعاف المتطورة هذه تقدم خدمة ما قبل المستشفى للمصابين في حوادث الطرق وهو ما يساهم في التقليل من ضحايا تلك الحوادث خاصة وأن هذه الخدمة تم تصميمها لتصل سيارة الاسعاف إلى موقع الحادث خلال دقائق معدودة من جهة، كما تم تزويد هذه الخدمة بأطباء وممرضين عمانيين متخصصين في طب الطوارئ ثم تدريبهم في الولايات المتحدة وتزويد سيارات الاسعاف بكل التجهيزات الضرورية والمتطورة لاداء وظيفتها من جهة أخرى.

جدير بالذكر ان خدمة وحدة الاسعاف تعد مكملة لمهام شرطة النجدة التي تضطلع بتقديم الخدمات الأمنية والمعونة والارشاد لمن يطلبها بمن في ذلك السائحون والزائرين وتحقيق التواجد الأمني في مختلف المناطق والأماكن السياحية وغيرها.

افتتاح المنافذ البرية وتسهيلات أكبر للسائحين:

وفي إطار تقديم المزيد من التسهيلات للسائحين للاسهام في تشييط حركة السياحة



خدمة الإسعاف التي تم
ادخالها حديثاً بشرطة
عمان السلطانية.

والحركة الاقتصادية في البلاد، تم افتتاح المنافذ البرية الجديدة في كل من الوجاجة ووادي
الجزري وحفيت وذلك بعد تجديدها وتطويرها وتوسيعها وتزويدها بكل ما يساعدها على تلبية
متطلبات الاعداد المتزايدة من السائحين والمافرين من المواطنين والمقيمين. ومن ثم تعد هذه
المنافذ مراكز ومرافق متطورة أمنياً وسياحياً واقتصادياً كذلك في اطار استراتيجية الوطن
في هذه المجالات.

تجدر الإشارة إلى أن من ابرز التسهيلات التي تقدم للسائحين امكان دخول البلاد
فرادي حيث تم إلغاء شرط الدخول في مجموعات سياحية، كما تم زيادة عدد الدول المستقيدة
من التأشيرات القصيرة التي تمنح من منافذ الدخول لتشمل كافة رجال الأعمال من جميع
دول العالم، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالسائحين القادمين على ظهر سفن سياحية
وبوآخر، وكذلك تخصيص رسوم اغلب التأشيرات وتسهيل اجراءات اصدارها. هذا فضلاً
عن نجاح العمل بالتأشيرة السياحية بين السلطنة وإمارة دبي وبين السلطنة ودولة قطر وذلك
في اطار جهود تنشيط السياحة في السلطنة.

مراكز شرطة متطورة وتقاط للدهاق المدني:

استمراراً لتطوير أداء شرطة عمان السلطانية وتمشياً مع التطورات المتلاحقة في هذا
الميدان فإنه يتم تحديث وإعادة بناء العديد من مراكز الشرطة وإنشاء نقاط للدهاق المدني في
مختلف المناطق وذلك لتسهيل وزيادة كفاءة العمل الشرطي الذي تزداد خدماته ويتسع
نطاقه، وعلى ذلك فإنه يجري حالياً إنشاء مراكز شرطة جديدة في كل من جعلان بني بوعلی،
ويضا، والخوض، ونقطنين للدهاق المدني في ابراء وخصب وذلك ترجمة لتوجهات جلالة



أفراد شرطة عمان
السلطانية والعمل المستمر
من أجل راحة الجميع.

القائد الأعلى لشرطة عمان السلطانية في أن تعم مظلة الأمن والأمان كل ربوع الوطن. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد ٨ قيادات جغرافية في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة يتبع كل منها العديد من الوحدات والمراكز والمخافر، كما يتم استخدام الحاسب الآلي في عمل شرطة عمان السلطانية وتوفير ما تقدمه من خدمات للمواطنين والمقيمين والسائحين لتوفير الوقت والجهد.

وفي حين تتوفر لشرطة المهام الخاصة كل احتياجاتها من المعدات والآليات الحديثة التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة في كل المواقف وتحت مختلف الظروف، تضطلع شرطة خفر السواحل بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والنظام والمراقبة على امتداد السواحل العمانية لمنع الهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب، وتقديم العون للصيادين عند الضرورة، وتستخدم شرطة خفر السواحل زوارق سريعة متطورة والطائرات العمودية في تنفيذ مهامها. من جانب آخر تستخدم شرطة عمان السلطانية الخيول، والهجن العمانية الأسيلة للوصول إلى الأماكن صعبة التضاريس وذلك حرصاً منها على أن تتواجد وتمتد بخدماتها ومساعداتها إلى كل شبر من هذه الأرض الطيبة.

وبالتوازي مع ذلك تهتم شرطة عمان السلطانية بمتنسيبها وبرعايتهم سواء كانوا في الخدمة أو خارجها حيث تحرص على التواصل معهم في مختلف المناسبات وتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية لهم. وعلى ذلك فإنه ليس مصادفة أن ترتبط شرطة عمان السلطانية بعلاقة وثيقة مع المواطنين تحفل بالثقة والاحترام والتعاون الوثيق في ظل العهد الزاهر لجلالة السلطان المعظم والذي يتميز بالأمن والطمأنينة والأمان.





جلالة السلطان المعظم
يؤدي صلاة عيد الفطر
المبارك في ولاية صحار.

التسامح سمة أصيلة ومميزة للمجتمع العماني منذ قرون عديدة، وقد تجسد ذلك سواء في علاقات الترابط والتكافل والتماسك بين أبناء المجتمع العماني والذي يشكل ركيزة أساسية للتقدم والرخاء، أو في علاقات السلطنة مع الشعوب الأخرى والتي ارتكزت على الحوار والصداقة واحترام حرية العقيدة. ومن ثم مارست عمان حواراً حضارياً مع كثير من الشعوب والحضارات الأخرى منذ قرون عديدة عبر التجارة والتفاعل الحضاري الذي لا تزال آثاره باقية إلى اليوم. وإنطلاقاً من التسامح والرصيد الحضاري العريق ترفض السلطنة كل صور التعصب والتطرف، وتدعو دوماً إلى التفاهم وحرية الفكر والمعتقد، وبالتالي يشكل التسامح الديني سمة مميزة لمسيرة النهضة المباركة التي يقودها جلالة السلطان قابوس المعظم، وفي حين يكفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمان ممارستها في حدود القانون، فإنه نص في المادة ٢٨ منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المبررة مصونة على الايخل ذلك بالنظام العام أو ينال الآداب»، ومن المعروف أن المقيمين على أرض السلطنة من اصحاب الديانات الأخرى يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية في دور العبادة الخاصة بهم، كما يكفل لهم قانون الأحوال الشخصية العماني تطبيق الأحكام الخاصة بهم بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية (المادة ٢٨٢ من القانون).

جدير بالذكر أن جلالة السلطان المعظم أكد منذ سنوات عديدة على أهمية وضروزة «مواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد متطور قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية وان يظهر للعالم اجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة». وفي هذا الإطار تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية باعتماد رؤية وسطية المأخذ واضحة

(صفحة ٩٤، ٩٥)
(جامع السلطان قابوس
الأكبر) أحد أكبر الصروح
الدينية بالعالم الإسلامي.



جانب من اجتماعات الدورة
الخامسة عشرة لمجلس
مجمع الفقه الإسلامي
الذي استضافته السلطنة
خلال شهر مارس الماضي
وشارك فيه ١٥٠ من
الفقهاء والعلماء والمفكرين
من مختلف الدول
الإسلامية.

الهدف من أجل فهم صحيح للدين، ويسهم جامع السلطان قابوس الأكبر الذي يضم عدداً من المرافق من أبرزها «مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية بنصيب وافر ليس فقط في إبراز القيم الحضارية للأمة الإسلامية وتحديث أساليب معالجتها لشؤونها وقضاياها، ولكن أيضاً في تعزيز الحوار الحضاري مع الحضارات والشعوب الأخرى من خلال استضافة العديد من الخبراء والمتخصصين من مختلف مناطق العالم ضمن برامج المركز وأنشطته المختلفة، هذا فضلاً عما تقوم به حكومة حضرة صاحب الجلالة من جهود عبر عدد من أبرز الجامعات في العالم لدراسة الحضارة العربية والإسلامية للتعرف عليها بشكل علمي مفيد وهو ما حدث بالنسبة لجامعة هارفارد الأمريكية وجامعة ملبورن الاسترالية على سبيل المثال.

جدير بالذكر أن السلطنة استضافت في الفترة من ٦ إلى ١١ مارس ٢٠٠٤ اجتماعات الدورة الخامسة عشرة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي. وشارك في الاجتماعات نحو ١٥٠ من الفقهاء والعلماء والمفكرين من مختلف الدول الإسلامية بالإضافة إلى المشاركين العائنين وذلك برعاية جلالة السلطان المعظم. ومن أبرز قرارات وتوصيات الاجتماعات ضرورة توحيد جهود الدعاة والمفكرين لصد الهجمة الجائرة على الإسلام، والعناية بالخطاب الإسلامي واستخدام الوسائل الحديثة في إطار الثوابت الإسلامية، بالإضافة إلى بيان الرأي حول عدد من القضايا الأخرى.

وفي الوقت الذي تقوم فيه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدورها في تشييد وصيانة المساجد في مختلف مناطق السلطنة والتي يتجاوز عددها ١١ ألف مسجد وجامع، فإنه تم إدخال الحاسب الآلي إلى كل المديرات العامة والدوائر والإدارات وكذلك إنشاء وتطوير موقع الوزارة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت. يضاف إلى ذلك الاستمرار في برامج تنمية



واستثمار أموال الأوقاف وبيت المال وتحويل الوقوفات إلى مشروعات استثمارية مفيدة، ويعتبر مشروع «السهم الوقفي» من أهم الوسائل لتمويل المزيد من المشروعات الوقفية.

والى جانب العمل على توفير المزيد من التسهيلات للمواطنين العمانيين لاداء مناسك الحج والعمرة، فإنه يتم رعاية مدارس تحفيظ القرآن والإشراف عليها في مختلف مناطق ولايات السلطنة، وكذلك اصدار الفتاوى الشرعية المكتوبة من خلال مكتب الافتاء، ونشر العديد من البحوث والكتب الدينية، والإشراف كذلك على معهد العلوم الشرعية الذي يقوم باعداد وتأهيل الائمة والمرشدين الدينيين الذي يدرس فيه أكثر من اربعمائة طالب وطالبة، فضلاً عن المشاركة في العديد من المؤتمرات الإسلامية الخليجية والعربية والدولية لتحقيق المزيد من التقارب بين المسلمين وتفعيل الحوار الحضاري مع الحضارات الأخرى.

حكم وسيادة القانون :

من أهم إنجازات ونجاحات مسيرة النهضة المباركة أنها استطاعت ليس فقط ترسيخ قيم العدل والمساواة وحكم القانون ولكن ايضا ممارستها عملياً وعلى نحو يلهمه ويعيشه المواطن العماني في حياته اليومية وتعامله مع مختلف مؤسسات الدولة. فقد نصت المادة (٥٩) من النظام الأساسي للدولة على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات».

استقلال السلطة القضائية

يمثل انشاء سلطة قضائية حديثة ومتكاملة وتتمتع بكل ضمانات ممارستها لدورها باستقلالية تامة أحد ابرز الوجوه المشرقة لمسيرة النهضة حيث نصت المادة (٦٠) من النظام الأساسي للدولة على أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون». وتمارس السلطة القضائية اختصاصها عبر المحاكم ووفق قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ وتعديلاته.

تتركز السلطة القضائية في ممارستها لاختصاصها على ركيزتين أساسيتين كفلهما النظام الأساسي للدولة. أولهما ضمان حق التقاضي وإن المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون ويحظر ايداء المتهم جسمانياً أو مهنياً. وأنه «لا جريمة ولا عقوبة الا بقاء على قانون...» وبالتالي تم ضمان حق المواطن أمام القضاء وهو أمر بالغ الأهمية.

أما الركيزة الثانية فإنها تتمثل في الضمانات التي تتمتع بها السلطة القضائية واستقلاليتها في ممارستها لاختصاصاتها وهو ما أكدته النظام الأساسي للدولة في المادة (٦١) التي جاء فيها «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون. وهم غير قابلين للعزل الا في الحالات التي يحددها القانون. ولا يجوز لاية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء...» وبذلك تم ضمان حق التقاضي وعدالة القضاء ونزاهته بتحريم التدخل في شؤونه.

(صفحة ٩٨، ٩٩)

إهتمام كبير بنشر وتعمير

بيوت الله في كافة ربوع

الوطن (مسجد الزلفي

بمحافظة مسقط).

منظومة متكاملة ومتطورة :

تكاملت منظومة القضاء العماني تنظيمياً وقانونياً سواء بإنشاء الهيئات الخاصة به بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومحكمة أمن الدولة ومحكمة القضاء الإداري

وتحديد اختصاصات وزارة العدل، أو بإصدار العديد من القوانين وتنظيم المحاكم ودوائر الكتاب بالعدل وتدريب وتأهيل القضاة والقضاة الساعدين وتسجيل المحامين وتنظيم مهنة المحاماة. جدير بالذكر إنه في حين تم إنشاء (٥٤) دائرة للكتاب بالعدل في مختلف مناطق ولايات السلطنة، فإنه صدر قانون الكتاب بالعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٤٠ لتنظيم أعمال واختصاصات الكتاب بالعدل، كما تم تنظيم أعمال الخبرة أمام المحاكم وتنفيذ العديد من برامج التدريب للقضاة والعاملين بالمحاكم بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الأولى لتشييد البنية التحتية لشبكة الحاسب الآلي بوزارة العدل والمحاكم التابعة لها والبدء في إنشاء عدد من مقار مجمعات المحاكم في عدد من ولايات السلطنة ومقر المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء. يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها كما يبين وظائفها واختصاصاتها ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم... وفقاً لما جاء في المادة (٦٢) من النظام الأساسي للدولة. وقد رتب قانون السلطة القضائية المحاكم العمانية واختصاصاتها وهي:

المحكمة العليا؛

المحكمة العليا هي أرفع المحاكم العمانية وتتألف من رئيس وعدد من نواب الرئيس والقضاة ومقرها مسقط ويترأسها الشيخ اسحاق بن أحمد البوسعيدي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٢ وتصل المحكمة العليا في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه. كما تفصل في الطعون المرفوعة إليها. وتضم المحكمة العليا مكتباً قنياً به عدد من القضاة للقيام باستخلاص المبادئ القانونية من أحكام المحكمة، وكذلك إصدار مجموعة الأحكام القضائية مصنفة ومبوبة وإعداد البحوث والدراسات القانونية وإصدار مجلة دورية للأحكام القضائية المختارة والبحوث المنشأة. جدير بالذكر أن رئيس المحكمة العليا يترأس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء للنظر في كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القضاة وسائر شؤونهم الوظيفية. كما توجد إدارة عامة للتحقيق القضائي مكونة بطريق الندب من بين قضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

محاكم الاستئناف؛

توجد في السلطنة ست محاكم استئناف في مختلف مناطق السلطنة حيث توجد محكمة استئناف في كل من مسقط وصحار ونزوى وصلالة وأبراء وعبري وذلك وفقاً لقانون السلطة القضائية.

وتنظر محاكم الاستئناف في الطعون التي يقدمها ذوو الشأن على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية.

المحاكم الابتدائية؛

تم إنشاء ٤٠ محكمة ابتدائية في مختلف ولايات السلطنة وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١٤ بتعديل قانون السلطة القضائية، وتختص هذه المحاكم بالحكم في الدعاوي المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوي الأحوال الشخصية والدعاوي العمومية والمالية والضريبية والإيجارية وغيرها التي ترفع إليها حيث تتشكل هذه المحاكم من دوائر اختصاصية تصدر أحكامها من قاض واحد، وبالنسبة للدوائر الجزائية فإنها تنشأ في نطاق اختصاص المحاكم الابتدائية كدائرة من دوائرها وذلك بقرار من وزير العدل.

وتجدر الإشارة إلى إنه بالنسبة للمحاكم الابتدائية في كل من مسقط وصحار وزوى وصلالة وإبراء وعبري ومحوت ودبا فإنه تشكل فيها بجانب الدوائر الفردية المشار إليها دوائر من ثلاثة قضاة تختص بالقضايا النوعية والقيمة التي يحددها القانون.

وبينما ينظم قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٢٠٠٢ عمل المحاكم المختلفة باستثناء الدوائر الجزائية التي ينظم عملها قانون الإجراءات الجزائية. كما صدر قانون الكاتب بالعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٤٠/٢٠٠٣ وتبذل وزارة العدل جهودها لاستكمال وتدريب العاملين في المحاكم واستخدام التقنية الحديثة فيها.

محكمة القضاء الإداري:

محكمة القضاء الإداري هيئة قضائية مستقلة أنشئت للفصل في الخصومات الإدارية التي تكون الإدارة طرفاً فيها. وقد بدأت عملها منذ يونيو عام ٢٠٠١ للنظر في الدعاوى التي يرفعها موظفو الجهاز الإداري للدولة ضد جهات عملهم وغيرها من الدعاوى التي تدخل في اختصاصها.

محكمة أمن الدولة:

تم إنشاء محكمة أمن الدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢١/٢٠٠٣ في ٢٧/٢/٢٠٠٣ وتم تعيين معالي السيد هلال بن حمد البوسعيدني مستشار الدولة للشؤون العدلية رئيساً لها بموجب نفس المرسوم. وفي ٢٣/٩/٢٠٠٣ تم إصدار قانون محكمة أمن الدولة وذلك بالمرسوم السلطاني رقم ٦٤/٢٠٠٣ وقد نص على أن محكمة أمن الدولة هيئة قضائية مستقلة.

الادعاء العام:

يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي في مختلف المناطق. ومن صلاحيات الادعاء العام سلطة تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام وفقاً لما نصت عليه المادة (٦٤) من النظام الأساسي للدولة. ويستعين الادعاء العام بكوادر وطنية مؤهلة على مستوى رفيع وبأجهزة متطورة للقيام بالمهام الموكولة إليه. وتشارك المرأة العمانية في عمل الادعاء العام حيث تم تعيين عدد من النساء ضمن العاملين في هذا المجال الذي يشتم بأهمية كبيرة بالنسبة لتطبيق العدالة. وقد صدر قانون الادعاء العام بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٢/٢٠٠١ كما تم تعيين مدعياً عاماً ونائباً له.

كفالة حق الدفاع:

في الوقت الذي تم فيه كفالة وضمان حق التقاضي عبر منظومة قانونية متكاملة تحمي حقوق المواطن العماني وبحقوق المجتمع كذلك، فإنه تم كفالة حق الدفاع عن المتهم أثناء المحاكمة حيث نص النظام الأساسي للدولة في المادة (٢٣) منه على أن «للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة. وبين القانون الأحوال التي يمتنع فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين مالياً وسائل اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم».

وبينما تم تقرب جهات القضاء من المتقاضين والحرص على سرعة الفصل في القضايا - فإنه صدر قانون الحماية منذ عام ١٩٩٦ لتنظيم كل ما يتصل بمهنة المحاماة والدفاع أمام المحاكم العمانية، فإن القضاء العماني هو في النهاية ركيزة أساسية لتحقيق العدالة وسيادة القانون.



الشؤون القانونية،

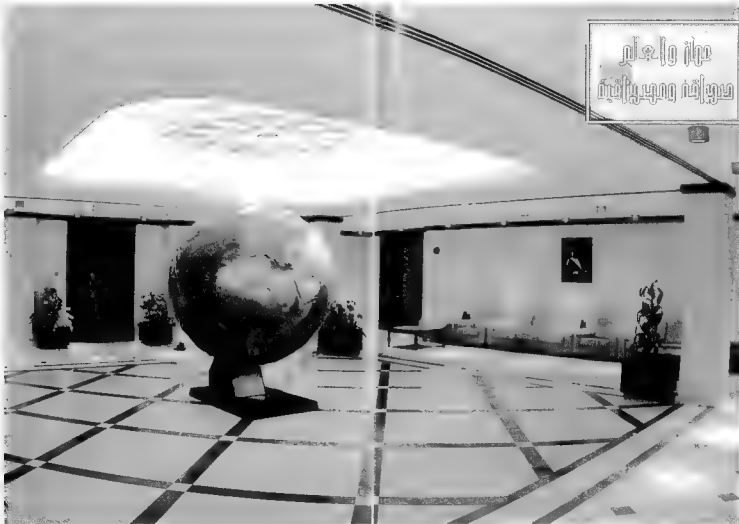
مشاركة المرأة العمانية في

مرت النهضة التشريعية والقانونية التي تعيشها السلطنة بمراحل متتالية وحظيت باهتمام كبير ومتواصل حتى تبلورت في الصيغة المتطورة والمتكاملة التي هي عليها الآن والتي تحقق العدالة وتحافظ على حقوق الفرد والمجتمع.

يرتكز النظام القانوني على المراسيم التي يصدرها جلالته السلطان المعظم والتي تتركز على النظام الأساسي للدولة، وتشمل المراسيم القوانين المنظمة للجوانب المختلفة في المجتمع. وتقوم وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي في إعداد ومراجعة مشروعات القوانين ومشروعات المراسيم الأخرى والاتفاقيات الدولية، والعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها، كما تقوم وزارة الشؤون القانونية بإبداء الرأي القانوني في ما تعرضه عليها الوزارات والوحدات الإدارية من مشروعات قانونية أو تطلب الاستشارة القانونية بشأنها. ولوزارة الشؤون القانونية أيضاً إبداء الرأي القانوني وإصدار التفسيرات الرسمية المعتمدة للمراسيم السلطانية والقوانين والقرارات واللوائح كلما تطلب الأمر ذلك، إلى جانب رعاية مصلحة الحكومة في أية منازعات قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي تترتب عليها.

وفي حين تصدر وزارة الشؤون القانونية (الجريدة الرسمية) مرتين شهرياً وهي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين التي تصدر في البلاد، فإنها تقوم بتجميع وتصنيف وإصدار المجلدات السنوية للتشريعات، ودليل المراسيم السلطانية والقوانين والقرارات السلطانية، سواء في كتب ومجلدات أو في أسطوانات مدمجة (سي دي) لتسهيل الاستفادة منها والرجوع إليها وهي متاحة لمن يطلبها.

ճարտարապետական
միջավայրի խնամք



ترافق مع جهود التنمية الوطنية على الصعيد الداخلي ادراك عميق لأهمية وضرورة بناء علاقات صداقة راسخة مع مختلف القوى والأطراف الإقليمية والدولية، ليس فقط لاستعادة الدور النشط لعمان في محيطها، ولكن أيضاً للإسهام في كل الجهود الخيرة لبناء عالم أفضل للبشرية يسوده السلام والاستقرار، ويقوم على العدالة والاخاء والحوار الايجابي لتحقيق التواصل مع حضارات العالم. وبصراحة وصدق ومصداقية مارست السلطنة سياساتها، وصاغت مواقفها حيال مختلف القضايا والتطورات، خليجية وعربية ودولية، وعبرت عنها بوضوح لا يعرف ازدواجية اللغة أو تلون المواقف سواء على الصعيد السياسي أو الاعلامي، وهو ما وجد صدق عميقاً وتقديراً واسع النطاق واحتراماً واسعاً لجلالة السلطان المعظم ولنظراته الثاقبة على كل المستويات.

السياسة الخارجية

بالرغم مما عرفته عمان من علاقات نشطة ودور مؤثر في فترات مختلفة من التاريخ، إلا ان السنوات السابقة قبل عام ١٩٧٠ شهدت عزلة تامة نتيجة لموامل عديدة. ومع انطلاق مسيرة النهضة المباركة بدأت مرحلة جديدة ومجيدة تحركت فيها السلطنة بجهد ونشاط لتبني العلاقات، وتشيد الجسور وتمد يد الصداقة إلى مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وتسهم بإيجابية في كل ما من شأنه أن يعزز السلام والأمن والاستقرار ليس فقط في محيطها الخليجي والعربي ولكن أيضاً على امتداد العالم من حولها. وقد أدى ذلك إلى استجابة واضحة تعبر عن نفسها سواء في حجم وطبيعة العلاقات الطيبة التي تربط بين السلطنة والعديد من الدول على امتداد العالم أو في التقدير العميق والملموس لسياسات ومواقف وإسهامات السلطنة في مختلف الهيئات والمنظمات الخليجية والإقليمية والدولية. وكذلك في النشاط السياسي والدبلوماسي الذي تشهده السلطنة وهو ما أعاد للسلطنة مكانتها المرموقة على كافة المستويات.

مبادئ راسخة

تستند السياسة الخارجية العمانية إلى مبادئ واضحة ومحددة أرساها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم وهي مبادئ ترتبط بشكل وثيق بالتاريخ والتقاليد العمانية في التعامل مع مختلف القوى والأطراف الدولية، ومعطيات الموقع الجغرافي والدور التاريخي لعمان في المحيط الهندي من ناحية والرؤية العمانية لعالم يسوده السلام والأمن والاستقرار والتفاهم بين دوله وشعوبه من أجل بناء حياة أفضل لأجياله من ناحية ثانية. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢ على أن «الظلم ظلمات ونحن ضد الظلم والظلام ومع العدل والنور والوثام. ولن نهأ البشرية ولن نكتب لها الطمأنينة إلا باقامتها ميزان العدل واحترامها لكل ما يكفل للإنسان حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في الكرامة وعدم الاذلال وحقه في الحرية والاستقلال».

وبينما تمثل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحسن



جلالة السلطان العظيم
يرحب بفخامة حجة
الإسلام الدكتور سيد
محمد خاتمي رئيس
الجمهورية الإسلامية
الإيرانية خلال زيارته
للسلطنة.

الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى، والتعايش السلمي، والعمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار ومساندة القضايا العادلة، والتعاون بحسن نية لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، مبادئ راسخة ومستمرة يتم في إطارها صياغة سياسات ومواقف السلطنة حيال القضايا المختلفة، فإن الجانب الاقتصادي يظل أساسياً في العمل لاستثمار علاقات السلطنة الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة لتعزيز جهود التنمية الوطنية في مختلف المجالات.

وفي حين تحرص السلطنة على أن تظل علاقاتها مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة قائمة على «أساس التعاون الأمثل والاحترام المتبادل» فإن العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنسم بالخصوصية في إطار منظومة علاقات السلطنة مع محيطها الخليجي والعربي والاقليمي والدولي. والتي تسعى إلى الاسهام في ارساء وتعزيز السلام والتفاهم بين الحضارات واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

وفي هذا الاطار ايفقت السلطنة دوماً بأن «الارهاب بكل صنفه وأشكاله، وايا كانت الجهة التي تمارسه انما هو اعتداء على السلام الذي تشهده البشرية ومن ثم ادانت السلطنة الارهاب ودعت إلى التصدي له وإلى معالجة اسبابه قبل عدة سنوات من احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الارهابية وبعدها كذلك. وهي لا تدخر وسعاً من أجل التعاون في جهود الحملة الدولية لمكافحة الارهاب مع تحذيرها من مخاطر التوسع العشوائي لهذه الحملة بدون ادلة قاطعة حتى لا تمس أطرافاً بريئة أو تزيد من عناصر القلق حيال بعض ما يصاحبها من ممارسات احياناً.

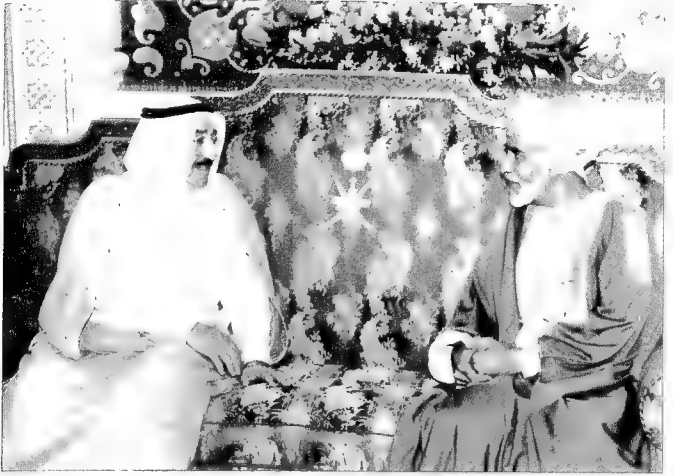


البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية

حرصت السلطنة في ممارستها لسياساتها الخارجية على ان تدعم علاقاتها مع الاشقاء والاصدقاء بكل ما يعزز المصالح المشتركة والمتبادلة من صلات اقتصادية وتجارية كلما كان ذلك ممكناً إذ ان التجارة كانت لقرون عديدة وسيلة للتواصل التجاري والحضاري مع الشعوب الأخرى التي وصلتها السفن العمانية من الصين شرقاً إلى الولايات المتحدة غرباً. ومن ثم انعكست السياسة العمانية على نحو إيجابي على خطط وبرامج التنمية الوطنية من خلال فتح آفاق أوسع أمام الاقتصاد العماني ودعم قدراته عبر علاقات السلطنة مع مختلف الأطراف الاقليمية والدولية. في هذا الاطار انطلقت من مسقط الدعوة المبكرة للتعاون الخليجي، وتبلورت خلال الاجتماعات التي عقدت فيها الأسس التي يركز عليها التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء في المجالات الاقتصادية أم في غيرها من المجالات، كما تقوم السلطنة بدور حيوي لدفع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتشغيل الاتحاد الجمركي بين دول المجلس الذي بدأ في أول عام ٢٠٠٢م وتطبيق كل مقومات المواطنة الخليجية بما في ذلك السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات في السلطنة، وكذلك اتخاذ الاجراءات الخاصة بالاعداد للسوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧ والوصول إلى العملة الخليجية الموحدة بحلول عام ٢٠١٠م. وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون، حيث بدأت اجراءات الربط بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة، يدرس المجلس الربط المائي بين الدول الاعضاء وفقاً لاقتراح السلطنة في هذا المجال، كما تم اقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة، وتشكيل مجلس الدفاع المشترك، واقرار الاستراتيجية الأمنية الموحدة واتفاقية مكافحة الارهاب كما تم في ٢٠٠٣/١٠/٢١ افتتاح مقر الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في مسقط وهو مقر دائم تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون بهذا الخصوص وهو ما يعبر عن مكانة السلطنة ودورها الايجابي على صعيد مجلس التعاون وبينما تقوم اللجان الثنائية المشتركة بين السلطنة وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والجمهورية اليمنية بدور حيوي على صعيد تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، يسير التنسيق بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون بخطى حثيثة كخطوة أولى على طريق التكامل الأوسع بين دول شبه الجزيرة العربية. من جانب آخر تضطلع السلطنة بدور نشط على صعيد التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تعزز علاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث عقدت في مسقط اجتماعات اللجنة العمانية الإيرانية المشتركة في يونيو الماضي، وتجدر الإشارة إلى أنه تم في ١٧ مارس ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقاها الم السياسي بين السلطنة وجمهورية روسيا البيضاء، كما تم في ٢٠٠٤/٧/٧ التوقيع على اتفاقية تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية التي نصت على تشكيل مجلس أعمال عماني أمريكي وتهدف هذه الاتفاقية للتوصل إلى اتفاق التجارة الحرة بين السلطنة والولايات المتحدة خلال الفترة القادمة مما

جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي عمرو
موسى أمين عام جامعة
الدول العربية.

جلالة السلطان المعظم
يرحب بسيادة عبد الحليم
خدام نائب الرئيس
بالجمهورية السورية
الشقيقة خلال زيارته
للسلطنة.



جلالة السلطان المعظم
يلتقي سمو الشيخ صباح
الأحمد رئيس مجلس
الوزراء بدولة الكويت
الشقيقة.

سيكون له أثره الايجابي على الاقتصاد والتجارة العمانية. وكثيرة لسياسات السلطنة وعلاقاتها الطيبة وسمعتها الجيدة في الأوساط المالية الدولية فإنه تم تمويل العديد من المشروعات الاستثمارية الضخمة ومنها مشروع ميناء صحار، ومصفاة النفط ومشروع البولي بروبيلين في صحار كذلك. ومشروع سماء اليوريا في صور، وغيرها من المشروعات التي يصل حجم الاستثمارات فيها إلى عدة مليارات من الدولارات. وقد أكدت السلطنة دوماً على حرصها على تعزيز الدور الذي تقوم به الامم المتحدة والهيئات التابعة لها لتعزيز وتوثيق العلاقات بين الدول على المستوى الدولي.

تأييد جهود السلام في الشرق الأوسط

في إطار نهج السلام الذي تتبعه السلطنة، وإيماناً منها بأهمية وضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، ساندت السلطنة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك منذ بداية تلك الجهود على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومرجعية مدريد والاتفاقيات التي وقعت في هذا الإطار. وقد أكد جلالته السلطان المعظم على أنه «فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فنحن ندعو بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للاستمرار في اقرب فرصة، وإلى استعادة الدول العربية اراضيها وسيادتها، وإلى السلام والاستقرار في كل ارجاء العالم».

وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة دندت في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك



وجلالته يستقبل فخامة
سيلفيا كارنزايت الحاكم
العام لنيوزيلندا أثناء
زيارتها للسلطنة.

هيئات الأمم المتحدة بالممارسات التعسفية التي تمارسها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وطالبت المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته حيال الشعب الفلسطيني وافساح المجال لتطبيق خارطة الطريق على نحو يحقق تسوية سلمية تفي باحتياجات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة. وفي هذا المجال تساند السلطنة الشعب الفلسطيني الشقيق والسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة رئيس الوزراء أحمد قريع وتعمل من أجل تخفيف معاناته ودعمه من أجل نيل حقوقه المشروعة.

مساندة جهود تحقيق الاستقرار في العراق

في الوقت الذي وقفت فيه السلطنة بقوة ضد الاحتلال العراقي للكويت وشاركت في جهود تحرير الكويت عام ١٩٩١، فإنها حرصت على امتداد سنوات الحصار على الشعب العراقي الشقيق على العمل بكل السبل من أجل رفع الحصار وتخفيف معاناة الشعب العراقي من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أسهمت في اصداره في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

وبينما أكدت السلطنة على دعمها لوحدة الاراضي العراقية واحترام حقوقها القانونية وتوفير كل عناصر الاستقرار للشعب العراقي، فإنها رحبت بعملية انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، كما اعربت عن تأييدها ودعمها للحكومة العراقية وإلى تطلوها لتطوير العلاقات الاخوية في كل ما من شأنه ان يخدم المصالح

المشتركة ويساهم في تمكين العراق حكومة وشعباً من التغلب على المصاعب الحالية وبما يؤدي إلى الاستقرار وإعادة الاعمار والرفاهية للشعب العراقي.

تعاون نشط مع دول المحيط الهندي

مثل المحيط الهندي دوماً نافذة بحرية تربط السلطنة بالعالم الخارجي. ومن ثم كان طبيعياً ان تقوم السلطنة بدور نشط في انشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقليمي في عام ١٩٩٧، وعملت خلال رئاستها للرابطة (ابريل ٢٠٠١ إلى ابريل ٢٠٠٣) من أجل تنشيط التعاون الاقتصادي والسياحي بين دول الرابطة للاستفادة من الامكانات العديدة المتاحة لدولها. وهناك مشروعات للتعاون في قطاعات السياحة والموانئ والثروة السمكية وتنظيم المعارض المشتركة وغيرها وتحرص دول الرابطة على تحييد الاعتبارات السياسية وابعادها عن التأثير في التعاون بين الدول الاعضاء.

علاقات تاريخية وثيقة مع افريقيا

تمثل العلاقات العمانية الافريقية حلقة هامة من حلقات السياسة العمانية حيث توصلت هذه العلاقات على مدى قرون عديدة قبل الاسلام وبعده ايضاً من خلال التجارة والهجرات العمانية إلى الساحل الشرقي لافريقيا والتي وصلت إلى ذروتها خلال حكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) واتخاذ زنجبار عاصمة ثانية لدولته المترامية اعتباراً من عام ١٨٣٢. وقد استمر الوجود العماني بها أكثر من قرن من الزمن.

وعلى أساس هذه الارضية الواسعة والتأثير والتفاعل الحضاري بين السلطنة والدول الافريقية تسمى السلطنة إلى توثيق علاقاتها وتوسيع نطاقها ليس فقط مع زنجبار وتنزانيا، ولكن ايضاً مع السنغال وجنوب افريقيا وكينيا وزامبيا وغيرها من الدول الافريقية سواء من خلال تقديم المساعدات أو تطوير التبادل التجاري وتنشيط التعاون في مختلف المجالات تحقيقاً للمصالح المشتركة والمتبادلة وحفاظاً على العلاقات التاريخية بين السلطنة وتلك الدول إلى جانب بذل الجهود والقيام بدور ايجابي حيال القضايا الافريقية والعمل على حلها.

جدير بالذكر ان سياسة السلطنة التي اتسمت بالوضوح والصدق والمصادقية استطاعت خلال سنوات مسيرة النهضة المباركة ان تستعيد مكانة السلطنة ودورها النشط في مختلف الهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية وذلك عبر علاقات طيبة مع أكثر من ١٤٠ دولة في العالم وأكثر من ١٠٥ من المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. وفي هذا الإطار قدمت المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) في مارس ٢٠٠٤ درع المنظمة إلى جلالة السلطان المعظم عرفاناً لجهود جلالة الخيرة في تعزيز العمل الإسلامي المشترك. كما اقامت السلطنة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول وتم تعيين سفراء للسلطنة لدى عدد آخر من الدول، كما تم افتتاح مقر جديد للسفارة العمانية في هولندا في مايو ٢٠٠٤ وهو ما يساهم في تحقيق أهداف السلطنة في مختلف المجالات.

جلالة السلطان المعظم

يلتقي بمعالي يوشكا فيشر

وزير خارجية جمهورية

ألمانيا الاتحادية أثناء زيارته

للسلطنة.

وجلالته يلتقي بوزير

الخارجية الفرنسي معالي

دومينيك دوفيلبان أثناء

زيارته للسلطنة.



قبل عام ١٩٧٠ لم يكن هناك وجود للإعلام العماني، ولأنه نشأ وترعرع في ظل مسيرة النهضة المباركة، فإنه استطاع خلال فترة وجيزة القيام بدوره الوطني المنشود باعتباره إعلاماً تنموياً يضطلع بدور حيوي في التعريف بجهود التنمية الوطنية ومساندتها والتعبير عنها على كافة المستويات من ناحية، وفي التفاعل العميق والواسع مع مراحل التطور التي يمر بها المجتمع العماني، ومع طموحات المواطنين وتطلعاتهم ومواكبة مختلف التطورات الإقليمية والدولية من ناحية ثانية.

أصبح الإعلام العماني صرحاً شامخاً من صروح النهضة المباركة يحمل اسم عمان مسموعاً ومرئياً ومقروءاً ويعبر عنها على امتداد العالم. وفي حين يوفر نافذة يستطيع من خلالها المواطن أن يرى ما يدور حوله من تطورات باتساع العالم، فإن العالم الخارجي يستطيع عبرها أن يتابع ما يجري على هذه الأرض الطيبة من جهود خلاقة في كل المجالات.

حدد جلالة السلطان المعظم منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة المباركة قواعد جوهرية للاداء الإعلامي ففي الداخل والخارج لابد من كلمة صادقة، من خبر صحيح، من صورة مشرقة، تنقل ما يدور على أرض عماننا الحبيبة وتمكس الأعمال الجسام والآمال الكبار لشعبنا، هذه الكلمة الصادقة وذلك الخبر الصحيح يدخلان إلى بيوتنا وبيوت غيرنا بدون اثاره ولا تهويل، بدون ضجة ولا ازعاج، نحن نريد أن نعرف أنفسنا ونعرفنا العالم كما نحن تماماً، وبهنا أن يعرف المواطن العماني بالذات ملامح مسيرته الطاغية التي حققها بزمه وإرادته وتعاونه مع حكومته.

وفي اطار هذه الرؤية الحضارية يسعى الاعلام العماني إلى الحفاظ على الهوية الوطنية وتعميق مفهوم المواطنة الايجابية القائمة على المشاركة الفعالة سياسياً وتنموياً في جهود التنمية وزيادة قدرات المواطن على القيام بذلك، مع اعتماد خطاب يتسم بالوضوح والصدق والمصادقية والعزوف عن المبالغة أو التهويل والتعامل الموضوعي مع مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية مما يسهم في بناء علاقات طيبة ووثيقة مع المحيط الاقليمي والدولي من حولنا.

وجاء المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٤/٩٥ بشأن اصدار قانون المنشآت الخاصة للاذاعة والتلفزيون والرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر في سياق ما تشهده السلطنة من تقدم وازدهار يستدعي المزيد من التكثيف للوجود الإعلامي وتوسيع قناته ووسائله وأدواته.

وبجهود نشطة وحثيثة يحقق الاعلام العماني خطوات كبيرة ومتتابة في كل قطاعاته المسموعة والمرئية والمقروءة والمعلوماتية، وذلك في اطار حرية التعبير التي كفلها النظام الأساسي للدولة وضمن قانون المطبوعات والنشر الذي جرى تطويره. وبينما تسعى مختلف القطاعات إلى تطوير قدراتها وكوادرها وأجهزتها الفنية وفق أحدث النظم المعروفة لرفع كفاءة الاداء مهنيّاً ونوعياً والوصول بصوت السلطنة إلى كل أنحاء المعمورة، فإنه تم تنظيم أول مسابقة سنوية للإبداع الاعلامي في مجالات الاذاعة والتلفزيون والصحافة ووكالة الانباء بفروعها وقنوتها المختلفة، وذلك



إذاعة سلطنة عمان حملت
صوت عمان الى العالم
منذ يوليو ١٩٧٠ وارسالها
عبر الأقمار الصناعية
يغطي كافة دول العالم.

من أجل تشجيع الكوادر الوطنية وإبراز الكفاءات المتميزة وخلق روح المنافسة بين العاملين في وسائل الإعلام.
من جانب آخر يجري العمل لتطوير الشبكة الداخلية (عمانت) متضمنة الشبكات والتجهيزات والبرمجيات اللازمة لتحديث العمل الاعلامي والإداري وربطها مع بعضها، كما يجري العمل في انشاء مجمع الاستوديوهات الرقمية الحديثة للوفاء بمتطلبات البث الاذاعي والتلفزيوني الرقمي الذي تم الأخذ به بالفعل في البث الفضائي والارضي إلى جانب عملية التحديث المتواصلة للقطاعات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن (إذاعة برنامج الشباب) التي بدأت في ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ تمثل اضافة هامة على مسعى التطوير والتحديث والتجاوب مع طموحات المواطن العماني.

إذاعة سلطنة عمان

بدأت إذاعة سلطنة عمان ارسالها في ٣٠ يوليو ١٩٧٠ بقدرة كيلووات واحد، غير أنها سرعان ما تطورت سواء في قدراتها وامكانياتها أو في حجم ونوعية برامجها التي تقدمها الآن من خلال ٢٥ استوديو حديث ومجهز وعلى مدار الساعة، وبما يتجاوب مع تطور مسيرة النهضة المباركة واحتياجات المواطن العماني في كل المجالات.
وتجدر الإشارة إلى إنه تم في ٢٠٠٤/٢/٢٢ تبادل نسخ الاتفاقية بين وزارة الاعلام والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات) لايصال ارسال تلفزيون واذاعة سلطنة عمان إلى قارات اسيا وافريقيا وامريكا الشمالية وامريكا الجنوبية، كما تم

التوقيع على اتفاق مع شركة «جلوب كاست» لايصال ارسال اذاعة وتلفزيون عمان إلى كل من استراليا ونيوزيلندا. وبذلك يصل الارسال الاذاعي والتلفزيوني العماني إلى كل بقاع العالم حيث تنقل اقمار (عرب سات) و(نائل سات) و(هوت بيرد) الارسال إلى الدول العربية والقارة الاوروبية. وبذلك يمكن الاستماع إلى صوت عمان ومتابعة صورتها الطيبة من أي مكان في العالم وعلى مدار الساعة أيضاً.

ومن خلال اربع دورات برامجية على مدار العام - تغطي كل دورة مدة ثلاثة أشهر - تقدم اذاعة سلطنة عمان مجموعة كبيرة ومتنوعة ومتكاملة من البرامج حيث تمثل البرامج المحلية عمودها الفقري وعلى نحو يغطي اهتمامات مختلف قطاعات المواطنين وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وإلى جانب التغطيات الاخبارية لمختلف الاحداث وكذلك النقل المباشر للمناسبات والفعاليات الوطنية بما في ذلك ترشيحات وانتخابات مجلس الشورى للفترة الخامسة فإن من ابرز البرامج على سبيل المثال برنامج صباح الخير يا بلادي، مساء الخير، البث المباشر، عمان حقائق وأرقام، مال وأعمال، سلاستك، البيئة والحياة، البلدية والمجتمع، عالم الأسرة، خاص جداً، المرأة والمجتمع، القوى العاملة، ارضنا الطيبة، خريف صلاله، مساءات مسقط، مفاهيم قانونية، بالإضافة إلى العديد من البرامج والأعمال والمسلسلات الدرامية التثوية والثقافية والدينية والعلمية والتكنولوجية والأدبية والفنية والتراثية والرياضية التي تغطي اهتمامات مختلف افراد الأسرة هذا فضلاً عن البرامج الجماهيرية التي تحظى باهتمام كبير ومشاركة واسعة.

يتم بث البرنامج العربي لاذاعة سلطنة عمان على موجة متوسطة قوتها (٢٠٠)

جدول يوضح ارسال اذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٣ (البرنامج العربي)	كيلووات من محطة الارسال
المواد الاخبارية	الاذاعي بالسبب، وعلى موجة متوسطة قوتها (١٠٠)
١٥٠١ ساعة	كيلووات من محطة الارسال
المواد التنموية	الاذاعي بموقد بولاية
٢٤٢٦ ساعة و ١٢ دقيقة	صلاله، وأخرى قوتها (١٠٠)
٣١٢٩ ساعة و ٢٠ دقيقة	كيلووات كذلك في هيماء بالمنطقة الوسطى،
١٢٥ ساعة و ٥ دقائق	كما يتم البث على موجة قصيرة قوتها (١٠٠)
برامج الاطفال	كيلووات من السبب وأخرى قوتها (١٠٠)
برامج الرياضة والشباب	ثمرت بمحافظه ظفار، ويتم استخدام أكثر من (١٠٠) محطة من نوع (FM) مختلفة
المواد الترفيهية والفنية	الاحجام لتعزيز قوة الارسال والوصول به إلى مختلف مناطق السلطنة.
١٣٤٥ ساعة و ٥٨ دقيقة	جدير بالذكر انه تم كذلك بث برامج اذاعة سلطنة عمان على قناة البث الفضائية
١٢١ ساعة و ٤٠ دقيقة	لتلفزيون سلطنة عمان، وعلى الاقمار الصناعية (عرب سات) و(نائل سات) و(هوت بيرد) حيث أصبح الارسال متاحاً في كل قارات العالم. كما يتم البث أيضاً عبر شبكة
٥٧٦ ساعة	المعلومات العالمية (الانترنت) على الرمز www.oman-radio.gov.om

وقد بلغ اجمالي عدد ساعات ارسال اذاعة سلطنة عمان خلال عام ٢٠٠٣ (٨٧٦٠) ساعة موزعة على مختلف المواد وفقاً للجدول المشار اليه.

والى جانب البرنامج العربي لاذاعة سلطنة عمان الذي يبث على مدار الساعة هناك البرنامج الاجنبي لاذاعة سلطنة عمان الذي يبث بمتوسط ١٨ ساعة يومياً باللغة الانجليزية وذلك عبر موجة (FM) والموجات القصيرة الأخرى. وقد بلغ اجمالي ساعات ارسال البرنامج الاجنبي لاذاعة سلطنة عمان (٦٥٦٧) ساعة خلال عام ٢٠٠٣ وهي تغطي مختلف أنواع البرامج وفق الجدول ادناه.

وتجدر الاشارة إلى ان نسبة المواد والبرامج المنتجة محلياً بلغت ٧٦٪ من مواد البرنامج الاجنبي في عام ٢٠٠٣م.

اما بالنسبة لبرنامج الشباب الذي بدأ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ على موجة (FM) لمخاطبة قطاع الشباب والتفاعل مع اهتماماته الثقافية والعلمية والفنية فإنه بدأ البث بمعدل ٧ ساعات يومياً ثم ازدادت ابتداءً من ٢٣ يوليو ٢٠٠٤ إلى ١١ ساعة يومياً من

جدول يوضح ارسال اذاعة سلطنة عمان عام ٢٠٠٣ (البرنامج الاجنبي)	
النشرات الاخبارية	٥٨٤ ساعة
الموسيقى الكلاسيكية	٥٤ ساعة
البرامج الموسيقية المباشرة	٣٥٠١ ساعة
الموسيقى الخفيفة	٨٦٢ ساعة
البرامج الدينية	٣٠٧ ساعة
البرامج الثقافية	٥٤ ساعة
البرامج الصحية	١٢٤ ساعة
برامج المرأة	٢٧ ساعة
البرامج التعليمية	٢٧ ساعة
البرامج الأخرى	١٠٢٧ ساعة
الاجمالي	
٦٥٦٧ ساعة	

ومن ذلك بمنطقة الظاهرة على التردد (٩١ ، ٢) ومن رخيوت وضلكوت بمحافظة ظفار على التردد (٩٤ ، ٥) كما يتم بث البرامج الاذاعية لبرنامج الشباب على القمر الصناعي (عرب سات) وعلى القمر المصري (نايل سات) وعلى القمر الاوروبي (هوت بيرد ٤).

جدير بالذكر انه تم تطوير اساليب العمل في البرنامج العربي والبرنامج الاجنبي وبرنامج الشباب كما تم توسيع نطاق الانتاج المشترك مع مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقد ندوات ثقافية عبر الأقمار الصناعية مع اذاعات عربية أخرى في اطار اتحاد الاذاعات العربية. وتبادل البرامج بين البرنامج الاجنبي في اذاعة سلطنة عمان واذاعات دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد الاذاعات العربية واذاعات هولندا وفرنسا وألمانيا والسويد والهند وماليزيا وباكستان.

وتجدر الإشارة إلى أن اذاعة سلطنة عمان حصلت على شهادة تقدير لبرنامج «حكايا الاطفال» في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون الذي اقيم في تونس خلال الفترة من ٢٧/٩ - ٢٠٠٣/١٠/٣، كما حصلت على الجائزة الذهبية لبرنامج (جرب حظك) للإذاعة في مهرجان القاهرة للإذاعة والتلفزيون في يونيو ٢٠٠٤. وحصل برنامج الشباب على شهادة تقدير كأفضل تغطية اذاعية لمهرجان الاغنية العمانية السادس.

من جانب آخر شهد عام ٢٠٠٣ تركيب الاجهزة الخاصة بالتدريب عن بعد والتي تستخدم نظام الـ VSAT لربط وزارة الاعلام باتحاد اذاعات الدول العربية بالإضافة إلى تجهيز مختبر تدريب يعمل بالحاسب الآلي في مركز التدريب الاعلامي التابع لوزارة الاعلام. وإلى جانب القيام بأعمال النقل الاذاعي الخارجي بما مجموعه ٣١٧ ساعة و٤٥ دقيقة خلال عام ٢٠٠٣ قامت الهندسة الإذاعية كذلك بصيانة هوائيات الموجة المتوسطة لمحطة الارسال بالسبيل وتشغيل وحدة التسجيل والبت الرقمية وتحديث جميع أجهزة غرف مونتاج الاخبار بأجهزة رقمية وعدد آخر من الخطوات ذات التأثير في الارتقاء بكفاءة الاداء بما في ذلك اصدار جداول ذبذبات الموجة القصيرة.

تلفزيون سلطنة عمان

حقق تلفزيون سلطنة عمان منذ بدء ارساله عام ١٩٧٤ تطوراً ملموساً وواسع النطاق وعلى نحو تجسد في تغطية ارساله لمختلف مناطق السلطنة من ناحية، وفي

مضمون ونوعية ما يقدمه	المواد الاخبارية	١٤٥٣ ساعة ودقيقة واحدة
من برامج تتجاوب مع	المواد التثوية	١٣٩٨ ساعة و٦ دقائق
احتياجات المواطنين من	المواد الدينية والثقافية	٢٥٠٥ ساعة و٥٢ دقيقة
ناحية ثانية.	برامج الاطفال	٩٢٧ ساعة و٤ دقائق
ومع ان السلطنة كانت	برامج الرياضة والشباب	٣٦٦ ساعة و٢٤ دقيقة
من اوائل الدول العربية في	المواد الترفيهية والفنية	١٨٥٥ ساعة و١٣ دقيقة
استخدام البث الفضائي في	الاعلانات التجارية	٤٨ ساعة و٣٧ دقيقة
الارسال التلفزيوني وهو ما	فقرات الربط وعرض البرامج	٢٠٥ ساعات و٤٣ دقيقة
تم الوصول به إلى كل ارجاء		
المعمورة وذلك عبر البث		
من خلال الاقمار الصناعية		

(عرب سات) و(نايل سات) والقمر الاوربي (هويت بيرد ٤) و(Asiasat 3S) و (Telestar 5) و(HispaSat 1C) و(NSS7) فإن إجمالي ارسال البث الفضائي لتلفزيون سلطنة عمان بلغ ٨٧٦٠ ساعة في عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال اربع دورات برامجية تستمر كل منها ثلاثة أشهر وقد توزعت ساعات الارسال للبث الفضائي على النحو المبين في الجدول أعلاه.

تجدر الإشارة إلى ان موقع تلفزيون سلطنة عمان على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الرمز (www.omant-tv.gov.om) كما يمكن زيارة موقع البث



تلفزيون سلطنة عمان يصل
إرساله اليوم إلى كافة
قارات العالم.

الإذاعي والتلفزيوني للسلطنة من خلال شبكة الـ FM على الرمز (www.fm.com).
أما بالنسبة للبث الأرضي لتلفزيون سلطنة عمان وهو الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٢ فإنه يستهدف تقديم خيارات أكبر للمشاهد المحلي والمقيم وكذلك بث الفعاليات المباشرة المحلية والعالمية وكذلك بث البرامج الترفيهية ومناقشات مجلس الشورى، والأحداث الرياضية المحلية والعالمية وكذلك المسلسلات العمانية والعربية والأجنبية وبرامج عديدة منها «حوار في الموضوع» و«درس على الهواء» وتتراوح ساعات البث الأرضي من ٥ إلى ٧ ساعات يومياً وتصل في بعض الأيام ١٠ ساعات عند نقل مناقشات مجلس الشورى أو الفعاليات الرياضية الهامة. وخلال العام الماضي ٢٠٠٢ بلغ إجمالي إرسال البث الأرضي لتلفزيون سلطنة عمان ٢٥٥٥ ساعة.

وبينما تتميز برامج تلفزيون سلطنة عمان بالتنوع والقدرة على التجاوب مع متطلبات كل شرائح المشاهدين ومواكبة مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية وتقديمها بشكل موضوعي بعيداً عن التهميل أو المبالغة، فإن من أهم البرامج التي يقدمها تلفزيون سلطنة عمان على سبيل المثال برامج «قهوة الصباح»، «واحة الفكر»، «صحتنا»، «من موروثاتنا التقليدية»، محطات رياضية، في دائرة الضوء، رؤية اقتصادية، شؤون عائلية، شؤون الساعة، سؤال أهل الذكر، ألوان، صوت القوافي، مرايا تربية، الشباب والصيف، كما أنتج تلفزيون سلطنة عمان عدداً كبيراً من الأفلام الوثائقية والتسجيلية منها على سبيل المثال أفلام الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، الأشجرة، الوير، المخطوطات العمانية، الولايات العمانية، السلاحف البحرية في عمان، موقع



وأثر ، معالم في بناء الإنسان والدولة، السياحة تنوع في التضاريس واصالة في التقاليد، الشورى في عمان ، ومجموعة أفلام أخرى عن الولايات والمعالم الاثرية في السلطنة. وبينما تم تعزيز اقسام الجرافكس والترويج ومونتاج دائرة الاخبار والطباعة الالكترونية بأجهزة حديثة فإنه تم استخدام وحدة (EFP) وهي استوديو مصغر متنقل لنقل بعض الفعاليات دون استخدام عربة النقل الخارجي كما تم استخدام جهاز النقل الخارجي المباشر (flayaway) كذلك وفي حين جرت عملية صيانة لاستوديوهات التلفزيون، فإن العمل بدأ في المجمع الجديد للاستوديوهات التلفزيونية الرقمية في مسقط وتضم ٤ استوديوهات رقمية كبيرة، ودائرة للاخبار تتكون من ثلاثة استوديوهات رقمية، وثلاثة استوديوهات اذاعية وصالة رئيسية للاخبار، واستوديو العرض، وثلاثة استوديوهات للربط وغرفة التحكم الرئيسية وغرف التحكم والمونتاج الرقمي والجرافيكس وغيرها، وهو مشروع ضخم ينتهي العمل فيه في عام ٢٠٠٧م. وتجدر الاشارة إلى انه تم تركيب جهاز المؤثرات الرقمية في استوديو (١) وتركيب اجهزة استقبال رقمية لقنوات اتحاد اذاعات الدول العربية وزيادة خطوط الاتصال عبر القمر الصناعي بين مسقط وصلالة، بالإضافة إلى تسجيل جهاز Flayaway ليعمل على اقمار النيوتلسات واستخدامه بالفعل من ماليزيا، وهو ما يميز من امكانيات تلفزيون سلطنة عمان وقدرته على القيام بدوره المنشود.

جهود ورعاية للفنان
المعماني من قبل أجهزة
الإعلام لإبراز إبداعاته
الدرامية.

جدير بالذكر ان تلفزيون سلطنة عمان حصل في عام ٢٠٠٣ على عدد من الجوائز الفضية والبرونزية لبرامجه وذلك في مهرجان القاهرة التاسع للاذاعة والتلفزيون في الفترة من ٢٠٠٣/٧/٩-٥ وفي المهرجان العربي للاذاعة والتلفزيون الدورة الحادية عشرة في تونس في الفترة من ٩/٢٧ حتى ٢٠٠٣/١٠/٣، كما فاز في مهرجان القاهرة العاشر للاذاعة والتلفزيون في يونيو ٢٠٠٤ بجائزة الاغنية المصورة للتلفزيون العماني.

الصحافة العمانية

تواصل الصحف والمجلات العمانية تطورها الملموس سواء على الصعيد الموضوعي لتغطياتها وتناولها لمختلف التطورات محلية واقليمية ودولية أو على المستوى التقني والارتفاع بمستوى الاخراج وزيادة عدد الصفحات ومن بين أكثر من ٣٩ صحيفة ومجلة ١٢ نشرة صدرت كلها في ظل مسيرة النهضة المباركة، هناك ست صحف يومية منها ثلاث تصدر باللغة العربية هي صحف عمان، والوطن، والشبيبة، وثلاث تصدر باللغة الانجليزية هي صحف عمان اوبزيرفر، وتايمز أوف عمان، وعمان تريبيون. كما توجد العديد من المجلات الاسبوعية مثل مجلة «النهضة» والنصف شهرية مثل مجلة «الاسرة» وهما ذات طابع اجتماعي، كما تصدر الجريدة الرسمية نصف شهرية، ومجلة «العمانية» وهي مجلة نسائية تصدر شهريا، كما تصدر في السلطنة كذلك مجموعة مجلات متخصصة منها مجلة «نزوى» وهي مجلة ادبية ثقافية فصلية، ومجلة «العين الساهرة» التي تعنى بشؤون الأمن، وكذلك مجلات «البحرية اليوم» و«جند عمان» و«نسر عمان» وهي مجلات عسكرية، ومجلة «التجاري» وهي مجلة اقتصادية وكذلك مجلة «الغرفة» التي تعنى بأخبار غرفة تجارة وصناعة عمان والقطاع

احدى فرق التلفزيون
الأوروبية أثناء تصوير
بعض المشاهد في إحدى
ولايات الشرقية.

الخاص، ومجلة «سوق المال» و«المركزي» وهي مجالات اقتصادية كذلك، بالإضافة إلى مجلة «الانسان والبيئة» ومجلة «مسقط» التي تهتم بالعمل البلدي في محافظة مسقط، ومجلة «الاداري» وهي مجلة متخصصة في المعلوم الادارية يصدرها معهد الإدارة العامة بالإضافة إلى عدد آخر من المجالات التي تعبر عن حيوية الساحة الثقافية العمانية. ومما له دلالة ان ١٧٩ صحيفة ومجلة عربية نشرت في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٠٧٣ مادة صحفية حول السلطنة بالإضافة إلى ١٧٤٧ مادة صحفية في الصحف والمجلات العالمية.

مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان

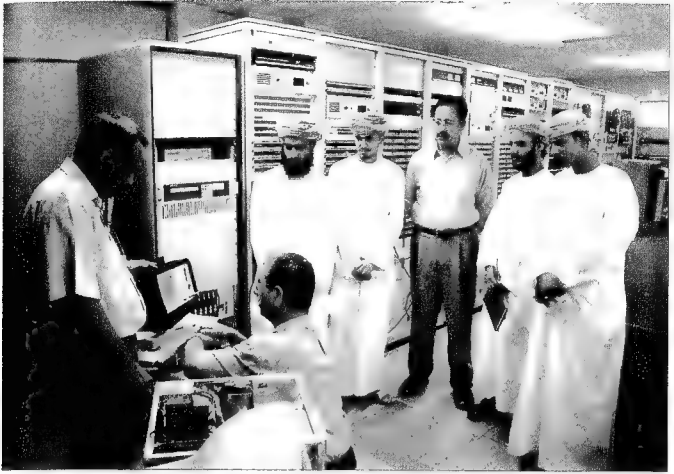
تعتبر مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان اضخم المؤسسات الصحفية العمانية فهي صرح اعلامي متميز يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويأخذ بأحدث تقنيات العمل الصحفي في كل مراحلها، ويقوم كذلك على اكتاف كوادر عمانية مؤهلة في كل مجالات العمل الصحفي حيث تتجاوز نسبة التعمين ٩٦٪ من اجمالي العاملين.

تصدر مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان عدة اصدارات هي صحيفة عمان باللغة العربية، وصحيفة عمان اوبزيرفر باللغة الانجليزية وهما صحيفتان يوميتان، ومجلة «نزوى» وهي مجلة فصلية ادبية ثقافية متخصصة، بالإضافة إلى سلسلة اصدارات عمانية من الكتب ودواوين الشعر لتشجيع الكتاب والمبدعين العمانيين.

وبينما تم زيادة عدد صفحات صحيفة عمان إلى ٤٤ صفحة يومياً، واصدار الملف السياسي الاسبوعي، وملحق شرفات وملحق اشراقات الاسبوعيان وملحق اجيال اليوم، قامت صحيفة عمان اوبزيرفر بتطوير ملحقها اليومي «فيتشرز» و«يوث اوبزيرفر» وكذلك مجلة المال الاسبوعية، كما تم تشييط المكاتب الاقليمية الثلاث للمؤسسة في محافظة ظفار وولايي نزوى وصحار والمراسلين في الداخل والخارج لدفع العمل في الصحيفتين.

وبالنسبة لوكالة الانباء العمانية، وهي وكالة الانباء الرسمية ووحدة من وحدات مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان، فإنها تسير بخطى حثيثة نحو مزيد من التطوير في ادائها حيث أصبحت تعتمد في عملها على أجهزة الحاسب الآلي في كل مراحل العمل الصحفي بها، بالإضافة إلى البث داخليا وخارجياً من خلال الاقمار الصناعية. وتعتمد الوكالة على كوادر عمانية بالكامل بالإضافة إلى شبكة واسعة من المراسلين في الداخل والخارج والتعاون مع وكالات الانباء الأخرى عربية ودولية. ويمكن متابعة بث الوكالة من خلال موقعها على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) (www.omannnews.om) وهو الأمر نفسه بالنسبة لصحيفتي عمان وعمان اوبزيرفر من خلال موقعهما على الانترنت. من جانب آخر تضم مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان وحدات أخرى هي «عمان للطباعة والنشر» و«العمانية للتوزيع والتسويق»، و«العمانية للاعلان والعلاقات العامة» وهي تعمل وفق أسس تجارية في اطار المؤسسة.

يؤدي الإعلام المقروء دوراً هاماً في توعية المواطن وربطه بما يدور حوله من أحداث.



شبكة عمان الالكترونية (عمانت)

التدريب والتأهيل المستمر
للكوادر الإعلامية الوطنية
التي تشكل أكثر من ٩٨%
من العاملين بقطاع
الإعلام.

تسمى شبكة عمان الالكترونية (عمانت) إلى مواكبة كافة الفعاليات والمناسبات التي تشهدها السلطنة وتوفير خدمات اخبارية يومية واسبوعية وكذلك تحديث صفحات موقعها وتوفير معلومات كافية حول الاحداث الهامة ومنها على سبيل المثال انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى التي جرت في اكتوبر ٢٠٠٢ ومتابعة كل مراحلها. ومن ثم يعتبر موقع الشبكة على الرمز (www.omanet.om) موقعاً شاملاً ومتجداً كذلك وقادر على تلبية احتياجات زائريه والرد على استفساراتهم باللغتين العربية والانجليزية.

تجدر الاشارة إلى أنه تم اضافة مواقع جديدة إلى صفحة دأهم المواقع العمانية، منها موقع واحة المعرفة، والهيئة العامة للأعمال الخيرية وعدد من الوزارات والهيئات الأخرى، كما تم اضافة معلومات وموضوعات جديدة لصفحات الشبكة والربط مع عدد من المواقع العربية والعالمية الهامة. وقد بلغ عدد زوار شبكة عمان الالكترونية (عمانت) (١٠٧، ٨٨١) زائراً خلال عام ٢٠٠٢ بمعدل يومي يصل إلى ٥٢٢٥ زائراً.

وتشرف الشبكة على المواقع التالية:

موقع تلفزيون سلطنة عمان: www.oman-tv.gov.om

موقع اذاعة سلطنة عمان www.oman-radio.gov.om

موقع مركز عمان للموسيقى التقليدية: www.octm-folk.gov.om



نادي الصحافة

يحرص نادي الصحافة على تحقيق المزيد من التفاعل مع الصحفيين والاعلاميين العمانيين والمقيمين والزائرين إلى السلطنة كذلك، سواء من خلال تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية والإعلامية واللقاءات وكذلك الدورات التدريبية واستضافة أكبر عدد ممكن من المسؤولين العمانيين والأجانب للحديث في مختلف القضايا. أو من خلال توفير كل ما يمكنه من خدمات ورعاية للصحفيين والاعلاميين في اطار امكانياته وبرامجه.

والى جانب المؤتمرات الصحفية، سواء لمتابعة انتخابات مجلس الشورى أو لالتقاء الضوء على جوانب أو قضايا تنمية فإنه تم تنظيم العديد من الجلسات الحوارية والنقاشات المفتوحة والمحاضرات والفعاليات الثقافية الخاصة بهرجان مسقط ٢٠٠٤ بالإضافة إلى استضافة لقاءات مع صحفيين وشعراء وكتاب عرب واجانب كما يحتضن نادي الصحافة أنشطة جمعية السينمائيين العمانيين، وجمعية الصحفيين والاعلاميين العمانيين وجمعية الكتاب والادباء العمانيين، والجمعيتين الاخيرتين قيد التأسيس، ومن ثم يجتذب النادي المزيد من الأنشطة والمشاركين في فعالياته من الصحفيين والاعلاميين العمانيين وغيرهم.

وكالة الانباء العمانية

وخدمة اخبارية على أحدث
التقنيات المتقدمة.

ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՀԱՆՐԱՊԵՏՈՒԹՅԱՆ
ՊԱՐԼԱՄԵՆՏԻ ԿԱՌԱՐԱԿԱՆ
ԴԱՐԱՆ



في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠ لم تكن البداية سهلة، فالامكانيات لم تكن متوفرة أو متاحة، ولكن كانت هناك الارادة والعزم والتصميم على النجاح. كانت هناك الرؤية الواضحة والثقة العميقة في قدرات المواطن العماني.. نعم.. «كنا فقراء في كل شيء لكن كنا اقوياء في اصلتنا وعقيدتنا وفي عزمنا على النجاح رغم كل المراقيل والعقبات التي كانت تعترضنا».

وعبر التعاون والتعاقد والتماسك بين ابناء الوطن ومشاركتهم في جهود التنمية والبناء امكن عبور الفجوة، وقطع مئات السنين بين ما كان قائماً عام ١٩٧٠ وبين ما يعيشه الوطن والمواطن اليوم في كل المجالات وعلى كل شبر من هذه الارض الطيبة، «هالتقدم والازدهار في الأمم والشعوب لا يقاس بكثرة السنين والاعوام ولا بتحقيق الغنى ووفرة المال وانما يقاس ذلك بالمعزائم الوقادة المستتيرة والنوايا الصادقة المخلصة والثقة الراسخة التي يتحلى بها الفرد. ان التنمية الشاملة التي تعم مختلف ارجاء وطننا العزيز وتنتشر في جنباته ما هي الانتاج تلك السواعد المخلصة البناءة التواقة إلى المجد بكل عزم وصدق وما هي الا نتيجة التخطيط الوائق السليم الذي تبنته الحكومة وسيرت له كل السبل».

وعلى امتداد السنوات الأربع والثلاثين الماضية، وعبر سلسلة من خطط التنمية الخمسية المتتالية التي بدأت عام ١٩٧٦ امكن ارساء قاعدة صلبة لاقتصاد وطني متطور قادر على النمو الذاتي، وبناء سرح دولة عصرية توفر لابنائها كل ما يمكنهم من تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ويعبر ذلك عن نفسه بوضوح من خلال حجم الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد في الدخل القومي، ومعدلات النمو الاقتصادية ونسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي فهذه وغيرها من المؤشرات الاقتصادية تعكس حجم ما تحقق لصالح هذا الجيل والأجيال القادمة حيث يتم استثمار ثروات الوطن لصالح الحاضر والمستقبل معاً وهو ما أكد عليه جلالة السلطان قابوس المعظم بقوله «انه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجبننا الان ننسى أن المستقبل هو الذي ينبغي ان يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا».

الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠

حقق الاقتصاد العماني على امتداد السنوات الماضية نقلة نوعية ضخمة توفر له القدرة على النمو الذاتي وتويع مصادر الدخل القومي والاندماج في الاقتصاد العالمي والتفاعل الايجابي مع مختلف التطورات الاقليمية والدولية خاصة ما يتصل بتذبذب اسعار النفط في الأسواق العالمية والتغيرات في حجم الانتاج الوطني النفط.

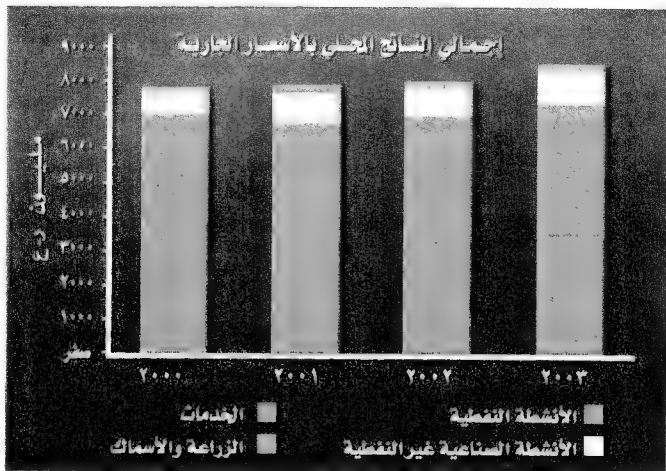
تبلورت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ مع نهاية المرحلة الأولى للتنمية الوطنية في عام ١٩٩٥م وبدأ تطبيقها عملياً مع خطة التنمية الخمسية الخامسة (٢٠٠٠/١٩٩٦) ويتواصل تطبيقها من خلال خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٥/٢٠٠١).

تسعى الرؤية المستقبلية إلى توفير اطار كلي مستقر للاقتصاد العماني يتم من

(صفحة ١٢٦، ١٢٧)

مبنى البنك المركزي

العماني.



خلاله زيادة نسبة مساهمة الغاز الطبيعي والحد من الاعتماد على النفط مع تنوع مصادر الدخل وتنمية قطاع خاص كفاء وفعال وتنشيط سياسات التخصيص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية والعمل على جذب مزيد من الاستثمارات. ويترافق مع ذلك العمل على الوفاء قدر الامكان بمتطلبات العمولة والاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٥/٢٠١١)

من خلال خمس خطط خمسية متتابعة ومتكاملة من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٠، وعبر تخطيط مدروس وجهود متواصلة تم اتفاق ٤٢,٣ مليار ريال عماني (أي ما يتجاوز ١١٢,٥ مليار دولار) من أجل تشييد بنية أساسية للاقتصاد العماني ووضعه على طريق النمو الذاتي كاققتصاد متطور على صعيد الانتاج والخدمات. وتأتي خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٥/٢٠١١) لتواصل السير من أجل ترسيخ تحولات الاقتصاد العماني والعمل في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م بشكل منهجي. وتهدف خطة التنمية الخمسية السادسة إلى ضمان استقرار متوسط الدخل الفردي الحقيقي عند مستواه الحالي، وذلك بتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مائة ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة، وتنشيط سياسة التخصيص وهو ما يتم عمليا عبر برامج محددة قطاعيا وزمنياً مع تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة الإنتاجية

والخدمة بمساهمة كبيرة من جانب القطاع الخاص العماني والإجنبي.

تصل اعتمادات البرنامج الانمائي للخطة الخمسية السادسة ١٢٨٥ مليون ريال عماني، وذلك بزيادة مقدارها ٢٢٤ مليون ريال عماني عن الاعتمادات الفعلية للخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وتحرص السلطنة على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي على المستويين الخليجي والإقليمي والدولي حيث تدعم الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي بدأ تنفيذه في أول يناير عام ٢٠٠٣، وكذلك تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والانضمام كذلك إلى منظمة التجارة العالمية. وبينما حقق الاقتصاد العماني أداء جيداً في عام ٢٠٠٣ حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي - بالاسعار الجارية - نسبة نمو بلغت ٦,٢٪ فإن ذلك يتجاوز ضعف معدل النمو في عام ٢٠٠٢ الذي بلغ ٢,٩٪ وهو ما يعني السير نحو تنفيذ أهداف الخطة الخمسية السادسة. وتجدر الإشارة إلى إنه خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة بلغت جملة الاضافات عليها ٦٨١,٨٧ مليون ريالاً عمانياً وتركزت هذه الاضافات في قطاعات الطرق والصحة والمياه والاسكان وذلك بتوجيهات من جلالة السلطان المعظم.

الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤:

كما هي العادة سنوياً بدأ تطبيق الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤ من أول أيام العام. ويبلغ اجمالي الانفاق العام بالموازنة ٣٤٢٥ مليون ريالاً عمانياً بزيادة قدرها ١٤,٢٪ عن العام الماضي ٢٠٠٣، أما الإيرادات الحكومية المقدرة فإنها تصل إلى ٢٩٢٥ مليون ريالاً عمانياً بزيادة قدرها ١٢,٥٪ عن العام الماضي. وتعكس الزيادة في حجم الانفاق والإيرادات في موازنة هذا العام النشاط المتزايد للاقتصاد العماني. ويزيد من أهمية ودلالة ذلك أنها تتوافق مع الانخفاض النسبي في حجم الانتاج النفطي وبالتالي صافي إيراداته المقدرة في الموازنة والتي بلغت ١٦٥٤ مليون ريالاً عمانياً وإلى جانب أنها تقل عن الإيرادات النفطية في موازنة عام ٢٠٠٣ فإن الإيرادات النفطية تساهم هذا العام بنسبة ٥٦,٥٪ من اجمالي الإيرادات المتوقعة وكانت هذه النسبة ٧١٪ العام الماضي، وقد تم تقدير الإيرادات النفطية على أساس ٢١ دولار للبرميل النفط وهو ما يتجاوز السعر المفترض في تقديرات الخطة الخمسية الحالية وهو ١٨ دولار للبرميل. وبالنسبة للعائدات الأخرى فإنه إلى جانب فائض مبيعات المكثفات النفطية المقدرة بـ ١٦٠ مليون ريال وإيرادات الغاز المسال والمكثفات النفطية المقدرة بـ ٢٥٥ مليون ريالاً عمانياً، فإن إيرادات الغاز الطبيعي المتوقعة تصل إلى ٩٥ مليون ريالاً عمانياً بزيادة ١١,٨٪ عما كانت عليه في العام الماضي أما بالنسبة لعائدات القطاعات غير النفطية فإنها تبلغ ٧٦١ مليون ريالاً عمانياً بزيادة ١٢,١٪ عما كانت عليه في العام الماضي وهو ما يعني زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في إيرادات الموازنة العامة للدولة. تصل إلى ٤٣٪ وهو ما يعني نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط وهو هدف أساسي للسياسات الاقتصادية.

جدير بالذكر أن معدل الإنتاج اليومي للنفط انخفض من ٩٠٩ آلاف برميل من

النفط يومياً حسب تقديرات الخطة الخمسية إلى نحو ٧١٠ آلاف برميل يومياً أي بنسبة انخفاض تبلغ ٢٢٪ وذلك نتيجة انخفاض إنتاج شركة تنمية نفط عمان بنحو ١٩٩ ألف برميل من النفط يومياً أي بنسبة ٢٤٪ عما كان مخططاً. غير أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يغطي في الواقع انخفاض حجم الإنتاج وهو ما حدث بالفعل في عام ٢٠٠٣م.

وفي حين يغطي الإنفاق العام النمو المتوقع في خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والضمان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية وغيرها من الخدمات الأساسية وكذلك المصروفات التشغيلية للوزارات والوحدات الحكومية، فإن الزيادة في المصروفات الاستثمارية وفي مساهمات ودعم القطاع الخاص فإنها تغطي الاستثمارات المخطط لها وحجم النمو في هذه القطاعات كذلك.

وبالنسبة لحجم العجز في الموازنة العامة للدولة والذي يقدر بنحو خمسمائة مليون ريال عماني فإنه سيتم تمويله من صندوق الاحتياطي العام للدولة بمقدار ٢٦٠ مليون ريال عماني، ومن خلال إصدار سندات للتمية الحكومية والقروض بمقدار ٢٤٠ مليون ريال عماني، غير أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يمكن أن يغطي حجم العجز أو معظمه وفقاً لما سيكون عليه متوسط أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٤م.

مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

الاقتصاد العماني يقوم على أسس الاقتصاد الحر، ولأنه اقتصاد نشط يمتلك القدرة على النمو الذاتي فإنه يسمى إلى التفاعل مع مختلف التطورات الإقليمية والدولية للاستفادة من إيجابياتها والحد قدر الامكان من انعكاساتها السلبية. وفي هذا الإطار انضمت السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية وتسعى بصورة جادة إلى استيعاب التحديات التي تفرضها العولمة والتعامل معها وذلك من خلال زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العمانية وتطبيق مواصفات قياسية عمانية للجودة يجري العمل للالتزام بها وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى واعطاء دفعة لبرامج الخصخصة لتنشيط دور القطاع الخاص ليقوم بالدور المأمول له في الاقتصاد الوطني. وقد أكد جلالة السلطان قابوس المعظم على ذلك بقوله منذ وقت مبكر أنه «على المجتمع العماني - حكومة ومواطنين - ادراك مدى ضرورة الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة وذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية وتأسيس الاقتصاد على أسس راسخة من التنافسية والإنتاجية العلمية ومن خلال الارتقاء بالأجهزة والمؤسسات والاهتمام بالعلم والتقنية والبحث والتطوير وتوفير المناخ الذي يكفل للقطاع الخاص النماء المتطرد والمشاركة الواسعة في صياغة خطط التنمية والسياسات الاقتصادية وكسبه القدرة على ممارسة النشاط الاقتصادي بكفاءة ومرونة ويسر». وبالفعل تم السير خطوات عديدة ولموسة في هذا المجال، ليس فقط على الصعيد المحلي، ولكن أيضاً على الصعيد الإقليمية والدولية.

خطوات متابعة وفعالة في مجال التخصص:

اضطلعت حكومة حضرة صاحب الجلالة بدور واسع النطاق في عمليات التنمية وتشديد البنية الأساسية على امتداد الوطن خلال المرحلة الأولى للتنمية الوطنية (١٩٧٠ - ١٩٩٥) حيث كان ذلك ضرورياً للانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة القدرة على التطور والنمو الذاتي كإقتصاد حديث. وبدخول المرحلة الثانية للتنمية الوطنية (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) وتطبيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ دخل القطاع الخاص العماني مرحلة المشاركة الأوسع والأسهام بدور متزايد في جهود التنمية الوطنية وتنفيذ البرامج الاستثمارية لخطة التنمية حيث ازدادت مشاركته في هذا المجال من ٣٧,٧٪ في خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) لتصل إلى ٥٣,٩٪ من جملة استثمارات الخطة الخمسية السادسة التي يشكل هذا العام عامها الرابع.

وفي حين يتراأس معالي أحمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة اللجنة الوزارية للتخصص التي شكلت في عام ١٩٩٦ والتي تحدد السياسة العامة للتخصص، فإنه تم تخصيص عام ١٩٩٨ كمam وطني للقطاع الخاص وذلك بتوجيه من جلالة السلطان المعظم لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره وارتياح مختلف مجالات الاستثمار بما فيها القطاعات التي كانت مقصورة من قبل على الحكومة كالتعليم العالي والكهرباء وإدارة المطارات وغيرها.

والى جانب تطوير مناخ الاستثمار في السلطنة وتوفير العديد من التسهيلات للمستثمرين من داخل وخارج السلطنة قامت حكومة حضرة صاحب الجلالة ببيع نصيب الحكومة في عدد من المشروعات، كما اتبعت صيغاً غير تقليدية لدفع عمليات التخصص وذلك بإدخال القطاع الخاص إلى مجالات إنتاج وتوزيع الكهرباء (مشروعات كهرباء منح وبركاء والكامل والوايف وصلالة) وتخصص إدارة مطاري السيب الدولي وصلالة، وكذلك مجالات الصرف الصحي، والموانئ والاتصالات، والصناعة والتعليم العالي وهو ما سمح بإقامة العديد من المشروعات الضخمة بتمويل من القطاع الخاص سواء بشكل كامل أو بمشاركة من جانب الحكومة وهو ما يعبر عن ثقة واسعة النطاق في الاقتصاد العماني سواء من جانب المستثمرين أو من جانب هيئات ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية.

جدير بالذكر ان الحكومة اعطت اهتماماً كبيراً ومتواصلاً بتشجيع المبادرة الفردية والمشروعات الصغيرة بما في ذلك مشروعات التشغيل الذاتي من خلال برنامج سند وصندوق تنمية مشروعات الشباب وتنفيذ توصيات ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الثانية التي عقدت في المخيم السلطاني في سيح البحمدي بولاية ابراء في فبراير ٢٠٠٣ خلال الجولة السنوية لجلالة السلطان المعظم وهو ما يعطي دفعة كبيرة للشباب لانشاء مشروعاتهم الصغيرة برعاية برنامج سند. وقد اشاد جلالة السلطان المعظم «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة». وقد اصدر معالي رئيس مجلس إدارة برنامج سند قراراً باعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لبرنامج سند برئاسة

معالي وزير القوى العاملة، وأصدر معاليه قراراً آخر بإعادة تشكيل لجنة سند بكل ولاية من ولايات السلطنة برئاسة سعادة الوالي وهو ما تم بالفعل في منتصف هذا العام ٢٠٠٤م.

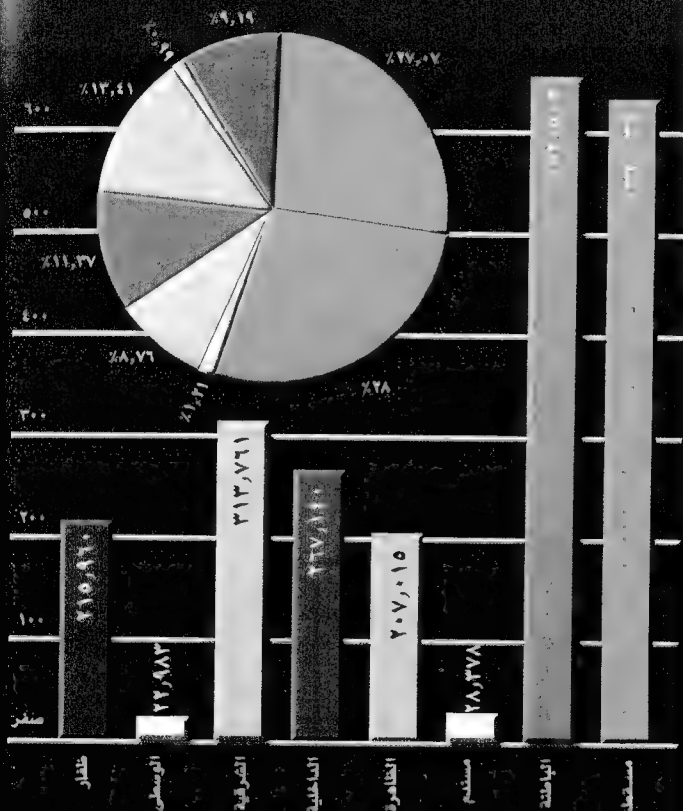
التعداد العام والتخطيط للمستقبل :

يشكل التخطيط العلمي والدراسة الموضوعية للمشروعات والبرامج والأولويات سمة مميزة لجهود التنمية الوطنية منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة، وحرصاً على استمرار ذلك تعمل حكومة حضرة صاحب الجلالة على توفير قاعدة بيانات حديثة ومتطورة سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني العام. وبينما شكل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجري عام ١٩٩٢ قاعدة أساسية لخطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وخطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) إلى جانب العديد من البحوث والمسوحات الميدانية من أبرزها مشروع مسح نفقات ودخل الأسرة الذي استمر من مايو ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢م، أصدر جلالته السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ١٨/٢٠٠١ في ٢٢/٧/٢٠٠١ بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في ديسمبر ٢٠٠٢.

تشكلت لجنة وطنية عليا للتعداد برئاسة صاحب السمو السيد وزير التراث والثقافة كما تشكلت العديد من اللجان العاملة الأخرى واتخذت وزارة الاقتصاد الوطني كافة الاستعدادات لأجراء التعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى وعلى نحو ضمن أنجاح عمليات التعداد في كل مراحلها عملياً وفتياً وإعلامياً حيث تم استخدام الأسلوب الإلكتروني في عد السكان والمساكن والمنشآت في محافظة مسقط وذلك للمرة الأولى على المستوى الدولي في هذا المجال، وقد شارك في عمليات التعداد ٣٨٤٩ عاداً على مستوى السلطنة استخدم ١٠٠٠ شخص منهم الأجهزة الحديثة. ونظراً لأهمية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أكد جلالته السلطان المعظم في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على «أهمية نتائج هذا التعداد بما يخدم الخطط التنموية المستقبلية للبلاد ندعو الجميع إلى التعاون التام مع القائمين عليه من خلال اعطاء المعلومات الدقيقة وتسهيل كل ما من شأنه أنجاح الأهداف المرجوة من ذلك».

استمرت مرحلة العد القلي للسكان والمساكن من ٨ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ حيث كانت ليلة الاسناد هي ٧-٨ ديسمبر. وعلنت النتائج للتعداد العام في ٢١/١٢/٢٠٠٢ وقد بلغ عدد سكان السلطنة ٨٥١,٣٤٠,٢ نسمة منهم ٥٥٨,٧٨١,١ عمانياً و٥٥٩,٢٥٧,٥ وهداً، كما بلغ عدد المساكن ٩٩٦,٤٣٠ مسكن وبلغ عدد الاسر ٣٤٣,٣٧٧ أسرة. ومن ثم زاد عدد السكان العمانيين بمقدار ٣٣٢,٢٩٨ نسمة عما كان عليه العدد في تعداد ١٩٩٢، كما انخفضت نسبة الوافدين إلى عدد السكان من ٢٦٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,٩٪ في تعداد عام ٢٠٠٢. كما ان نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان تصل إلى نحو ٢٪ سنوياً وسيتم وضع كل هذه

توزيع السكان حسب المحافظة / المنطقة (العددي والنسبي) ٢٠٠٣م



جملة سكان السلطنة طبقاً لتعداد ٢٠٠٣ م = ٢٠٨١,٣١٠ نسمة

المعطيات وغيرها من نتائج التعداد عند وضع برامج التنمية وخططها القادمة.

القطاع المصرفي:

يتكون القطاع المصرفي العماني من البنك المركزي العماني ومجموعة البنوك التجارية والمتخصصة العاملة في السلطنة. ويقوم هذا القطاع بدور حيوي في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات المصرفية على كافة المستويات في الاقتصاد العماني.

يتميز القطاع المصرفي العماني بالاستقرار والكفاءة المالية والقدرة على الاستجابة للمتغيرات التي تفرزها مختلف التطورات الإقليمية والدولية بما في ذلك العولمة والتوجه المتزايد نحو تحرير الخدمات المالية في اطار منظمة التجارة العالمية.

البنك المركزي العماني :

انشئ البنك المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤ وله فرعان أحدهما في صلالة والآخر في صحار، وقد بدأ البنك في ممارسة صلاحياته في أول ابريل ١٩٧٥ برأس مال مليون ريال عماني ثم ازداد تدريجياً ليصل إلى ٣٠٠ مليون ريال عماني اعتباراً من ابريل ٢٠٠٢ وهو ما يعزز قدرة البنك على القيام بدوره وقد بلغ اجمالي قيمة اصوله (موجوداته) خصومه (مطلوباته) ١٤٨٦,٥ مليون ريالاً عمانياً (نحو ٣٨٦٦,١ مليون دولار أمريكي) في نهاية عام ٢٠٠٣م.

يسمى البنك المركزي العماني من خلال دوره الرقابي والتوجيهي إلى تفعيل دور القطاع المصرفي وتوسيعه للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال سياسات نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الاسعار والحفاظ على قيمة العملة الوطنية (الريال العماني) وتوفير التمويل اللازم لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية.

وفي هذا الاطار تم تشجيع الاندماج بين البنوك الوطنية لتكون أكثر قدرة وكفاءة، كما تم إلزام البنوك التجارية برفع الحد الأدنى لرأس المال إلى عشرين مليون ريال عماني للبنك المحلي وهـ ملايين ريال عماني للبنك الاجنبي، وتحقيق درجة عالية للملاءة المالية حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ١٢٪ وهو ما يزيد كثيراً على النسبة التي حددتها لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية وهي ٨٪ فقط.

وبينما يمارس البنك المركزي العماني دوره الحيوي وفق افضل النظم والممارسات العملية ضماناً لسلامة وكفاءة النظام المالي، وتشجيع البنوك على دعم نظم إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية، فإن نظام تأمين الودائع المصرفية الذي يأخذ به البنك المركزي العماني ويسهم في تمويله يحقق أعلى درجات الأمان والطمأنينة لاموال المودعين من ناحية ويوفر القدرة على مواجهة أية تطورات طارئة من ناحية ثانية. كما يمتلك البنك المركزي نظاماً للأنذار المبكر يمكنه من التنبؤ بالازمات المالية المحتملة أيا كان سببها والعمل بالتالي على تجنبها.

جدير بالذكر ان البنك المركزي العماني ترك تحديد اسعار الفائدة على الودائع والقروض لقوى السوق منذ نحو عشر سنوات، ثم حدد سقفاً لسعر الفائدة على

القروض الشخصية هبط إلى ١٠٪ سنوياً اعتباراً من يناير ٢٠٠٤م. وبينما تم السماح بإنشاء مؤسسات تابعة مملوكة بالكامل للأجانب في السلطنة، ورفع نسبة المساهمة الأجنبية في البنوك المرخصة العاملة في السلطنة إلى ٧٠٪، فإنه تم اتخاذ عدة اجراءات بالتعاون مع البنوك العاملة في السلطنة لمكافحة غسيل الأموال في اطار قانون مكافحة غسيل الأموال الذي تم اصداره.

بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في السلطنة ١٤ بنكاً في نهاية عام ٢٠٠٣م منها ٥ بنوك وطنية و ٩ فروع لبنوك اجنبية تمارس انشطتها من خلال ٣٢٧ فرعاً منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، بالإضافة إلى ٣ بنوك متخصصة تعمل من خلال ٢٦ فرعاً على امتداد السلطنة.

التمعين في القطاع المصرفي :

يعتبر التمعين في قطاع البنوك نموذجاً للقطاعات الأخرى حيث يتسم بكفاءة عالية. فقد بلغت نسبة التمعين في البنك المركزي العماني ٨٩,٩٪ وفي جميع البنوك التجارية والمتخصصة ٩١,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٣. وبينما بلغت نسبة التمعين ٨٤,٧٪ في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة، و ٩٩,٥٪ بالنسبة للوظائف الكتابية، فإنها بلغت ١٠٠٪ بالنسبة للوظائف غير الكتابية. أما شركات الصرافة فقد بلغت نسبة التمعين فيها ٥٠,٤٪ ووصلت النسبة إلى ٥٩,٩٪ في شركات التمويل المرخصة من قبل البنك المركزي العماني في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م.

عمليات البنوك التجارية :

حقق القطاع المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٣م معدلات نمو جيدة، فقد زاد اجمالي قيمة موجودات/مطلوبات البنوك التجارية العاملة في السلطنة بنسبة ٣,٥٪ ليصل إلى ٤٥١٦,٩ مليون ريالاً عمانياً مقارنة مع ٤٣٦٢,٧ مليون ريالاً عمانياً في نهاية عام ٢٠٠٢. كما زاد اجمالي الائتمان المصرفي الذي يشمل مختلف القروض والتسهيلات المقدمة من البنوك التجارية ليصل إلى ٣٣٠٩,٧ مليون ريالاً عمانياً مقابل ٣٢٧٠,٣ مليون ريالاً في عام ٢٠٠٢ وقد اتجه ما نسبته ٦٢,٧٪ من هذه القروض لتمويل عمليات انتاجية لتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي، في حين بلغت نسبة القروض الشخصية ٢٧,٣٪ من اجمالي قيمة القروض الممنوحة في عام ٢٠٠٣م. وفي جانب الخصوم بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في السلطنة ٢٨٥٣,٦ مليون ريالاً عمانياً في نهاية عام ٢٠٠٢م مقابل ٢٧٧٧,٢ مليون ريالاً عمانياً في نهاية ٢٠٠٢ أي بنسبة زيادة ٨,٨٪ شكلت ودائع القطاع الخاص ما نسبته ٨٣,٧٪ منها.

جدير بالذكر انه تم الترخيص لعشرة بنوك تجارية (٥ بنوك وطنية و ٥ فروع لبنوك اجنبية) لممارسة أعمال بنوك الاستثمار، كما توجد ٥٧ شركة صرافة منها ١٢ شركة تقوم بالتعامل مع المعادن النفيسة واصدار الحوالات المالية إلى جانب بيع وشراء العملات الأجنبية الذي تقوم به كل تلك الشركات التي تصل فروعها إلى ٦٤ فرعاً في مختلف انحاء السلطنة.



البنوك المتخصصة :

انشأت حكومة حضرة صاحب الجلالة بنوكاً متخصصة لدعم جهود التنمية الوطنية في مجالات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية كالاسكان والصناعة والزراعة والثروة السمكية وذلك في السنوات الأولى لمسيرة النهضة، ومع تحقيق تطور اقتصادي ملموس في مختلف المجالات تم اعادة النظر في عمل واداء هذه البنوك ودورها ليتواءم مع المرحلة التي يمر بها المجتمع العماني وما يتطلبه من تعاون عميق بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها. وقد اسفر ذلك عن دمج البنوك المتخصصة الحكومية ليصبح عددها بنكين فقط بالإضافة إلى بنك متخصص آخر انشاء القطاع الخاص وبالتالي أصبح هناك ٣ بنوك متخصصة تعمل من خلال ٢٦ فرعاً وهذه البنوك هي:

خدمات مصرفية متكاملة
يقدمها القطاع المصرفي في
السلطنة من خلال البنوك
المتخصصة.

بنك الاسكان العماني

يقدم بنك الاسكان العماني منذ انشائه في عام ١٩٧٧ قروضاً اسكانية للمواطنين للاسهام في تمويل شراء أو تشييد مسكن أو إدخال تعديلات عليه، وبينما تم زيادة رأسمال البنك إلى ٣٠ مليون ريال عماني لدعم وتوسيع نطاق عملياته لخدمة المواطنين، فإن البنك يمكنه الحصول على قروض للاستجابة لأكبر عدد ممكن من طلبات المواطنين. وفي إطار مسيرة التطورات في القطاع المصرفي وزيادة كفاءة استخدام الموارد تم تحديث لائحة القروض من خلال اعداد لائحتين منفصلتين.

أحدهما خاصة بالقروض المدعومة والأخرى بالقروض غير المدعومة وهوما أسهم في توسيع نطاق عمليات البنك الذي يقدم قروضه مقابل رسوم محددة ومخفضة كرسوم خدمات على القروض وذلك بتوجيهات من جلالة السلطان المعظم لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها بنك الاسكان العماني (١٧١، ٣) مليون ريالاً عمانياً كما بلغت قيمة أصول - موجودات - البنك ١٧٣، ٥ مليون ريالاً عمانياً وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٣ وقد مثلت القروض الممنوحة لحدودي الدخل النسبة الأكبر من القروض تنفيذاً لسياسة حكومة جلالة السلطان المعظم.

بنك التنمية العماني :

أنشئ بنك التنمية العماني في ابريل ١٩٩٧ كشركة مساهمة عمانية عامة وذلك بدمج بنك تنمية عمان (الذي أنشئ في عام ١٩٧٩) وبنك عمان للزراعة والاسماك (الذي أنشئ في عام ١٩٨١) ويمثل البنك تطوراً نوعياً هاماً في السياسة الاقراضية ودعم المشروعات الصغيرة إذ يمارس بنك التنمية العماني دوره على أسس اقتصادية مع الحفاظ على البعد الاجتماعي من خلال دعم المشروعات الصغيرة بتكلفة محدودة لمساعدة اصحابها. أما المشروعات التي تزيد قروضها على ٢٥٠ ألف ريال عماني فإنه يتم تمويلها من وزارة التجارة والصناعة أو من المؤسسات المالية الأخرى. ويتراوح سعر الفائدة على قروض البنك من ٢٪ إلى ٦٪ سنوياً.

ودعماً لأنشطة بنك التنمية العماني وتعزيزاً لدوره فقد تم اعفائه من جميع الضرائب. كما تقوم الحكومة بدعم سعر الفائدة على القروض الميسرة حيث يقوم البنك بتمويل مشروعات القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية والسياحة والمهن الحرة والورش، كما يقدم البنك قروضاً متوسطة وطويلة الأجل للمساهمة في تمويل تلك المشروعات إلى جانب توفير المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للشركات العمانية. وتجدر الإشارة إلى ان بنك التنمية العماني يقوم بعمليات وكالة ضمان ائتمان الصادرات وتوزيع المبالغ من صندوق البحوث السمكية.

في نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ اجمالي قيمة القروض التي قدمها البنك ٤٢، ١ مليون ريالاً عمانياً، وبلغ اجمالي قيمة أصوله - موجوداته - ٦٠، ١ مليون ريالاً عمانياً وبلغ رأسمال البنك المدفوع ٢٠ مليون ريال عماني.

بنك التضامن للاسكان :

بنك التضامن للاسكان أنشئ في عام ١٩٩٧ كأول بنك عماني متخصص تابع للقطاع الخاص إذ يعمل في مجال تقديم القروض الاسكانية للمواطنين على أسس اقتصادية، ويعكس انشاء هذا البنك واتساع انشطته تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص في مختلف المجالات من ناحية حيوية الاقتصاد العماني وقدرته على استيعاب المزيد من أنشطة القطاع الخاص من ناحية ثانية. وبلغ رأسمال البنك ٢١ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠٠٢ ومنح البنك قروضاً اجمالية بلغت ٤٦



التكادر العماني في كل مواقع

العمل ومنها القطاع

المصري.

سوق مسقط للأوراق المالية ،

أدت الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال تعزيز مناخ الاستثمار في السلطنة وزيادة التسهيلات الخاصة به ، والفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية في سوق مسقط للأوراق المالية وتطوير أداء السوق وتحقيق الشفافية في الأداء والالتزام بقواعد الإفصاح وشروط الإدراج ، إلى زيادة وتعميق الثقة في أداء سوق مسقط للأوراق المالية وهو ما عبر عن نفسه بوضوح في ارتفاع المؤشر العام للسوق في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٤٢٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٢ حيث سجل المؤشر العام للأسعار ٦٧ ، ٢٧٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٦٨ ، ١٩١ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٢.

من جانب آخر شهدت معدلات التداول زيادة بنسبة ١٥٦٪ في عام ٢٠٠٣ حيث سجلت ٥٩٢ ، ٨ مليون ريالاً عمانياً مقارنة مع ٢٢١ ، ٣ مليون ريالاً عمانياً خلال عام ٢٠٠٢.

ومواكبة للنشاط الذي يشهده الاقتصاد العماني والتحسين في أداء الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية فقد كسر المؤشر العام للسوق يوم ٢٠٠٤/٤/١٣ حاجز الـ ٣٠٠ نقطة ليسجل أفضل مستوياته منذ ٨ أغسطس ١٩٩٨ م. ورافق مع ذلك طرح الاكتتاب في أسهم الحكومة في شركة المهال للمنتجات النفطية،

وفي جامعة ظفار.

وفي اطار تطوير الأداء في سوق مسقط للأوراق المالية وتحقيق الانسجام مع ما هو معمول به في الأسواق المالية العربية والدولية فقد تم اعتباراً من أول يونيو ٢٠٠٤ اعتماد ١٠٠٠ نقطة كرقم أساسي للمؤشر العام للأسعار في سوق مسقط للأوراق المالية بدلاً من رقم ١٠٠ الذي كان معتمداً من قبل وهو ما يساعد في اظهار أية تغيرات في المؤشر ولو كانت محدودة. ومعروف ان المؤشر العام للأسعار في سوق مسقط يعتمد على اداء ٣٠ شركة مختارة تمثل ٨٠٪ من القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق. وقد سجل المؤشر العام للأسعار في سوق مسقط للأوراق المالية ٣٢٨١,٠٩ نقطة يوم ٩ يونيو ٢٠٠٤ وخلال الربع الأول من هذا العام ٢٠٠٤ ارتفعت الارباح الصافية لـ ٨٠ شركة مساهمة عامة من الشركات المدرجة في السوق إلى ٦٥,٣ مليون ريال عماني مقابل ٣٩,٩ مليون ريالاً عمانياً خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٣ ويصل عدد الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية إلى ١١١ شركة. وبينما تم تدشين الشعار الجديد لسوق مسقط للأوراق المالية في الأول من يونيو ٢٠٠٤ وهو ما يترافق مع خطوات عديدة لتطوير الأداء في اطار خطة تستمر حتى عام ٢٠٠٦ فإنه تم تشغيل أنظمة التداول والحماية من الكوارث، وسيتم استبدال التداول الالكتروني بنظام منطور يلبي احتياجات المستثمرين والوسطاء حيث سيتمكن المستثمر من التداول بواسطة الانترنت كما يسهل النظام الجديد امكانية الربط مع الأسواق المالية الأخرى الخليجية والعربية وغيرها. ومن المعروف أنه تم ادخال نظام التسوية الالكترونية (بنك التسوية) وهو ما يحقق قفزة نوعية في أداء السوق خدمة للمستثمرين وللاقتصاد الوطني كذلك. ويمكن متابعة أنشطة سوق مسقط للأوراق المالية من خلال شبكة الانترنت على عنوان:

www.cma.oman.com

جدير بالذكر ان الهيئة العامة لسوق المال تعمل في اطار اختصاصها بتنظيم وترخيص ومراقبة اصدار الأوراق المالية وتداولها والاشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وعلى تعزيز ثقة المستثمرين وحمايتهم وتوفير الأمان لكافة الاطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية وتطوير البنية القانونية لسوق رأس المال. وتمارس الهيئة العامة لسوق المال ذلك من خلال دورها الرقابي إذ تحرص على متابعة الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح وخاصة أحكام الإفصاح الدوري ومتابعة نتائج الشركات. وقد أدى ذلك إلى تعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال لتسهيل ممارستها لمهامها التي تمتد كذلك إلى شركة مسقط للايداع وتسجيل الأوراق المالية.

وبينما تم تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، واعتماد احكام وشروط وضوابط الادراج والترخيص وكذلك تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية لاستيعاب مختلف التطورات الاقتصادية وتفعيل الأداء الاقتصادي، أعدت الهيئة العامة لسوق المال هذا العام خطة شاملة لتطوير قطاع سوق المال على مدى السنوات الخمس القادمة تتماشى مع متطلبات خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) من جهة وتأخذ في الاعتبار التوصيات المقدمة

من بعض المؤسسات المالية العالمية بشأن قطاع سوق المال في السلطنة والأهداف المراد الوصول إليها في هذا المجال من ناحية ثانية، كما تقوم الهيئة العامة لسوق المال بالعمل على تدريب كوادرها داخلياً وخارجياً وتوعية المستثمرين وتنظيم اختصاصات الجمعيات العمومية لشركات المساهمة العامة ومتابعة أداء شركات الوساطة المالية لتحقيق أفضل أداء لها.

الثروة النفطية والغاز الطبيعي :

بالرغم من اعتماد سلطنة عمان على العائدات النفطية كمصدر أساسي للدخل القومي، إلا أنها تسجل نجاحاً متواصلاً في الحد التدريجي من نسبة مساهمة العائدات النفطية وهو ما ظهر بوضوح في موازنة هذا العام ٢٠٠٤ حيث بلغت الإيرادات النفطية ١٦٥٤ مليون ريالاً عمانياً تساهم بنسبة ٥٦,٥% من إجمالي الإيرادات المتوقعة في الموازنة مقارنة بنسبة ٧١% في موازنة العام الماضي ٢٠٠٣م. وكانت النسبة ٧٢,١% في موازنة عام ٢٠٠٢ وهو ما يشير إلى نجاح سياسة تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة دور القطاعات غير النفطية في هذا المجال. جدير بالذكر أنه تم احتساب الإيرادات النفطية على أساس سعر ٢١ دولاراً للبرميل النفط وهو ما يزيد ٢ دولارات عن متوسط السعر المفترض في الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥). وإذا كانت الإيرادات الفعلية للنفط خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠٠٣ قد بلغت ٢١١,٩ مليون ريالاً عمانياً، فإنه من المتوقع أن ترتفع العائدات الفعلية لهذا العام عن ذلك إذا استمرت أسعار النفط على معدلاتها التي تتجاوز متوسط الأسعار في عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ٢٧,٨٤ دولار للبرميل.

قطاع النفط :

بدأت السلطنة في تصدير النفط في عام ١٩٦٧ وقد ارتفع متوسط الإنتاج اليومي ليصل إلى ٩٥٦ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠١ ثم انخفض إلى ٩٠٩ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٢. وبسبب انخفاض انتاج بعض الآبار بلغ متوسط الإنتاج اليومي نحو ٨١٩,٢ ألف برميل في العام الماضي ٢٠٠٣ منها ٦٢,٢ ألف برميل يومياً مكثفات نفطية. وبلغ حجم الصادرات ٧٦٢ ألف برميل يومياً من النفط تستورد الصين واليابان وتايلاند وكوريا الجنوبية نحو ٨٤% منها.

وبينما سجل احتياطي السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية نحو ٥٥٧٢ مليون برميل تمتلك شركة تنمية نفط عمان ٩٣% منه، تبذل الحكومة والشركات النفطية العاملة في السلطنة جهودها لزيادة انتاج السلطنة من النفط.

وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقيتي امتياز في عام ٢٠٠٣ الأولى مع شركة انكانا الكندية للمشاركة بالانتاج وتنطوي الاتفاقية منطقتي الامتياز رقم (٢) ورقم (٤)، والاتفاقية الثانية مع شركة سبكتروم البريطانية للقيام بمسوحات زلزالية ومغناطيسية في المنطقة البحرية العميقة الممتدة من شمال رأس الحد إلى صلالة. كما شملت عمليات الاستكشاف خلال العام الماضي أنشطة ١٢ شركة نفطية تعمل في

١٩ منطقة امتياز. وقد اسفرت تلك العمليات عن نتائج إيجابية حيث اضافت شركة تنمية نفط عمان ١٢٢ مليون برميل من النفط الخام والمكثفات النفطية إلى احتياطي السلطنة منها ٨, ٢٥ مليون برميل من النفط الخام والباقي مكثفات نفطية. وفي حين اسفرت عمليات شركة اوكسيدنتال عمان عن نجاح بئر واحدة، تقوم شركة نفوس عمان بتقييم البئر التي حفرتها في المياه الإقليمية المحاذية لمحافظة مسندم، كما يتم تقييم الجدوى الاقتصادية لبئر الغاز الذي اسفرت عنه عمليات شركة انداركو عمان. ومعروف ان شركة تنمية نفط عمان تنتج وحدها نحو ٩٣٪ من إنتاج السلطنة من النفط.

جدير بالذكر انه تم تزويد مصفاة نفط عمان بنحو ٨٣, ٧ ألف برميل من النفط يومياً خلال عام ٢٠٠٢، كما تم البدء في تنفيذ مشروع مصفاة صغار حيث تم وضع حجر الاساس لها في ١٠ ابريل ٢٠٠٤ وتكلف نحو مليار دولار وستنتج ١١٦, ٤ ألف برميل من النفط المكرر يومياً ويبدأ تشغيلها التجاري في الربع الثالث عام ٢٠٠٦. وقد تم البدء في انشاء خط انابيب للنفط من ميناء الفحل إلى مصفاة صغار لتزويدها باحتياجاتها من النفط الخام عند التشغيل وهو ما سيعزز إنتاج السلطنة من المشتقات النفطية.

من جانب آخر تم في عام ٢٠٠٣ تدشين الاسم الجديد لشركة النفط العمانية للتسويق وتغيير العلامة التجارية لها لتصبح «نفط عمان».

قطاع الغاز:

يعد قطاع الغاز الطبيعي من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني إذ بلغت إيراداته المقدرة في موازنة هذا العام تصل إلى ٩٥ مليون ريال عماني بزيادة ٨, ١١٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة إلى أن العائدات الفعلية من الغاز الطبيعي بلغت خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام ٢٠٠٢ نحو ٦٥ مليون ريالاً عمانياً. وفي حين يصل احتياطي السلطنة من الغاز الطبيعي المؤكد في نهاية العام الماضي نحو ٩٢, ٢٤ تريليون قدم مكعب ويصل حجم الاحتياطي المتوقع من الغاز المصاحب وغير المصاحب إلى نحو ٤٩, ٣٤ تريليون قدم مكعب. وقد بلغ مجمل الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٥٢٠٧٦ مليون قدم مكعب منها ٢٦٥٥١٩ مليون قدم مكعب من الغاز المصاحب و٥٨٦٥٥٧ مليون قدم مكعب من الغاز غير المصاحب وبالتالي يصل متوسط الإنتاج اليومي نحو ٥, ٢٣٢٤ مليون قدم مكعب بزيادة ٩, ٧٧٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة إلى إنه تم اضافة ٤, ٠ تريليون قدم مكعب من الغاز إلى احتياطي السلطنة من الغاز في عام ٢٠٠٢ بواسطة شركة تنمية نفط عمان وذلك من بئر واحدة ويجري تقييم انتاج بئرين آخرين احدهما تابعة لنفس الشركة والأخرى تابعة لشركة انداركو عمان.

وبينما يبلغ حجم إنتاج مجمع قهلات للغاز الطبيعي المسال ٦, ٦ مليون طن سنوياً يتم تصدير نحو ٦, ٥ مليون طن منها إلى اليابان وكوريا الجنوبية واسبانيا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة ودولة الامارات العربية المتحدة، فإنه بدأ العمل في انشاء القاطرة الثالثة لنسبيل الغاز في مجمع قهلات وذلك بطلاقة إنتاجية تصل إلى ٣, ٨

الكوادر العمانية المؤهلة
تساهم بفعالية في عمليات
الاستكشاف والتنقيب من
النفط.





مجمع قلهاث للغاز
الطبيعي المسال بولاية
صور ركيزة أساسية في بناء
الاقتصاد الوطني.

مليون طن سنوياً تضاف إلى حجم الإنتاج السابق. وينتهي العمل في هذه القاطرة في عام ٢٠٠٦ وقد تم الاتفاق على تصدير كامل انتاجها. وهو ما يعبر عن نجاح السلطنة في مجال تسهيل وتصدير الغاز. وقد ادى ذلك إلى التفكير في بناء أسطول عماني لنقل الغاز الطبيعي وهو ما يزيد القيمة المضافة لتصدير الغاز. وبالتالي تم انشاء شركة لنقل الغاز العماني تعمل في اطارها السفينة (صحار) منذ عام ٢٠٠١ بحمولة تصل إلى ١٢٨ ألف متر مكعب وستتضم إليها السفينة (مسقط) قريباً بحمولة تصل إلى ١٤٥ ألف متر مكعب ثم سفينة ثالثة في عام ٢٠٠٦م.

جدير بالذكر انه تم في ٢٠٠٤/١/٣ افتتاح خط انابيب الغاز الطبيعي بين قهود وصحار وفي ٢٠٠٤/١/١٠ تم افتتاح خط انابيب الغاز بين سيح رول وصلالة وهو ما يمثل انجازاً كبيراً في مجال نقل الغاز إلى كل من صحار وريسوت حيث سيتم استخدامه في عدد كبير من الصناعات القائمة والتي سيتم انشاؤها كذلك. وفي حين تم في ٢٣ يناير ٢٠٠٤ البدء في ضخ الغاز الطبيعي العماني من محضة إلى مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة بطاقة ٤ ملايين متر مكعب يومياً، فإنه تم في ٢٩/٣/٢٠٠٤ التوقيع في أبوظبي على اتفاقية نقل الغاز بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة وفي العام الماضي ٢٠٠٣م تم تصدير نحو ٨٨٪ من صادرات السلطنة من مكثفات الغاز إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٢ شحنة من جملة ٢٥ شحنة). كما تم انشاء ستة مباني تابعة لشركة الغاز العماني وهي المقر الرئيسي للشركة في مسقط وخمسة مباني اقليمية في صحار وصلالة ونمر وقهود والمعبلة

لمتابعة عمليات التشغيل والصيانة. كما يتواصل العمل في مشروع محطة معالجة الغاز في سيح نهيدة، ومشروع تركيب نظام للتحكم المركزي في شبكة خطوط الغاز بالإضافة إلى مشروعات أخرى.

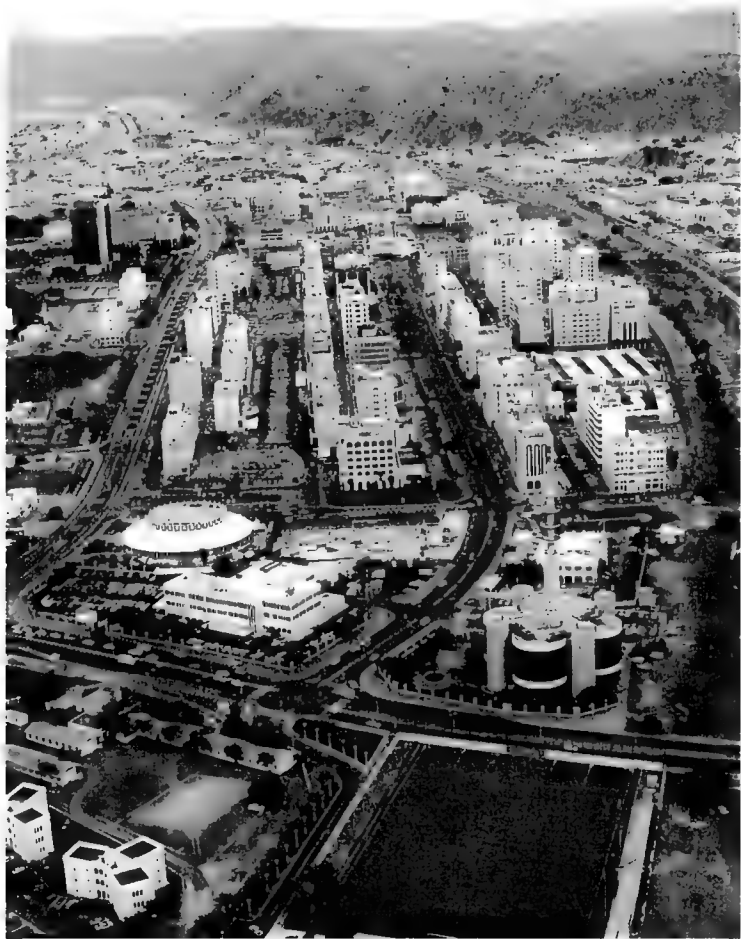
وفي حين يستخدم الغاز الطبيعي العماني في تشغيل محطة كهرباء صلالة وشركة اسمنت ريسوت ومحطة كهرباء بركاء ومحطة كهرباء الكامل حيث يصل عدد الجهات المستخدمة له إلى ١٧ جهة، فإن هذا العدد سيزداد مع تنفيذ مشروعات صناعية جديدة مثل صناعة الاسمدة في صور وصناعة البروبلين والبتروكيماويات في صحار وغيرها من الصناعات الواعدة بالإضافة إلى مصفاة نفط صحار وهو ما سيمرر في النهاية الاقتصاد العماني ويقلل من الاعتماد على النفط.

التجارة :

ادرك العمانيون منذ قرون عديدة أهمية التجارة مع الشعوب الأخرى وأهمية الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به عمان كمركز حيوي للتجارة بين المنطقة والعالم، وكمرفأ نشط على طرق الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب، ولعل ذلك هو ما يفسر حرص السلطنة على توثيق علاقاتها مع الشعوب الأخرى وعلى الاندماج في التجمعات الاقتصادية الاقليمية والدولية بدءاً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية مروراً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية. هذا إلى جانب تشييد علاقات التبادل التجاري على المستوى الثنائي من خلال اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة لتحقيق المصالح المتبادلة وخدمة أهداف التنمية الوطنية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات العمانية.

وفي هذا الإطار يتواصل العمل في إطار الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتفعيل دور القطاع الخاص العماني وتيسير الدعم والحوافز التشجيعية للصادرات العمانية من ناحية وتبسيط الإجراءات أمام الاستثمارات الأجنبية وتوفير كل ما يمكن من تسهيلات لها من ناحية ثانية. وبينما تقوم اللجان الاقتصادية المشتركة بين السلطنة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة بدور حيوي في هذا المجال تسهم الاتفاقيات التجارية ومنها على سبيل المثال الاتفاقية التجارية بين السلطنة والجمهورية الإسلامية الإيرانية في يوليو ٢٠٠٣ واتفاقية التعاون الاقتصادي بين السلطنة وجمهورية روسيا البيضاء في ١٧ مارس ٢٠٠٤ في فتح آفاق أوسع للتبادل التجاري وللصادرات العمانية بوجه عام.

وبالرغم من التحديات الإقليمية والدولية خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ فإن أداء قطاع التجارة خلال العام الماضي ٢٠٠٢ قد اتسم بالإيجابية سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة أو من حيث المستهدف تحقيقه في خطة التنمية. ومما له دلالة عميقة ان الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٣ ارتفعت بنسبة ٤,٤ % لتصل إلى ٤٤٨٦,٦ مليون ريال عماني بعد ان كانت ٤٢٩٥,٥ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٢ وتشمل هذه الصادرات، صادرات النفط والغاز والصادرات غير النفطية كذلك.



ومما له دلالة عميقة انه في حين انخفضت عمليات اعادة التصدير عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٧,٣٪ لتصل إلى ٦٠٠,٨ مليون ريال عماني مقارنة مع ٧٢٦,٧ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢، فإن صادرات النفط والغاز ارتفعت بنسبة ٨,٣٪ العام الماضي لتسجل ٣٥٨١,٧ مليون ريال عماني بعد ان كانت ٣٣٠٧,٢ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢. أما الصادرات السليمة غير النفطية العمانية المنشأ فإنها ازدادت في عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٦,٢٪ لتسجل ٣٠٤,١ مليون ريال عماني مقابل ٢٦١,٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٢. ومع الوضع في الاعتبار اثر زيادة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية على زيادة قيمة الصادرات النفطية، فإن الزيادة في الصادرات غير النفطية يعكس في الواقع قدرة الاقتصاد العماني على زيادة الإنتاج والصادرات ذات المنشأ العماني وهو ما يعد ثمرة من ثمار تنويع مصادر الدخل والحد تدريجياً من الاعتماد على النفط.

وبالنسبة للواردات السليمة المسجلة فإنها ارتفعت في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٩,٤٪ لتصل إلى ٢٥٢٧ مليون ريال عماني مقارنة مع ٢٣٠٩,١ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢ وفي حين تعكس الزيادة في حجم التبادل التجاري، تصديراً واستيراداً، تطور قطاع التجارة وزيادة قدرة الموانئ العمانية، فإنها تعكس كذلك النشاط الذي يبذل في مجال الترويج للمنتجات العمانية من جانب المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، فإن استكمال اصدار مجموعة القوانين ذات الصلة بالاعمال التجارية وخاصة قانون الشركات، وقانون حماية الاقتصاد الوطني من آثار الممارسات الصارة في نطاق التجارة الدولية، وقانون حماية المستهلك، وتبسيط اجراءات تراخيص السجل التجاري واكتمال نظام المحطة الواحدة لتسهيل اجراءات الاستثمار المحلي والاجنبي، وتعديل ضوابط الاعفاء من ضريبة الدخل على الشركات وتعديل ضوابط اعفاء الواردات من المواد الأولية للمنشآت الصناعية في حالات التصدير وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمنشأة، كل ذلك اسهم في اعطاء دفعة لقطاع التجارة العمانية واتاح الفرصة للمنتجات العمانية لتتق طريقها إلى أسواق أكثر من ٨٠ دولة في مختلف مناطق العالم.

وفي حين تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة رأس قائمة الدول التي تتجه اليها الصادرات العمانية غير النفطية وتجارة اعادة التصدير والتي تأتي منها كذلك الواردات العمانية، فإن الصادرات العمانية غير النفطية تتجه كذلك إلى كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت ودول أخرى، في حين تأتي الواردات العمانية من اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا ودول أخرى. وتعتبر المسبوجات ومنتجاتها، والحيوانات الحية ومنتجاتها، والأسماك، والمعادن ومصنوعاتها والمواد النباتية، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومنتجات صناعات الأغذية والصناعات الكيماوية من أهم الصادرات العمانية.

جدير بالذكر أن الأولوية تعطى عادة للمنتجات العمانية في مشتريات مختلف الهيئات والمؤسسات والجهات العمانية، كما تم تسهيل الإجراءات بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير عبر مختلف المنافذ الحدودية.

المنطقة التجارية بمدينة
روي في محافظة مسقط
مركز هام لحركة تجارية
نشطة.

الصناعة :

يمثل قطاع الصناعة واحداً من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني، خاصة وأنه يركز في نموه وتطوره المتواصل على الحرص على استغلال الموارد المحلية المتاحة، وعلى الالتزام بمستويات الجودة العالية للمنتج، وعلى تكامل الصناعات العمانية بقدر الامكان وذلك في اطار هدف تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط.

وليس من المبالغة في شيء القول بأن عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ من الأعوام التي ستؤثر بشدة بالنسبة لقطاع الصناعة العمانية واعطائه دفعة كبيرة على طريق النمو والتطور خاصة مع ظهور صناعات تعتمد على الغاز الطبيعي وزيادة دور تقنية المعلومات وتفعيل دور الصناعة المتوسطة والصغيرة وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العمانية.

وإذا كانت منطقة الرسيل الصناعية وهي أولى المناطق الصناعية في السلطنة قد استقطبت ما يربو على ١٢٧ مصنعاً، كما تم افتتاح «واحة المعرفة مسقط» فيها في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٣ لتكون ركيزة لصناعة تقنية المعلومات في السلطنة، فإن المناطق الصناعية الأخرى في السلطنة، خاصة في صور وصحار وريسوت استقطبت عدداً كبيراً من الصناعات التحويلية والثقيلة والصناعات الغذائية الأخرى وهو ما سيزداد بعد توصيل الغاز الطبيعي إلى كل من المنطقة الصناعية في صحار وإلى منطقة ريسوت الصناعية في شهر يناير ٢٠٠٤م.

وفي حين يتم توسيع مجمع الغاز الطبيعي المسال في قلهاث ببناء القاطرة الثالثة لتزيد طاقته الإنتاجية الحالية التي تبلغ ٦,٦ مليون طن سنوياً من الغاز المسال بأكثر من ٥٠%، إذ تصل الطاقة الإنتاجية القاطرة الثالثة إلى ٢,٨ مليون طن سنوياً، فإنه تم في أكتوبر ٢٠٠٣ إزاحة الستار عن مشروع مصنع السمد العماني الهندي في صور الذي يتكلف ٩٦٨ مليون دولار وتم انجاز جزء كبير منه. وفي صحار تم وضع حجر الأساس لمشروع مصفاة صحار ومشروع عمان بولي بروبيلين في ابريل من هذا العام ٢٠٠٤ وتجاوز تكلفتها الاجمالية ١,٧ مليار دولار حيث تبلغ تكلفة مصفاة صحار ٣٢٩,٣ مليون ريال عماني وتصل تكلفة مشروع عمان بولي بروبيلين ٣١٢ مليون ريال. وفي منطقة ريسوت الصناعية فإنه تم افتتاح مصنع المستحضرات الدوائية في يناير ٢٠٠٤ كما تجرى عملية تطوير منطقة ريسوت الصناعية وميناء صلالة للحاويات كذلك. ويتكامل ذلك مع مشروع ميناء صحار الصناعي الذي يجري العمل فيه والذي سيخدم الصناعات الثقيلة في صحار والحركة التجارية في السلطنة ككل. ومع الوضع في الاعتبار وجود فرص متزايدة لاقامة العديد من الصناعات الصغيرة والغذية بجوار الصناعات الكبيرة وخدمة لها وهو ما يزيد من فرص العمل المتاحة للقوى العاملة العمانية، فإن تمويل المشروعات المشار إليها تم بشكل أساسي من خلال القطاع الخاص العماني والاجنبي وبمشاركة حكومية محدودة وهو ما يعكس الثقة العالية للمستثمرين وللهيئات التمويلية الاقليمية والدولية في الاقتصاد العماني والفرص الواعدة للاستثمار فيه.



تقدم (واحة المعرفة) في
مسقط بدور حيوي
للاسهام في تطوير
المشروعات القائمة على
تقنية المعلومات.

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الصناعات التحويلية حققت زيادة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة العام الماضي بنسبة ١٣,٩٪ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ وقد بلغت قيمة تلك المساهمة في عام ٢٠٠٣ ما يصل إلى ٦٨٥,١ مليون ريال عماني. وفي إطار تطوير الصناعات القائمة على العلم وتقنية المعلومات تقوم واحة المعرفة مسقط في منطقة الرسيل الصناعية بدور حيوي عبر الاسهام في تطوير المشروعات القائمة على تقنية المعلومات وبينما تصل مساحة واحة المعرفة إلى ٦٨ هكتاراً مربعاً، تشغل المكاتب أكثر من ١٢ ألف متر مربع، وتضم واحة المعرفة مسقط حتى منتصف هذا العام ٢٠٠٤ اثنين وعشرين شركة محلية واجنبية، بالإضافة إلى ثلاثة مراكز للمعلومات هي المركز العالمي للحجوزات التابع لشركة طيران الخليج، ومركز خط عمان للاتصالات، ومركز خط المعلومات. كما توجد في واحة المعرفة مسقط أيضاً كلية ولجان للعلوم التطبيقية وكلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات، بالإضافة إلى ٦ شركات في إطار الحاضنات التي تم افتتاحها بالفعل لتقوم بدورها في رعاية المبدعين والشركات الصغيرة حتى تشق طريقها بالاعتماد على نفسها. وفي ظل الأقبال المتزايد على العمل وإنشاء مكاتب للكثير من الشركات المتخصصة في واحة المعرفة مسقط كان ضرورياً توسيع مساحة الواحة وذلك بإنشاء مبنى ثالث بمساحة ١١ ألف متر مربع لمواجهة الطلبات المتزايدة خاصة وأنه يتوفر بها مختلف التسهيلات التقنية والأساسية للشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات

والبرمجة وغيرها.

وفي حين يتم العمل باللائحة علامة الجودة العمانية التي تحدد أحكام وقواعد الترخيص باستعمال علامة الجودة العمانية لمختلف السلع، فإنه تم منح ٧,٨ مليون ريال عماني كقروض ميسرة لعدد من المشروعات التتموية في عام ٢٠٠٢ ليصل اجمالي القروض الحكومية الممنوحة ٣٠٠, ٨٦٠, ١٥٨ ريال عماني حتى العام الماضي. كما تشكل المسابقة السنوية حول كأس جلالة السلطان لأفضل المصانع العمانية وسيلة أخرى لتنشيط المنافسة بين الشركات والمصانع العمانية للارتقاء بجودة منتجاتها وتطوير ادائها والارتقاء بنسب التعمين فيها ويفوز في المسابقة أفضل خمس مصانع عمانية في كل عام. اما المصانع التي تتعثر أو تواجه مشكلات فإنه يتم بحث حالتها من جانب وزارة التجارة والصناعة من اجل العمل على مساعدتها والنهوض بها مرة أخرى. وفي نهاية عام ٢٠٠٢ بلغ عدد المنشآت الصناعية ٨٦٢ منشأة صناعية يعمل بها ٢٤٢٤٢ عاملاً.

مشروعات الشباب:

في إطار العناية المباشرة والمتواصلة من جانب جلالة السلطان المعظم بالشباب العماني واتاحة الفرص كاملة امامه للنهوض بقدراته واعداه ليقوم بدوره الوطني والأخذ بيده ليرتاد مجالات عمل غير تقليدية وتذليل صعوبات التشغيل الذاتي، يقوم كل من برنامج «سند» و«صندوق تنمية مشروعات الشباب» و«بنك التنمية العماني» بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئات المعنية الأخرى بمساعدة الشباب مالياً وفنياً من أجل اقامة مشروعاتهم الخاصة سواء من خلال قروض ميسرة أو من خلال المشاركة في رأس المال ليتمكنوا من بدء استثمارات صغيرة وقادرة على النمو والاستمرار في مختلف مجالات العمل المتاحة.

وبالفعل توفر مختلف المناطق الصناعية ورشاً وحاضنات وأماكن عمل ملائمة لمختلف المشروعات الشبابية لاستقطاب خريجي كليات التقنية ومعاهد التدريب المهني والراغبين من الشباب في بدء مشروعات تتمتع بكثير من التسهيلات التي تقدمها المناطق الصناعية المختلفة.

جدير بالذكر أن «صندوق تنمية مشروعات الشباب» الذي انشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٧٦ برأسمال مسجل ٢٥ مليون ريال عماني ورأسمال مصدر ٥,٣ مليون ريال عماني والذي بدأ نشاطه في يناير ١٩٩٩ يأخذ بأسلوب المشاركة في رأسمال المشروع ضماناً لنجاحه. وقد مؤل الصندوق ٢٦ مشروعاً في مختلف القطاعات وفي ٢ ابريل ٢٠٠٤ تمت الموافقة على تمويل ٨٢ مشروعاً آخر. ولزيادة كفاءة العمل في صندوق تنمية مشروعات الشباب ادخلت الجمعية العمومية للصندوق في اجتماعها غير العادي في ١٦ مارس ٢٠٠٤ تعديلات على النظام الأساسي للصندوق بما يتفق مع التعديلات في قانون الشركات التجارية واستحداث رأسمال مرخص يصل إلى ١٠ ملايين ريال عماني خلال السنوات الخمس القادمة.

تأهيل وتنمية قدرات

الشباب العماني للقيام

بدوره في مختلف مجالات

العمل.



وبالنسبة لبرنامج «سند» الذي انشئ بتوجيه من جلالة السلطان المعظم في عام ٢٠٠١ لمساندة المشروعات الفردية ومشروعات التشغيل الذاتي للشباب العماني وأتاحه المزيد من فرص العمل أمام الشباب العماني من خلال التعمين التدريجي والمدرّس لقطاعات متتابعة من قطاعات الأعمال التي يتم تدريب الشباب على ممارستها والاسهام في توفير الامكانيات المادية والفنية اللازمة لذلك. ولتفعيل برنامج سند على المستوى الوطني تم هذا العام إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لبرنامج سند برئاسة معالي وزير القوى العاملة وكذلك إعادة تشكيل لجنة سند بكل ولاية برئاسة الوالي وكذلك دمج لجنة سند للبادرات الفردية والتشغيل الذاتي مع اللجنة التنفيذية من أجل تنفيذ توصيات ندوتي تشغيل القوى العاملة الوطنية وتعمين مزيد من المهن في الولايات حسب الخطة المحددة لذلك. وتجدر الإشارة إلى إنه تم تعمين ٢٥ مهنة كما يجري تعمين مهنة بيع المواد الغذائية وتقصيل الملابس وفق برنامج زمني محدد وهي مهن تستوعب اعداداً كبيرة من الايدي العاملة ومعروف ان برنامج سند يشترط ان يكون التعمين كاملاً لتمويل المشروعات.

الثروة المعدنية :

يمتد قطاع المعادن من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني حيث تتمتع وتنوع الخامات المعدنية التي تتوفر في التربة العمانية من ناحية، وحيث تزداد أهمية هذا القطاع في الاسهام في تنويع مصادر الدخل القومي وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني من ناحية ثانية خاصة وأنه يرتبط ويتشابك مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التحويلية والتشييد والبناء وانشاء الطرق والموانئ وغيرها.

وفي حين عرف الإنسان العماني عمليات تعدين واستخراج النحاس قبل أكثر من خمسة آلاف عام ولا يزال يمارسها حتى الآن مستخدماً في ذلك اساليب وتقنيات حديثة، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تسمى إلى وضع صورة جيولوجية متكاملة ودقيقة لما تتركز به التربة العمانية من ثروات معدنية ثمينة وأشارك القطاع الخاص في استثمارات هذا القطاع الحيوي سواء من خلال توفير دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية للعديد من مواقع الخامات الواعدة، أو بتوفير مختبر متكامل لخدمة اغراض التعدين وكذلك تقديم التسهيلات المختلفة في مجال الاستكشاف والاستثمار. وفي هذا الاطار صدر قانون التعدين بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٧/٢٠٠٢ في ١٦/٤/٢٠٠٢ ليفتح المجال أمام انطلاقة كبيرة في هذا المجال، كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة وبدأ العمل الفعلي به خاصة في مجال دفع المشغولات الذهبية وفقاً للإجراءات التي ينظمها القانون.

وبالرغم من ان اسهام قطاع التعدين والمهاجر في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض نسبياً في عام ٢٠٠٢ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٢، الا ان صادرات المنتجات المعدنية في عام ٢٠٠٢ زادت بنسبة ١٨,٤٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣٤,٧ مليون ريال عماني، كما بلغت صادرات المعادن ومصنوعاتها خلال

العام الماضي ٤٠ مليون ريال عماني بزيادة ٢٢٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م. جدير بالذكر ان من أهم الخامات المعدنية التي تتوفر في السلطنة، الكروم، والحجر الجيري، والرخام، وصخور الزينة، والسليكا، والرصاص، والجبس، والحديد، والدولوميت، إلى جانب النحاس، والذهب التي اثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية لواقعها المكتشفة في كل من الفيزين بولاية الخابورة. وتتعاون السلطنة مع جهات عديدة في مجال استكشاف الثروات المعدنية من ابرزها وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) كما يتم استخدام اساليب حديثة ومتطورة في أعمال الاستكشاف والتقيب والتعدين وبما يحافظ على البيئة العمانية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

ومن ابرز البرامج الاستكشافية والدراسات الجيولوجية والتعدينية التي يجري تنفيذها هي دراسة خامات السليكا في المنطقة الوسطى، ودراسة تنمية صخور الزينة، ودراسة جدوى مشروع انتاج الملح في بر الحكمان والدراسات الجيولوجية في محافظة ظفار ومشروع خارطة ابراء الجيولوجية وغيرها.

غرفة تجارة وصناعة عمان:

تضطلع غرفة تجارة وصناعة عمان منذ انشائها في عام ١٩٧٣ بدور حيوي سواء في تجسيد مصالح القطاع الخاص ورجال الأعمال والتعبير عنها أو في الاسهام بنشاط متزايد في عمليات التنمية الاقتصادية بعوائنها المتعددة من خلال الشراكة العميقة والواسمة بين الحكومة والقطاع الخاص. ومما له دلالة عميقة ان جلالة السلطان المعظم اُشاد مرة أخرى «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة» ونشجع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى انشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة.

وبينما تبنت الغرفة تأسيس كلية مجاني وهي كلية خاصة تمنح درجة الدبلوم في علوم الإدارة والتجارة، فإنها - الغرفة - تُعنى كذلك بتنمية دور القطاع الخاص في مجال التدريب والتعمين وذلك من خلال أنشطة متعددة بما في ذلك انشاء لجنة للتدريب والتعمين كواحدة من اللجان الـ ١٥ المتخصصة لمباشرة نشاط الغرفة في المجالات المختلفة ومنها على سبيل المثال الاشتراك في الندوتين الأولى والثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية والعمل على تنفيذ توصياتها.

يتشكل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان بالانتخاب حيث يتم انتخاب ١٤ عضواً وتعيين ٧ اعضاء بمن فيهم الرئيس بمرسوم سلطاني. وتشارك المرأة العمانية في مجلس الإدارة الذي تشكل في عام ٢٠٠٢ ويستمر حتى عام ٢٠٠٦ بعضوتين من اعضائه. ويصل عدد منتسبي الغرفة إلى نحو ١١١ ألف منتسب.

وفي حين تسعى الغرفة إلى تطوير خدماتها التي توفرها لمنتسبيها عبر مقرها الرئيسي في مسقط ومن خلال فروعها الثماني في صلالة وصور والبريمي وابراء ونزوى وخصب وصحار وعبري وكذلك مكتبها في منطقة الرسيل الصناعية والرساتق، سواء باستكمال تجديد مباني الفروع أو بربط الفروع بالمقر الرئيسي بشبكة معلوماتية متكاملة وانشاء قواعد بيانات حديثة وتوفير بعض الخدمات عبر

البريد وشبكة الانترنت، فإن غرفة تجارة وصناعة عمان قامت بتحديث موقعها على شبكة المعلومات العالمية - الانترنت - وعنوانه

www.chamberoman.com

ليضم أكبر قدر من المعلومات الحديثة ذات الصلة بالاقتصاد العماني والتنمية وفرض الاستثمار والشركات العمانية وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ويزور الموقع نحو ١٤٥ ألف زائر شهرياً. وإلى جانب المكتب التجاري للغرفة في كل من جوهانسبيرج وتايبيه، توجد خطط لإنشاء مكاتب تجارية في الولايات المتحدة وايران وعدد من الدول الأخرى من أجل تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية بين السلطنة والدول الأخرى.

وفي إطار دور القطاع الخاص العماني كشريك أساسي في جهود التنمية، فإنه يتم تعمله من خلال الغرفة في العديد من اللجان الحكومية وفي معظم الوفود العمانية في زياراتها للخارج وكذلك في المحادثات التي تتم مع وفود زائرة للسلطنة وفي اللجان المشتركة مع الدول الأخرى. هذا فضلاً عما تقوم به مجالس رجال الأعمال المشتركة ووفود الغرفة إلى الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن غرفة تجارة وصناعة عمان تقوم بتنظيم بعض المعارض للمنتجات العمانية في الخارج كما تشارك في كثير من المعارض في الدول العربية والأجنبية وتنظيم بعضها في السلطنة، فإن الغرفة التي تشارك في أكثر من ٢٠ اتحاد وغرفة مشتركة عربية وأوروبية استضافت عدة اجتماعات وفعاليات خليجية وعربية بما في ذلك ندوات حول الاستثمار في السلطنة من أجل القاء مزيد من الضوء على الفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد العماني والتسهيلات المتاحة في هذا المجال.

وبينما تسعى غرفة تجارة وصناعة عمان إلى التعريف بالاقتصاد العماني من خلال طباعة ونشر القوانين المختلفة ذات الصلة بذلك، فإنها أصدرت الدليل التجاري (يضم أكثر من ٥٠٠ شركة ومؤسسة عمانية) والدليل الصناعي، والايوم الصناعي، ودليل المناطق الصناعية وهي متاحة لمن يطلبها، كما تصدر مجلة الغرفة وهي مجلة تصدر كل شهرين.

الثروة الزراعية

يعتبر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية من القطاعات الحيوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لارتباطهما بالأمن الغذائي من ناحية ولارتفاع اعداد العاملين فيها من ناحية ثانية، خاصة وأن أهمية هذا القطاع تتزايد من خلال ما يمكن أن يسهم به في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادر الدخل القومي في ظل التطوير المستمر له.

جدير بالذكر أن الزراعة والصيد وتربية الحيوانات هي المهن التي يعمل بها العدد الأكبر من العاملين العمانيين إذ يعمل في مهنة الزراعة أكثر من ١٠٣ آلاف مواطن وفي مهنة الصيد أكثر من ٣٠ ألف مواطن، ويصل عدد العاملين الوافدين في الزراعة والصيد إلى ٦٩٨٢٥ عاملاً في نهاية ابريل ٢٠٠٤ وهو يزيد بنسبة ٤,٤ ٪ عما كان عليه في نفس الشهر من عام ٢٠٠٣م.



يعتبر قطاع الزراعة من
القطاعات الحيوية على
الصعيدين الاقتصادي
والاجتماعي والذي يلتقى
كل الرعاية من الحكومة.

يسهم قطاع الزراعة والثروة السمكية بما قيمته ١٦٥ مليون ريال عماني في الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٢ بزيادة ١,٢٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م. وبلغت المساحة المحصولية في السلطنة ٧٢ ألف هكتار، كما بلغ عدد الحيازات الزراعية حوالي ١٠٠ ألف حيازة في العام الماضي ٢٠٠٢. اما الصادرات الزراعية والسمكية عمانية المنشأ فإنها بلغت ٨٩,٢ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٢م.

يسهم الإنتاج الزراعي في سد احتياجات البلاد من الغذاء إذ تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور والفواكه إلى ٩٢٪ ومن الخضروات ٦٤٪ وتسمى حكومة حضرة صاحب الجلالة إلى تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج لتحقيق زيادة الإنتاج وجودة الحاصلات المختلفة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار استعاد ٥٧٢١ مزارعاً خلال موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٤ من الخدمات الارشادية، كما تم توزيع ١٦,٥٠٠ شتلة من أجود أنواع المحصولات المحسنة، وارتفع عدد البيوت المحمية إلى أكثر من ١٥٠٠ بيت محمي عام ٢٠٠٢ حيث تقدم وزارة الزراعة والثروة السمكية دعماً مادياً لهذه البيوت، كما تدعم عمليات تنفيذ نظم الري الحديثة وقد استعاد منها ٣٦١ مزارعاً خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ بالإضافة إلى تطوير النظم الزراعية التقليدية في قرى ولايات صحار وعبري ومدحا، كما تم انشاء ٢٧ حائطا واقيا لحماية الاراضي الزراعية من الانجراف، فضلاً عن تنظيم ٤٥٣٧١ زيارة ميدانية لمزارع المواطنين ونحو ٨٠٠ محاضرة وندوة ارشادية وايام حقل وحلقات عمل في اطار برامج ومشروعات الارشاد الزراعي.

ونظراً للأهمية الخاصة بشجر النخيل حيث يوجد في السلطنة نحو ٨ ملايين نخلة، واستجابة لتوجيهات جلالة السلطان المعظم بالتركيز على «النخلة المفيدة» فإنه تم توزيع ١١٠ وحدات لاعداد وتجهيز وتمتية وتغليف التمور عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ وتوزيع ٢٩٢٥٨ فسيلة من أجود اصناف تمور المائدة من انتاج مختبر الزراعة النسيجية بمحطة البحوث الزراعية بجماح وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمور. كما تم اصدار مشروع النهوض بالحمضيات وتشكيل اللجنة الرئيسية واللجنة التنفيذية للمشروع وفرق العمل الفنية لتنفيذه في مارس ٢٠٠٤ ويهدف المشروع إلى النهوض بالحمضيات والحفاظ على الليمون العماني وحمايتها من الآفات وذلك ضمن برامج وقاية المزروعات من الآفات سواء عن طريق الرش الجوي أو المقاومة الحيوية وغيرها. وتقوم مراكز ومحطات البحوث الزراعية بدور حيوي في مجال تحسين وزيادة الإنتاج ومقاومة الآفات ووضع الحلول والتوصيات الارشادية المناسبة في المجالات الزراعية المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم سنوياً تنظيم مسابقة شهري الزراعة بين الولايات لاذكاء المنافسة بينها للمنايا بهذا القطاع الحيوي وقد فازت ولاية بهلاء بكأس حضرة صاحب الجلالة لمسابقة شهري الزراعة لعام ٢٠٠٣ وحصلت ولاية السوق على المركز الثاني وولاية شناس على المركز الثالث وولاية بديعة على المركز الرابع.

الثروة الحيوانية :

٢٠٠٣	١٩٩٩	الإنتاج	تحقق الثروة الحيوانية نمواً متواصلاً
٩٦٦٤ طن	٨٧٢٨ طن	لحوم حمراء	نتيجة للعناية البيطرية ودور البحوث والارشاد الحيواني وبرامج التحصين التي يتم تطبيقها إذ يصل عدد العيادات البيطرية إلى ٦٠ عيادة بالإضافة إلى العيادات الخاصة. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي ١٨٤٢٣٠٠ رأس في عام ٢٠٠٣
١٦٣ مليون بيضة	١٠٩ مليون بيضة	بيض المائدة	ويوضح الجدول التالي الزيادة في الإنتاج بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣.
٤٤٠٣٢ طن	١٠٤٨١ طن	الحليب	وبينما يعطي قانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٨ في ٢١/١/٢٠٠٣ دفعة قوية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمراعي الطبيعية في محافظة ظفار فإنه يتم الآن تنفيذ مشروع خفض اعداد الابل الذي يهدف إلى خفض اعداد الابل بمقدار ٤٩٣٨١ رأساً في محافظة ظفار وذلك من أجل تحقيق التوازن بين طاقة المراعي واعداد الأبل في مناطق محددة في محافظة ظفار وحماية المراعي من التدهور والرعي الجائر. وقد بدأ تنفيذ المشروع في أول يوليو ٢٠٠٣ بعد اتمام مشروع حصر وترقيم الأبل، ويتم تسويق الأبل الزائدة في السوق المحلي والتصدير للخارج.
١٤٤٧٣ طن	٧٤٨٩ طن	لحوم الدواجن	

الثروة السمكية في
السلطنة إحدى الموارد
الهامة للاقتصاد العماني.



الثروة السمكية :

تعتبر مهنة صيد الاسماك من أقدم المهن في السلطنة حيث تتوفر شواطئ طويلة غنية بأنواع عديدة من الاسماك. وفي حين يعمل نحو ٢٠ ألف شخص في مهنة الصيد فإن حجم الانتاج السمكي بلغ في عام ٢٠٠٢ أكثر من ١٤٢ ألف طن، كما بلغت قيمة مساهمة قطاع الاسماك في الناتج المحلي الاجمالي ٦, ٥٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبتها ٨, ٢٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م.

تسعى استراتيجية تطوير قطاع الثروة السمكية إلى استكمال البنية الأساسية وتدريب اعداد كافية من الكوادر الوطنية للعمل في مختلف التخصصات، وتكوين قاعدة بيانات سمكية حديثة ومتكاملة مع تفعيل قواعد الرقابة لضمان جودة الانتاج والحفاظ على سمعة الاسماك العمانية داخليا وخارجياً.

وفي هذا الاطار يجري انشاء معهدين للتدريب السمكي في الخابورة وصلالة، وانشاء مركز للاستزراع السمكي يكتمل خلال العام ٢٠٠٥م، كما يجري العمل في موانئ الصيد البحري في كل من الأشخرة، وليما في محافظة مسندم، وصحار بالإضافة إلى إدخال جيل جديد من السفن ذات الحجم المتوسط لتمكين الشباب العماني من العمل في هذا المجال من خلال مشروع سفن الشباب. كما تجرى دراسات بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس لاكتثار انواع معينة من الاسماك كالروبيان والصفيلج. وتجدر الاشارة إلى إنه تم اصدار لائحة الاستزراع السمكي وضبط جودة الاسماك المستزرعة بموجب قرار وزاري هذا العام ٢٠٠٤، وقد أكدت اللائحة على مراعاة مصالح الصيادين الحرفيين وعلى حماية البيئة والمياه والثروة السمكية العمانية كذلك.

وفي حين تشجع الحكومة الشباب على العمل في مجال الصيد وتقديم القروض الميسرة لدعمهم وتيسير تملك سفن الشباب، فإنها تشجع القطاع الخاص العماني على الاستثمار في مجالات عديدة ذات علاقة بهذا المجال منها على سبيل المثال خدمات موانئ الصيد ومعدات الصيد ومصانع الثلج والورش البحرية وغيرها. كما تقوم شركة الاسماك العمانية التي تملك سفناً مجهزة بمعدات حديثة ووحدات تبريد بدور حيوي إلى جانب اساطيل الصيد التجاري التي يجري العمل على تمهينها مع نهاية العام القادم ٢٠٠٥م ويقدر المخزون السمكي للسلطنة بأكثر من ٤٧ مليون طن.

الموارد المائية :

تقع السلطنة كما هو معروف في حزام المناطق الجافة، ونظراً للطبيعة الجغرافية لها، فإنه يتم الاعتماد على المياه الجوفية ومياه الامطار المحدودة في الوفاء بالجزء الأكبر ٦٥٪ من الاحتياجات للمياه بالنسبة لمختلف القطاعات. كما كان ضرورياً اللجوء إلى عمليات تحلية المياه في مناطق مختلفة من السلطنة مع السعي في نفس الوقت إلى اكتشاف المزيد من مخزونات المياه الجوفية تمهيداً لاستغلالها كذلك.

حظيت مسألة المياه باهتمام كبير ومتواصل من جانب جلالة السلطان قابوس المعظم حيث أكد جلالته على «إنه في فترة من الفترات في السنوات الماضية كان هناك اسراف كبير في مسألة المياه.. الحمد لله هناك مخزونات مياه. كما تعلمون اكتشفت

في مناطق عدة من عمان منها المخزون المائي في المنطقة الشرقية وفي منطقة الظاهرة وفي النجد بمحافظة ظفار لكن علينا ان نحسن استغلال هذه الثروة المائية.

احواض المياه الجوفية ،

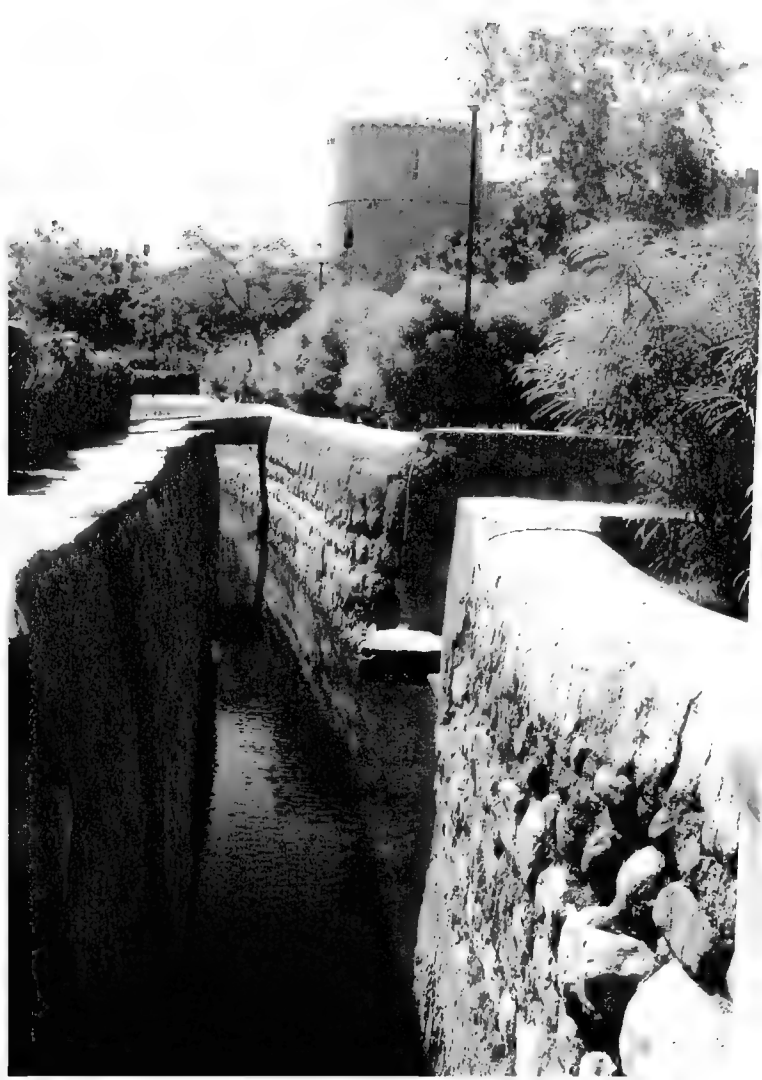
وفي الوقت الذي يتم فيه استكمال قاعدة البيانات المتكاملة حول مصادر المياه في السلطنة، فقد انخرت الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية. ففي الثالث من مايو ٢٠٠٢ تم افتتاح المرحلة الأولى من حوض المسرات الذي يوفر الاحتياجات المائية من مياه الشرب الصالحة لحوالي ١١٥ ألف نسمة في ولايات عبري وضنك وينقل كما بدأ العمل في ابريل ٢٠٠٤ في توصيل انابيب شبكات المياه إلى المنازل في الولايات الثلاث. وفي ٢٠٠٤/٧/٤ تم افتتاح مشروع امدادات مياه حوض رمال الشرقية الذي يستفيد منه نحو ٧٩ ألف نسمة في ولايات جعلان بني بوعلی وجعلان بني بوحسن ونيابة الأشخرة وولاية الكامل والولاية وذلك عبر خطين رئيسيين بطول حوالي ١٥٥ كيلومتر وبأقطار تتراوح بين ٢٠٠ ملم و ٨٠٠ ملم بالإضافة إلى التجهيزات الأخرى من آبار ومضخات وآبار مراقبة وخزانات ارضية وابراج مياه علوية و ١١ محطة لتزويد ناقلات المياه ونظام للتحكم الآلي لحقول الآبار ومختبر لفحص المياه، وقد تم الانتهاء من شبكة توزيع المياه للمنازل بطول يتجاوز ٥٠٠ كيلومتر في الكامل والولاية وقلج المشايخ وجعلان بني بوحسن ويعجري استكمال الشبكة في جعلان بني بوعلی ونيابة الأشخرة. جدير بالذكر انه تجري دراسة احواض المياه الجوفية في النجد ووادي رونب تمهيداً لاستغلالها في ضوء دراسة الجدوى وتحليلات المياه والخطة المحددة في هذا المجال.

وفي حين تبذل جهود عديدة لاكتشاف مزيد من مخزونات المياه الجوفية فانه يتم انشاء محطات مراقبة مائية لقياس معدلات هطول الأمطار وتدفقات المياه في الودية ومناسيب المياه الجوفية وقد تم تركيب ١٨ محطة تعمل بنظام المراقبة عن بعد بالإضافة إلى ٢٢٠ محطة آلية و ٨٦ محطة يدوية حيث يتم تطوير هذه المحطات بشكل متواصل وباحدث التقنيات لزيادة كفاءتها. وتنتشر محطات المراقبة المائية في مختلف مناطق السلطنة ويوجد بعضها في المناطق الوعرة وفي الجبال لتوفير بيانات متكاملة.

الافلاج والآبار والسدود ،

تمثل الأفلاج العمانية منذ أقدم العصور شبكة كبيرة ومتكاملة للري ونقل المياه من قمم الجبال ويطون الأودية إلى مسافات طويلة ليستعملها العمانيون في مختلف الاستخدامات بشكل دائم وعلى مدار العام حسب تدفقها وحجم المياه فيها والذي يتأثر بمنسوب المياه الجوفية، ومعدلات هطول الامطار والجاذبية الارضية ومعدلات الاستهلاك كذلك وهو ما يؤثر على نوعية المياه وقوة تدفقها.

والأفلاج العمانية هي قنوات مائية ذات مسارات محددة وثابتة منذ القدم، وتتوزع عمقاً واتساعاً ونوعية مياه وفترات تدفق أيضاً. وقد وضع العمانيون منذ قرون عديدة قواعد ثابتة ومنظمة لكيفية استغلال مياه الافلاج ومراعاة عدالة الانتفاع



بمبائها بين السكان وهي قواعد لا تزال تلقى الاحترام ويتم الالتزام بها مع انها قواعد عرفية ولكنها ترسخت مع مرور الزمن.

وبينما يوجد بالسلطنة ٤١١٢ فلجاً منها ٣٠١٧ فلجاً حياً، فإنه تتم عملية صيانة الأفلاج وفق خطط محددة تأخذ في اعتبارها عوامل عديدة إذ تهدف عمليات الصيانة إلى زيادة مناسيب المياه وضمان استقرار الوضع المائي وبناء سواعد جديدة واحواض تجميع وغيرها، وفي هذا الإطار تم تنفيذ ٥٤ مشروعاً لصيانة الأفلاج هذا العام ٢٠٠٤ في مختلف مناطق السلطنة، كما يتم تنفيذ ٥٨ مشروعاً لحفر آبار مساعدة للأفلاج في مختلف المناطق.

تخضع عمليات حفر الآبار الجديدة إلى شروط يحددها قانون حماية الثروة المائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٩/٢٠٠٠ واللائحة التنفيذية له، وعادة يتم اصدار تراخيص من وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه بشأن حفر آبار جديدة أو تعميق أو استبدال آبار قائمة أو تركيب مضخات عليها أو صيانتها. ويوجد في السلطنة نحو ١٢٧ ألف بئر موزعة على ١٢٨ مستجماً مائياً وذلك وفق نتائج مشروع حصر الآبار الذي تم تنفيذه في تسعينات القرن الماضي.

وبالنسبة للسدود فإنه توجد في السلطنة ثلاثة أنواع من السدود هي سدود التغذية الجوفية وعددها ١٩ سداً، وسدود التخزين السطحي وعددها ٤٠ سداً، وسدود الحماية ويوجد منها سد واحد في خور الرصاع بولاية صور. وتجرى عمليات صيانة منتظمة لهذه السدود وفق الخطط والاولويات المحددة لذلك.

استخدام الطاقة المتجددة :

تتمتع السلطنة بجو صحو مشمس على مدار العام ورياح موسمية يمكن استخدامها كمصدر لتوليد الطاقة اللازمة لتشغيل بعض المشروعات، خاصة وان الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تتميز بأنها طاقة متجددة من ناحية وغير ضارة بالبيئة من ناحية أخرى.

وبالفعل تم استخدام الطاقة الشمسية في محطة تحلية المياه في «هيلة الرাকে» بولاية ثمرت، كما استخدمت طاقة الرياح في تشغيل مضخة المياه الخاصة بها. كما تم استخدام الطاقة الشمسية في مشروعات الانارة في بعض المناطق النائية خاصة في شمال الباطنة، وكذلك في تشغيل محطات تقوية البث الاذاعي والتلفزيوني المنتشرة في مواقع عديدة بعضها مناطق وعرة، بالإضافة إلى استخدامها في تشغيل عدادات مواقف السيارات وهي نماذج ناجحة يتم التوسع في تطبيقاتها تدريجياً.

السياحة :

في الوقت الذي يمثل فيه المرسوم السلطاني رقم ٦١/٢٠٠٤ بإنشاء وزارة للسياحة وتعيين راجحة بنت عبدالأمير بن علي وزيراً للسياحة في ٩/٦/٢٠٠٤ تتويجاً لجهود عديدة ومتواصلة خلال السنوات الأخيرة لتطوير قطاع السياحة في السلطنة، فإنه يمثل كذلك خطوة أخرى بالغة الدلالة لدخول الاقتصاد العماني مرحلة التنويع الواسع لمصادر الدخل القومي والقدرة على استثمار مختلف الامكانات المتوفرة له من

(فلج دارس) في ولاية نزوى
تمودج للمصادر المائية
الطبيعية التي تتميز بها
السلطنة.



يحرص الزوار على زيارة
معالم السلطنة الدينية
(جامع السلطان قابوس
الأكبر).

ناحية والاسهام النشط للمرأة العمانية في هذا المجال ومن موقع وزير السياحة من ناحية ثانية.

وفي حين تتمتع سلطنة عمان بمقومات سياحية عديدة ومتميزة سواء كانت مقومات تاريخية وأثرية كالثقافة والحصون والمساجد الاثرية التي يزيد عددها عن ٥٥٠ معلماً في مختلف المناطق والمحافظات، أو مقومات طبيعية تتمثل في تنوع المناخ وتوفر مختلف البيئات الطبيعية، والشواطئ الجميلة الممتدة لأكثر من ١٧٠٠ كيلومتر وما تزخر به من سياحة الفوص والمغامرة والمشي وتسلق الجبال والمنتجعات السياحية الحديثة وسياحة المهرجانات والمؤتمرات ومراكز التسوق الحديثة وغيرها، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تسعى إلى النهوض بقطاع السياحة بشكل ملموس وهو ما حدث في إطار خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠٥/٢٠١٠) من أجل استثمار إمكانات السلطنة في هذا المجال وزيادة اسهام هذا القطاع في التنمية الوطنية وتويع مصادر الدخل القومي وذلك تمشياً مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م.

وقد حدد حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم رؤية متكاملة في هذا المجال تركز على التركيز على الجوانب الايجابية للسياحة والتأكيد على «ضرورة منح السياحة أولوية في برامج التنمية المستقبلية. فهذا القطاع يتميز بإمكانيات كبيرة للنمو والاسهام الفعال في تحقيق التويع الاقتصادي لما يزخر به هذا البلد العزيز من مقومات سياحية تتمثل في التراث التاريخي والطبيعة المتنوعة والبيئة الفنية والفنون

التنوع في الحياة الطبيعية
في السلطنة توفر مقومات
وانشطة سياحية متميزة.





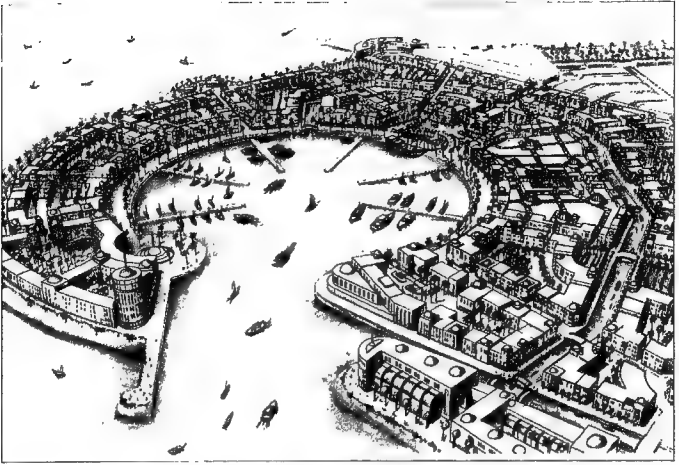


توفير خدمات فندقية في
مختلف مناطق السلطنة
لخدمة السياحة.

والصناعات الشعبية بالإضافة إلى الأمن والاستقرار والروح السمة للمواطن العماني.. «ومن هذا المنطلق ينبغي اعداد استراتيجية جديدة لتطوير هذا القطاع لتمكينه من الوقوف على قدميه في سوق عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة والمرونة والتطوير».

وفي حين تعطي وزارة السياحة دفعة قوية وزخماً للجهود المبذولة للنهوض بقطاع السياحة، فإنها تتطلق من ارضية واسعة تم اعدادها خلال الفترة الماضية من خلال اصدار قانون السياحة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٣ والذي بموجبه تم انشاء اللجنة الوطنية للسياحة وصندوق تنمية السياحة، واصدار قانون حق الانتفاع بالاراضي السياحية الذي يتضمن تسهيلات عديدة للاستثمار في المشروعات السياحية حيث يجيز القانون الانتفاع بالاراضي لمدة خمسين عاماً قابلة للتجديد ويعطي فترة سماح مدتها ٥ سنوات من تاريخ الحصول على الأرض لدفع رسوم حق الانتفاع.

وإلى جانب تعزيز البنية التحتية لقطاع السياحة عبر انشاء المشاريع الايوائية والخدمية حيث بلغ عدد الفنادق والشقق الفندقية في السلطنة ١٢٤ فندقاً وشقة فندقية تضم ٦٠٧٨ غرفة في نهاية عام ٢٠٠٢ وبلغ عدد السائحين القادمين إلى السلطنة ١,١١٢,٢٩١ سائحاً خلال عام ٢٠٠٢ قسواً ٦٢٧,٩٦٤ ليلة وبلغت جملة انفاقهم نحو ٩٢ مليون ريال عماني، فإنه يجري التركيز كذلك على المشروعات السياحية الكبيرة وذات المائد الاقتصادي والسياحي الكبير مثل مشروع «بر الجصة» ومشروع «السوادي» ومشروع «الموج» الذي يتكلف نحو ٢١٠ ملايين ريال عماني وسيتم



رسم تصميمي لحارة
المرسى ضمن مشروع الموح
السياحي على ساحل
العذبية (مسقط).

تشيدته على مساحة مليوني متر مربع بالعذبية في محافظة مسقط. كما يتم تحديد مناطق سياحية تتمتع بمقومات الجذب السياحي المختلفة وطرحها للاستثمار المحلي والاجنبي ومنها منطقة رأس الحد في صور، ومنطقة السيفة الساحلية بمحافظة مسقط، ومنطقة حيوت بولاية خصب بمحافظة مسندم ومنطقة الدهاريز بولاية صلالة مع توفير مختلف التسهيلات بما في ذلك التصاريح والموافقات اللازمة لتسهيل الاستثمار فيها.

وبينما يجري العمل في ثلاثة فنادق في خصب ودبا ومصيرة وبيوت الشباب في كل من الأشخرة بالمنطقة الشرقية وصحتوت بمحافظة ظفار، فإنه تم افتتاح المشي الجبلي بمرتفعات الوادي الكبير هذا العام، كما يتم تطوير كهف الهوتة بولاية الحمراء، وتطوير البرك المائية بولاية وادي بني خالد بالمنطقة الشرقية، ومشروع الخدمات السياحية بالمفسيل وخور روري بمحافظة ظفار بالإضافة إلى عدد من مشروعات السياحة البيئية في الجبل الأخضر ومحمية المها بجعلوني ومحمية السليل بالكامل والواي ومنطقة دريات بمحافظة ظفار.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاستعانة بخبرات دولية متخصصة وذلك بالتعاون مع مؤسسة (IDI) الايرلندية، كما تم تجديد اتفاقية إدارة الاكاديمية السياحية مع النمسا لمدة عام آخر اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٤ وتقوم الاكاديمية العمانية للسياحة والضيافة بتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في قطاع السياحة ويدرس بها أكثر من ٢٥٠ طالباً وطالبة.

تستقطب الحياة في الهادية
والصحاري العمانية اهتمام
السائح الذي يلقي كل
الترحاب



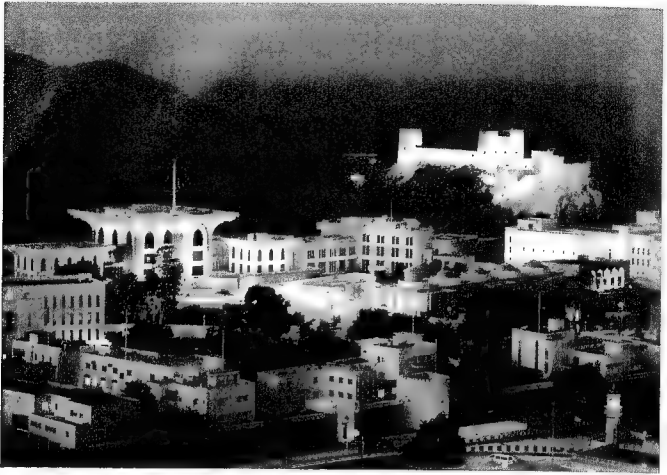


أحد أبراج (حصن الحزم)
بولاية الرستاق بعد
الترميم حيث تحرص
الدولة على ترميم القلاع
والحصون والمحافظة
عليها.

وفي إطار تنشيط السياحة الداخلية واستثمار المقومات السياحية في مختلف مناطق السلطنة لتحقيق التوازن الاقليمي في التنمية السياحية، فإنه يجري تطوير عدد من القلاع والحصون مثل قلعة نزوى وحصن جبرين وحصن الحزم وقلعة نخل وحصن خصب، وتنفيذ مشروعات في مختلف مناطق السلطنة بالإضافة إلى انشاء مراكز للمعلومات السياحية بمطار السيب الدولي والمنافذ الحدودية البرية، وتركيب اللوحات الارشادية بالمناطق السياحية واعداد خرائط سياحية لمختلف مناطق السلطنة لجعلها في متناول الجميع.

من جانب آخر يجري الاهتمام بالملتقيات السياحية والفعاليات الثقافية حيث يتم تنظيم العديد من الفعاليات على مسرح حصن الفليج ببركاء بالتنسيق مع جهات خليجية وعربية ودولية، كما سيتم الانتهاء من انشاء مسرح صلالة الذي يتسع لأكثر من سبعة آلاف شخص تقريباً، وبترافق ذلك مع خطة ترويج وتسويق سياحي تضمنت الاشتراك في ١٧ معرضاً وملتقى سياحياً عالمياً هذا العام بالتعاون مع القطاع الخاص شملت الاتحاد الاوروبي واليابان وروسيا وبعض دول مجلس التعاون واستراليا وكذلك افتتاح مكاتب تمثيل سياحي في عدد من الدول الاوروبية واليابان، والاتفاق في يونيو ٢٠٠٤ مع شركة «فيوجن» لتمثيل السياحة العمانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويفضل هذه الجهود تنطلق السياحة العمانية بخطى ثابتة لتصبح قطاعاً اقتصادياً هاماً ومؤثراً يمثل اضافة للاقتصاد العماني.



مسقط.. المدينة العامرة :

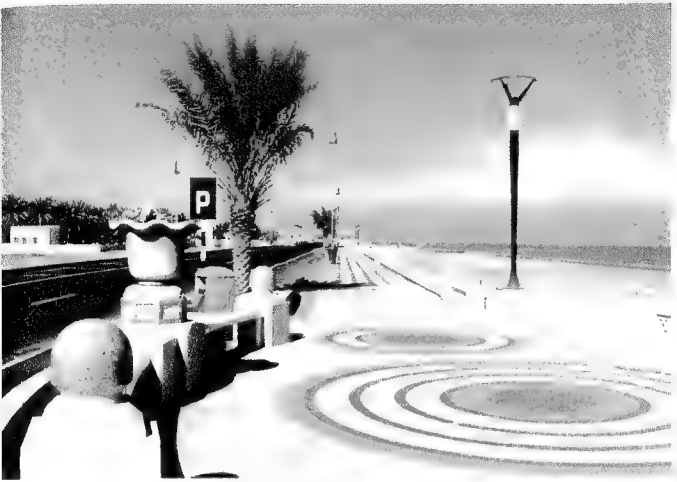
مدينة مسقط ذات التاريخ

التليد والحاضر الشرق

تتسامى عند المساء.

تتمتع مسقط، المدينة والمحافظة، بطابع خاص ومميز لما تزخر به من مقومات تاريخية وتراثية وعمرانية وسياحية، ولما تشهده من تطور متواصل وملمس في خدماتها على نحو جعل منها مدينة عصرية متألقة تشع بعبق التاريخ المماني العريق. ولعل ما يميز مدينة مسقط انها بجمالها ونظافتها ودقة ملامحها وتفاصيلها المرسومة بعناية، تترك انطباعاً لا يُمحى في ذاكرة زائريها والمقيمين فيها. ولذا فإنها تستقطب اعداداً متزايدة عاماً بعد عام لزيارتها أو للمشاركة في مهرجانها السنوي الذي أصبح من أهم المهرجانات المميزة على مستوى المنطقة. وبينما تميز مهرجان مسقط ٢٠٠٤ بتنوع وثراء فعالياته التي صممت لتتجاوز مع اهتمامات كل أفراد الاسرة من ناحية وبمشاركة عربية واجنبية واسعة من ناحية ثانية، فإنه استطاع خلال فترته التي امتدت من ١٩ يناير حتى ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ ان يستقطب ١٤٢٥،٧١٥ زائراً.

جدير بالذكر ان مسقط استطاعت عبر تخطيط دقيق ودؤوب ان تحافظ على طابعها المماني المميز، وان توفر في نفس الوقت افضل مستويات الخدمات والراحة التي يمكن ان تقدمها مدينة عصرية للمقيمين بها وزائريها مما جعلها موقفاً سياحياً جذاباً ومتكاملاً على مدار العام. وبينما حصلت مسقط على لقب أجمل مدينة عربية، وعلى جائزة منظمة المدن العربية أكثر من مرة وذلك بالنسبة لتمييز مبنى وزارة الخارجية، ومبنى بلدية مسقط، فإن بلدية مسقط فازت بالجائزة الأولى للمنظمة العربية للتنمية الإدارية على تجربتها المتميزة في مجال خدمات النظافة العامة، كما فازت في نفس العام بجائزة أفضل تجارب



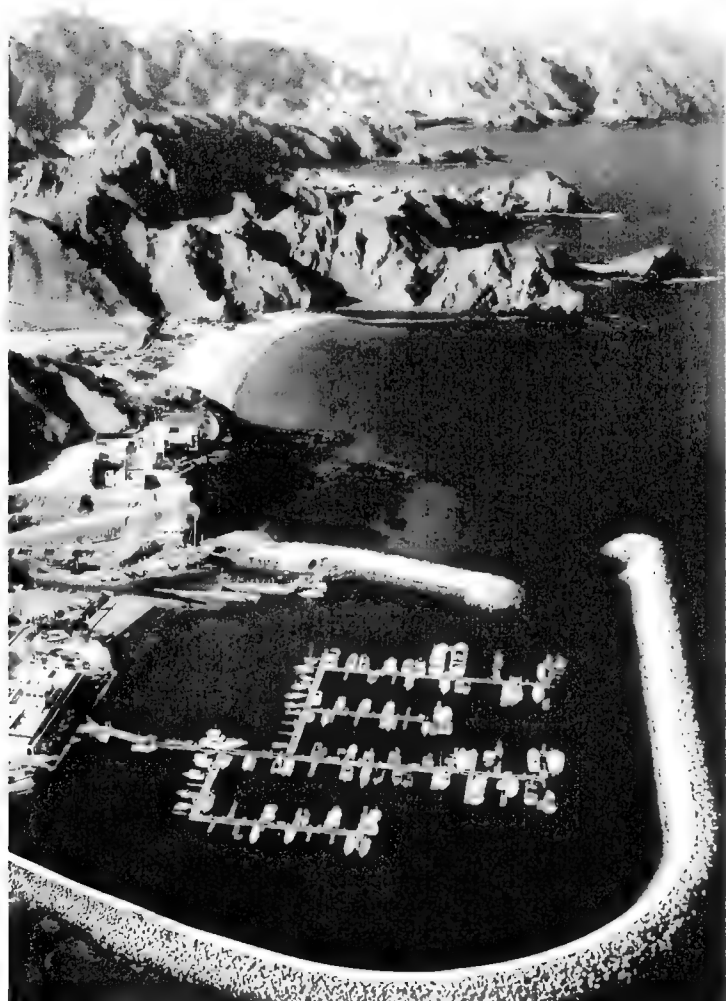
يعد الطريق البحري في ولاية السيب من المشاريع الحديثة لشبكة الطرق ذات المواصفات العالية.

الخدمات والتظافة المقدمة للجمهور على مستوى العالم والتي اعلنت عنها الدائرة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في العام الماضي ٢٠٠٣، وهو ما يكرس مكانة مسقط ويميز طابعها السياحي. وفي حين تضم مسقط العديد من مراكز التسوق الضخمة والمراكز التجارية الحديثة، إلى جانب سوق مطرح الشعبي الذي يتم تطويره حالياً، فإنه يتبوأها العديد من الفنادق رفيعة المستوى وفي مقدمتها فندق قصر البستان الذي حصل على أكثر من جائزة عالمية، بالإضافة إلى مواقع الترفيه والحدائق العامة مثل حديقة القرم الطبيعية، وحديقة شاطئ كلبوه، وحديقة العمارات، وشاطئ الروضة، والبحيرة الصناعية بوادي البعاص بالسيب، بالإضافة إلى المشى الجبلي بالوادي الكبير، والمسار الجبلي بين مطرح وريام، ومشروع منتزه هوية نجم الساحلي بقریات.

وفي إطار التطوير المستمر للخدمات تم انجاز العديد من مشروعات الطرق والتجميل وتعزيز شبكة الجسور العلوية والطرق المرتبطة بها لتسهيل حركة المرور، وفي هذا المجال يتم على سبيل المثال تنفيذ مشروع ربط مرتفعات بوشر بالخوير، وإعادة تطوير وتخطيط مسقط القديمة، ورصف طرق داخلية تزيد اطوالها على ١٦٠ كيلومتر، بالإضافة إلى تطوير الطريق البحري (الصاروج القرم) وازدواجية طريق (الموالح، الخوض، المعبيلة الجنوبية)، والمرحلة الثانية من الطريق الساحلي بالسيب وانشاء جسر علوي وتقاطعات بالخوض بالإضافة إلى مشروعات التجميل والتشجير الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى إنه بدأ العمل في انشاء أول ملعب للجولف في مسقط بتكلفة ٢٠ مليون ريال عماني ويضم عدداً من الفيلات السكنية الفاخرة ونادياً للجولف ونادياً صعباً وملاعب تنس وبرك للسباحة ومطاعم باعتبارها مشروعاً سياحياً متكاملأ.

(نادي بندر الروضة)
البحري في مسقط أحد
المرافق السياحية.





لقطة من حفل افتتاح
مهرجان الخريف في
صلاية.

الخريف في محافظة ظفار

تتسم محافظة ظفار بالثراء في مقوماتها السياحية والاقتصادية والتنوع والتفرد في مناخها الذي يجعل منها منطقة جذب سياحية تصل إلى ذروتها في موسم الخريف من كل عام. ففي خلال موسم الخريف الذي يمتد من منتصف شهر يونيو إلى منتصف شهر سبتمبر تتحول محافظة ظفار بسهولها وجبالها ووديانها إلى مصيف متميز. وعلى عكس حرارة الصيف الشديدة من حولها، فإن مناخ محافظة ظفار يتميز ليس فقط بدرجة الحرارة التي لا تزيد كثير على ٢٢ درجة مئوية، ولكن أيضاً بالنسيم المنعش، والرياح الخفيف وبساط الخضرة الذي يمتد ليطفي الجبال والسهول والوديان في مختلف أنحاء محافظة ظفار.

وعلى امتداد السنوات الماضية تم توسيع وتطوير البنية الأساسية السياحية في محافظة ظفار من خلال إنشاء العديد من الفنادق والشقق الفندقية القادرة على استيعاب السياحة العائلية المتزايدة خاصة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن داخل السلطنة كذلك. وإلى جانب تطوير المرافق الخدمية في المواقع السياحية وعلى الشواطئ وفي الجبل بما يحقق المزيد من الترويج للسياحة التاريخية والثقافية والترفيهية، فإن مهرجان الخريف الذي بدأ هذا العام في ١٥ يوليو على المسرح الرئيسي بالمركز البلدي الترفيهي حقق نقلة نوعية ملموسة سواء من خلال فعالياته العديدة والمتنوعة أو من خلال توسيع وزيادة مواقع المهرجان الذي استمر على مدى ٤٨ يوماً وهو ما أدى إلى جذب المزيد من الرواد من داخل السلطنة وخارجها. وفي إطار النهضة الشاملة التي تشهدها محافظة ظفار في كل المجالات، فإنه تم تنفيذ العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية بما في ذلك استكمال تجهيز

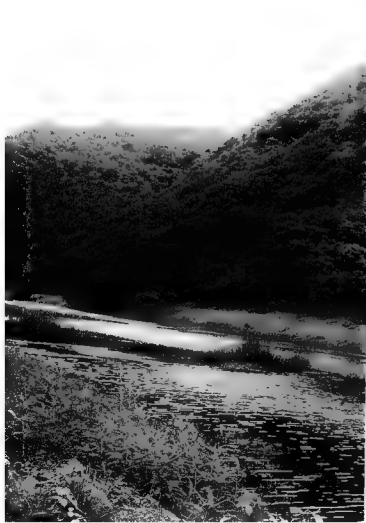


وتطوير مرافق المركز البلدي الترفيهي والمسرح الرئيسي فيه، وإضافة قاعة للمعارض والانتهاء من تشييد وتجهيز مسرح صلالة، وإضافة مرافق عامة في المنسبل وسهل آتين ومنطقة حمير، وكذلك تشجير العديد من المواقع والحدائق العامة، والعناية بمواقع العيون الطبيعية. جدير بالذكر أنه إلى جانب إنجاز مشروع العنونة والترقيم لمدينة صلالة ومشروع المصلح البلدي الأثري بصلالة، فإنه تم الانتهاء من رصف الطرق الداخلية في شليم والشويمية ومطاقة ومرباط وضلكوت ورخيوت، وصاللة، وإنارة الشوارع بنبابة المزيونة وشق طريق جيلوب/جيجات. كما تم الانتهاء من مشروع إنارة طريق صلالة/حريط وأزدواجية شارع السلطان قابوس - المرحلة الأولى - والطريق الدائري بين دوار السمادة ودوار آتين وغير ذلك من المشروعات التي تغدو المواطن العماني.

وبينما يجري تطوير ميناء الحاويات في صلالة ومنطقة التجارة الحرة، فإن توصيل خط أنابيب الغاز الطبيعي إلى صلالة هذا العام وافتتاح محطة كهرباء صلالة في يناير ٢٠٠٤ يعطي دفعة كبيرة لمختلف المشروعات الصناعية لتسهم الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية والتجارة والسياحة في تحقيق المزيد من الازدهار لمحافظة ظفار وللإقتصاد العماني ككل. وفي حين يتحول مهرجان خريف صلالة إلى واحد من ضمن أكثر المهرجانات جذباً في المنطقة حيث يتزايد الاقبال عليه عاماً بعد آخر من داخل السلطنة ومن العديد من الدول الخليجية والعربية والأجنبية، فإن استكمال البنية الأساسية للسياحة في محافظة ظفار وإدراج العديد من المواقع السياحية فيها إلى قائمة التراث العالمي مثل خور زوري، ومواقع طريق اللبان، والبليد، وشصر، ووادي دوكة وغيرها يدعم جهود تشييد السياحة في محافظة ظفار وفي بقية مناطق السلطنة.

تنتشر عيون المياه الطبيعية في جبال محافظة ظفار لترسم لوحة أخرى من جمال الطبيعة.

وادي دربات في محافظة ظفار أثناء موسم الخريف (الصيف).





الجامعة
الاسلامية
بمدينة
الرياض

عندما اشرفت شمس النهضة المباركة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، بدأت مرحلة جديدة ومجيدة في حياة الوطن والمواطن على هذه الأرض الطليعة، وهي مرحلة تركزت على وضع المواطن في مركز الاهتمام وعلى رأس الأولويات، ثقة في قدراته، وبقينا بأنه صاحب الحق وهدف التنمية ووسيلتها كذلك. ليس فقط لأن الأمم «لا تبنى إلا بسواعد أبنائها»، ولكن أيضاً لأن المواطن هو أعلى ثروات الوطن وأن التنمية البشرية هي الطريق لبناء الحاضر والمستقبل.

لم يكن الأمر شعاراً يرفع، ولكنه كان - ولا يزال - استراتيجية متكاملة وضعها جلالة السلطان قابوس المعظم، وبدأ تنفيذها منذ اليوم الأول لمسيرة النهضة المباركة عبر تأكيد حق المواطنة، ومبدأ المساواة، واتاحة الفرصة كاملة لكل الطاقات العمانية - بما في ذلك المرأة العمانية - لأن تشارك بقدر طاقاتها في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية.

وفي هذه الاستراتيجية الواضحة والطموحة صبت كل الجهود للنهوض بالمواطن العماني، اقتصادياً وصحياً وثقافياً وتعليمياً لتمكينه من القيام بدوره ومسؤوليته كشريك للحكومة. ومما له دلالة عميقة في هذا المجال تأكيد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان في ٢١/١٠/٢٠٠٣ «إننا نولي أهمية كبرى في سياستنا الداخلية منذ بدء النهضة المباركة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها بما يمكنها من خدمة المجتمع ورفع شأن الوطن ومن أجل ذلك فإننا نقدر الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة المختلفة في هذا المجال. كما نشيد بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصل المهارات واعداد الكوادر العمانية المؤهلة.. فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليماً وتدريباً وتوظيفاً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي نسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

التربية والتعليم :

شهد قطاع التربية والتعليم نقلة نوعية وكمية ضخمة على امتداد السنوات الأربع والثلاثين الماضية وهو ما جاء ثمرة لرعاية جلالة السلطان المفدى للتعليم باعتباره مفتاحاً أساسياً لبناء المواطن العماني الواعي والقادر على القيام بدوره ومسؤوليته حيال ذاته وحيال مجتمعه، وفي حين تم ربط التعليم في مناهجه وأساسياته وأهدافه بثقافة الأمة وحضارتها وموروثها التاريخي، فإنه تم ربطه كذلك بمناهج العصر وادواته وتقنياته وهو ما يجري تطبيقه بالنسبة للمناهج، واعداد المعلم، وأدوات التعليم ومختلف مكونات العملية التعليمية وتم قطع شوط طويل فيه.

جدير بالذكر أن منظومة التعليم في السلطنة والتي تمتد إلى كل مجتمع سكاني مهما كان صغيراً أو نائياً تضم ١٠٢٢ مدرسة حكومية منها ٣٦٦ مدرسة للبنين و٣٥٥ مدرسة للبنات و٣٠١ مدرسة مختلطة وبلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية إلى ٥٧٦٤٧٢ طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ منهم

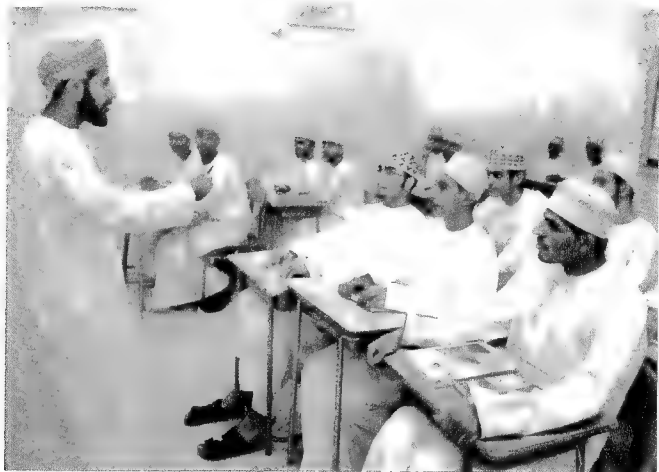
(صفحة ١٧٦، ١٧٧)

(جامعة السلطان قابوس)

منارة للعلم ومنهل للعطاء

وقمة الهرم التعليمي

بالسلطنة.



نقطة نومية يشهدا قطاع
التعليم والممتد الى كل ربوع
السلطنة.

٢٧٩١٨٠ طالبة، وبلغ عدد المدارس الخاصة ١٢٩ مدرسة تضم ٢٢٥٥٣ طالباً وطالبة منهم ١٠٢١٣ طالبة. كما توجد ٢ مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة وعدد من مدارس الجاليات الأجنبية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتحكمها لائحة تنظيمية تم تحديثها.

وبينما تم إلغاء مدارس الفترة المسائية وإحلال المدارس القديمة بمدارس جديدة، فإنه يجري بناء ٥٩ مدرسة جديدة لمواكبة احتياجات العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وذلك في الوقت الذي تم فيه التوسع في تطبيق نظام التعليم الأساسي إذ ويتم تطبيقه في ٧٧ مدرسة أخرى في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م.

وفي إطار التطوير المتواصل للتعليم في السلطنة صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٠٤/٥ بإلغاء مسميات المراحل الدراسية مكتفياً بمسمى التعليم العام الذي يبدأ من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر الذي سيعقد في نهايته امتحان الشهادة العامة مع تطوير التعليم في الصفين الحادي عشر والثاني عشر اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بحيث يتم إلغاء التشعب إلى علمي وأدبي ودراسة مواد أساسية واختيارية بدلاً من ذلك - جدير بالذكر أنه تم تطوير مناهج وكتب التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية لعدد من الصفوف، كما يتم تنفيذ مشروع حاسب آلي لكل معلم وادخال الحاسوب في الصفوف من العاشر حتى الثاني عشر من التعليم العام.





رصد التعليم بثقافة
ومتطلبات العصر بجانب
الحضارة والموروث
التاريخي.

بالإضافة إلى استكمال المنهج العماني المطور لمرحلة رياض الأطفال بالمدارس الخاصة.

ومن أبرز البرامج التي يتم تنفيذها ضمن مشروع تطوير التعليم أيضاً برنامج تقييم وتطوير الأداء المدرسي، ومسابقة الابداع بين العاملين العمانيين في الحقل التربوي، ومشروعات معالجة صعوبات القراءة، وتطوير المختبرات المدرسية، والتنمية المهنية للمعلم، وبنك الأنشطة التعليمية وغيرها، إلى جانب الاهتمام بالمعلمين وتدريبهم وإشراكهم في تطوير التعليم من خلال المنتقيات السنوية حيث عقد الملتقى السنوي الثاني للمعلمين خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وبتراافق ذلك مع تطوير الاشراف التربوي والتوسع في تطبيق برنامج صعوبات التعلم في مدارس التعليم الاساسي من ٣٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى ٨٢ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة حيث انتقلت مدرسة التربية الفكرية إلى مبناها الجديد ويدرس نحو ٦٠٠ طالب في مدارس التربية الخاصة الثلاث.

من جانب آخر تسير عملية تعمين هيئات التدريس في التعليم العام نحو غايتها، فبعد استكمال تعمين الصفوف من الأول إلى السادس وتجاوز نسبة ٧٦٪ في الصفوف من السابع إلى الثاني عشر، فإنه تم تعيين ٢٥٢٩ خريجاً عمانياً في مجال التدريس بنهاية العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ومعروف انه تم تعمين الوظائف الإدارية بشكل كامل تقريباً.



بناء الإنسان العماني
وتعليمه غاية كبرى
وهدف أسسى للحكومة.

ومن أجل إتاحة فرصة التعليم لمن فاتهم قطار التعليم لسبب أو لآخر هناك ١١٧ مركزاً لمحو الأمية يدرس فيها ٦٦٢٢ دارساً ودارسة، كما يوجد ١٢٢ مركزاً لتعليم الكبار يدرس فيها ٣٢٧٢٤ دارساً ودارسة وتشكل المرأة العمانية الأغلبية العظمى من الدارسين في محو الأمية وتعليم الكبار. وبذلك يتوفر التعليم لكل الفئات ولمختلف الأعمار وهو ما يلقي تجاوباً كبيراً.

وفي حين يتواءم التعليم مع متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي يحققه المجتمع العماني، فإن هناك حرصاً على تحقيق درجة عالية من التوعية للطلاب حول عدد من القضايا ذات الأهمية لهم وللمجتمع وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الصحة والهيئات المعنية الأخرى مع إصدار الأدلة والكتب والنشرات وتنظيم الأنشطة التربوية الداعمة لذلك. وفي حين يمثل كتاب «نوهضة التعليم في سلطنة عمان» إصداراً متميزاً في هذا المجال، فإن مسابقة المحافظة على النظافة والبيئة المدرسية تهدف إلى إذكاء روح المنافسة بين المدارس للفوز بكأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم الذي يمنح للمنطقة التعليمية التي تقوِّم بالمركز الأول في كل عام دراسي.

جامعة السلطان قابوس

افتتحت جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م، وأصبحت صرحاً علمياً رفيعاً، ومركزاً للتطوير واعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أرفع المستويات في مختلف



التخصصات، وبيت خبرة استطاع بنجاح ان يرتبط بقضايا المجتمع وذلك في مزاجية فعالة بين البحث العلمي والحاجات العملية لقطاعات المجتمع المختلفة. ومن خلال التطوير النوعي المتواصل لمحاوِر الجامعة الأربعة وهي التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع والتعاون مع المؤسسات العلمية الأخرى داخل السلطنة وخارجها استطاعت جامعة السلطان قابوس ان تكون «جامعة متميزة نفخر بها ونتفاخر بمن يتخرجون منها». وأثناء زيارة جلالة السلطان المعظم للجامعة يوم الثاني من مايو عام ٢٠٠٠م والذي أصبح يوماً للجامعة تحتفل به كل عام، حث جلالته ابناءه الطلاب على تعلم العلم الصحيح والحصول على «المعرفة الحقيقية».

تضم جامعة السلطان قابوس سبع كليات هي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية التجارة والاقتصاد، وكلية التربية، وكلية العلوم، وكلية العلوم الزراعية والبحرية، وكلية الهندسة، وكلية الطب والعلوم الصحية. وقد وضعت برامج الدراسة بها لاعداد خريجين رفيعي المستوى، وللوفاء كذلك باحتياجات سوق العمل العماني لكوادر متخصصة وخلال العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تم قبول ٢١٠٥ طلاب وطالبات. وبينما بلغ عدد الطلاب لدى اقتتاح الجامعة ٥٥٧ طالباً وطالبة بلغ اجمالي عدد الطلاب ١٢٣٨٥ طالباً وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وفي العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تم تخريج ٢٣٥٢ طالباً وطالبة في برامج الدراسات الجامعية الأولى - البكالوريوس والدراسات العليا «الماجستير».

والدبلوم. وقد تم استحداث عدد من البرامج الجديدة في مرحلة الدراسات الجامعية الأولى في عدد من الكليات لتتماشى مع احتياجات سوق العمل منها على سبيل المثال برامج الإدارة المدرسية والاقتصاد الزراعي والدراسات الريفية، والهندسة البيئية، والماجستير في النفط والغاز والدكتوراه في الدراسات الكريونائية وتمنح الجامعة درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في عدد من التخصصات الأخرى.

البحث العلمي والمراكز البحثية

اهتمت جامعة السلطان قابوس بالبحوث العلمية ذات الارتباط بالمجتمع والبيئة العمانية، خاصة وأنه تم اعتمادها كبيت خبرة تستفيد منه مختلف المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص، وتقسم الجامعة البحوث إلى بحوث أكاديمية وبحوث تطبيقية وبحوث استراتيجية والآخرى مموله من المبلغ الذي خصصه جلالة السلطان المعظم لتمويل البحث العلمي خارج الموازنة السنوية للجامعة. وأهم هذه البحوث الاستراتيجية، استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد (RS) في رصد وتحليل النمو العمراني والسكاني لمحافظة مسقط، وتقييم امكانية إعادة استعمال المياه المستهلكة (الرمادية) في السلطنة، وكذلك تأخر بداية الإصابة بمرض السكري في السلطنة، وعدد آخر من البحوث، وتجدر الإشارة إلى أن جامعة السلطان قابوس فازت بجائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأفضل مؤسسة تعليمية وبحثة في مجال البيئة عن عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ والتي تمنحها الامانة العامة لمجلس التعاون.

يوجد بجامعة السلطان قابوس أكثر من خمسة عشر مركزاً بحثياً متخصصاً من أهمها مركز الدراسات والبحوث البيئية، ومركز أبحاث الاتصالات والمعلومات المشترك بين الجامعة والشركة العمانية للاتصالات، ومركز بحوث النفط والغاز، ومركز بحوث المياه، ومركز الدراسات العمانية، ومركز تقنيات التعليم، ومركز اللغات، ومركز نظم المعلومات، ومركز البحوث التربوية، ومركز المعلومات بكلية التجارة والاقتصاد، ومركز اختبارات الخلايا الشمسية، ومركز رصد الزلازل، ومركز الدراسات الكربونية بالواقع الافتراضي، ومركز أبحاث الطاقة، ومحطة البحوث الزراعية، بالإضافة إلى استديو الاذاعة والتلفزيون بكلية الاداب والعلوم الاجتماعية، وفي ممارسة جامعة السلطان قابوس لدورها فإنها تحرص على تعميق وتوسيع التعاون العلمي والبحثي وتبادل الخبرات مع العديد من الجامعات اليابانية والاروروبية والعربية والاسترالية والأمريكية عبر مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المشترك وعقد المؤتمرات العلمية والتبادل الأكاديمي والطلابي.

وبينما تم في مارس ٢٠٠٣ التوقيع على اتفاقية انشاء «كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية» في جامعة ملبورن الاسترالية، فإنه تم في ٢٠٠٤/٤/٧ تدشين كرسي استاذية في العلاقات الدولية باسم جلالة السلطان المعظم في كلية «جون. اف. كنيدى للدراسات الحكومية» بجامعة هارفارد الامريكية



البحث العلمي من سمات
الدراسة الجامعية في
السلطنة.

العريقة وذلك لتكريس التواصل الفكري والتفاهم بين الأكاديميين وصناع السياسات في السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية وعبر المجتمع الأكاديمي دولياً. كما أن هناك أكثر من كرسي للدراسات العمانية والعربية أنشأها جلالة السلطان المعظم في عدد من الجامعات العربية الدولية الأخرى وهو ما يسهم بشكل ملموس في دعم وتوسيع التفاهم والحوار بين الحضارات والتعريف بالحضارة العربية والإسلامية والإسهام العماني في الحضارة الإسلامية.

وفي إطار كرسي جلالة السلطان المعظم في مجال الاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي في البحرين تم في أكتوبر ٢٠٠٣ افتتاح مركز جلالة السلطان قابوس للزراعة المتطورة بدون تربة في جامعة الخليج العربي بالبحرين.

من جانب آخر احتضنت جامعة السلطان قابوس العديد من المؤتمرات العلمية من أبرزها الملتقى العلمي الأول للوثائق العمانية في ١٧/٢/٢٠٠٤، والمؤتمر العالمي لتطبيقات مطياف المسبار، ومؤتمر التحكم بالشبكات لجودة الخدمة والأمن والتجوال، والمؤتمر الدولي لتلوث التربة والمياه الجوفية في المناطق الحارة، ومؤتمر تقنيات التعليم، والمؤتمر الدولي نحو اعداد أفضل لمعلم المستقبل، واللقاء العاشر للملتقى التدريب لطلاب الجامعات العربية وتحقيق هذه المؤتمرات تفاعلاً عميقاً بين الجامعة والجامعات والمؤسسات العلمية الاقليمية والدولية والارتباط كذلك بقضايا المجتمع العماني.

تجدر الإشارة إلى ان جامعة السلطان قابوس تحرص إلى بناء الشخصية المتكاملة لطلابها من جميع النواحي الإسلامية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية وربط الطلاب بالمجتمع ورعاية مواهبهم وتمييزها من خلال الانشطة المختلفة وفي اطار تطوير تلك الانشطة فانه يجري تنفيذ المركز الثقافي على مساحة ٢٩ ألف متر مربع وسيتم في مارس عام ٢٠٠٦ ويضم مكتبة عامة، وقاعة ضخمة متعددة الأغراض، ومركز الدراسات العمانيّة، ومقصورة سلطانيّة، وجميعها ستجهز على أعلى مستويات التقنية المتاحة، كما تم افتتاح مركز الخدمات الطلابية عام ٢٠٠٢ لتلبية احتياجات الطلاب المختلفة.

مستشفى جامعة السلطان قابوس :

يحتل مستشفى جامعة السلطان قابوس من أكبر مستشفيات السلطنة حيث يضم العديد من الاقسام المزودة بأحدث المعدات الطبية والتي تمكنه من القيام بدوره كمستشفى تعليمي لتدريب طلاب كلية الطب والعلوم الصحية بالجامعة، إلى جانب دوره في توفير خدمات طبية رفيعة للمواطنين. يتسع مستشفى جامعة السلطان قابوس لخمس مائة سرير، وقد حقق انجازات كبيرة في اجراء الجراحات الدقيقة مثل استئصال الفدة فوق الكلوية باستخدام المنظار، وعمليات زرع النخاع العظمي التي تجاوزت (٧١) عملية، كما تم تزويد المستشفى بأجهزة طبية حديثة مثل جهاز قياس كثافة الدم وجهاز الكشف عن التكوين الباطني للجسم الحي بواسطة اشعة أكس، وآلة تصوير رقمية للشبكية، وجهاز الكشف عن حالة نشاط خلايا المخ، وجهاز فحص الليثيم، كما تم استحداث قسم إدارة الجودة لتوفير خدمة طبية متميزة للمرضى، وفي اطار دورها العلمي تستضيف مستشفى الجامعة العديد من المؤتمرات والدراسات الطبية المتخصصة التي تشارك فيها المؤسسات الصحية من داخل السلطنة وخارجها.

التعليم العالي :

يعد التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية نظراً لما يقوم به من دور حيوي لاعداد وتأهيل الخريجين في مختلف التخصصات، وذلك في ارتباط وثيق مع احتياجات سوق العمل العماني وما يتحقق من تطور اقتصادي واجتماعي يفرض تطوير المناهج وتوسيع قاعدة التعليم العالي وادخال تخصصات جديدة وتضاهي كل الجهود وفتح المجال امام القطاع الخاص ليسهم بدوره في هذا المجال. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في كلمته في افتتاح الفترة الثالثة لمجلس عمان على الاشداء «بمساهمة القطاع الخاص في برامج التعليم والتدريب وصقل المهارات واعداد الكوادر العمانيّة المؤهلة ونشجع بوجه خاص اتجاه هذا القطاع إلى إنشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن، ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها امام الشباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمنهجها الاكاديمية والعمل على تطويرها دائماً بما



التقنية الحديثة في خدمة
التحصيل العلمي.

يحقق لها المكانة العلمية المرموقة بين الجامعات ويزيد من اقبال الدارسين عليها».

وفي هذا الاطار بدأت الدراسة بالفعل في جامعة صحار بمنطقة الباطنة، كما بدأت الدراسة في بعض كليات جامعة ظفار في العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٤ وسيتم افتتاح كليات أخرى في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كما تبدأ الدراسة في جامعة نزوى في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتتواصل جهود انشاء جامعة أهلية في مسقط، وبذلك يكون هناك اربع جامعات أهلية إلى جانب جامعة السلطان قابوس وتشرف وزارة التعليم العالي اكااديمياً على الجامعات الأهلية التي تحرص على التعاون مع جامعات دولية أوروبية وأمريكية للاستفادة من خبراتها الاكاديمية.

من جانب آخر تشرف وزارة التعليم العالي على كليات التربية وكلية الشريعة والقانون وشؤون البعثات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة. وفي اطار المرونة التي اتسم بها التعليم العالي في السلطنة ومواكبته لاحتياجات التطور الاجتماعي والاقتصادي المتواصل، تشرف وزارة القوى العاملة على كليات التقنية ومعاهد التدريب المهني، وتشرف وزارة الصحة على المعاهد الصحية، كما يشرف البنك المركزي العماني على كلية الدراسات المصرفية والمالية، ويتبع معهد العلوم الشرعية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وتتبع الاكاديمية العمانية للسياحة والضيافة وزارة السياحة وذلك حتى تكون مخرجات هذه المؤسسات متمشية مع

الاحتياجات العملية للقطاعات المختلفة، ويقوم مجلس التعليم العالي بالتنسيق ووضع السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في السلطنة وتنظيم قبول الطلاب وتحديد أعدادهم بالتنسيق مع الجهات المختصة ومراعاة احتياجات سوق العمل في هذا المجال.

كلية التربية :

تعمل كليات التربية على اعداد المعلم العماني على نحو متكامل مهنيًا وتربويًا وثقافيًا للعمل في مختلف مراحل التعليم العام. وهي كليات جامعية تستوعب سنويًا نحو ألفي طالب وطالبة. وهناك الآن ٦ كليات للتربية في الرستاق، ونزوى، وعبري، وصور وصحار وصلالة. وقد بلغ عدد الطلاب المقيدين في الدراسة في هذه الكليات ٧٩٣٠ طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٤ في حين بلغ عدد الخريجين خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢ (١٠٦٩٥) معلماً ومعلمة. ومع تغطية احتياجات عدد كبير من المدارس في مختلف المراحل من المعلمين فإنه سيتم خلال الفترة القادمة تقليل عدد كليات التربية وتحويل بعضها إلى كليات متخصصة لسد الاحتياجات في مجالات محددة وفقاً لدراسة تقوم بها وزارة التعليم العالي والتنسيق مع الجهات المعنية.

وبينما تم تعمين الهيئة الإدارية بنسبة ١٠٠٪ والهيئة الأكاديمية المساندة بنسبة ٩٦,٢٪ فإن نسبة التعمين في الهيئة الأكاديمية في كليات التربية بلغت ١٤,٨٪ في أول عام ٢٠٠٢ وقد تم ابتعاث ٣٧ دارساً لدرجة الماجستير والدكتوراه لزيادة نسبة التعمين للهيئة الأكاديمية وفق الخطة المحددة لذلك.

كلية الشريعة والقانون :

تهدف كلية الشريعة والقانون منذ بدء الدراسة بها في العام الأكاديمي ١٩٩٨/٩٧ إلى اعداد المتخصصين العمانيين للعمل في المجالات القانونية والقضائية بما في ذلك الادعاء العام والمحاماة وهيئات المحاكم. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في تخصصات الشريعة الإسلامية والقانون حيث تضم ثلاثة اقسام هي اقسام الشريعة الإسلامية والقانون وأصول الدين والثقافة الإسلامية. وقد بلغ عدد المقبولين بالكلية في العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٤ (١٧٥) طالباً وطالبة. وبلغ عدد المسجلين للدراسة فيها ٥٢٠ طالباً وطالبة. وتم تخريج الدفعة الأولى منها في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢ وبلغ عدد الخريجين حتى العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٢١١) طالباً وطالبة. وفي حين تم تعمين الهيئة الإدارية للكلية بنسبة ١٠٠٪ فإنه تم تعمين الهيئة الأكاديمية المساندة بنسبة ٨٨,٢٪ والهيئة الأكاديمية بنسبة ٥٠٪ في العام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٤م.

البعثات :

تواصل وزارة التعليم العالي اهتمامها بابتعاث اعداد من الطلاب والعاملين العمانيين في عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية إلى الخارج لنيل الدرجة



يساهم القطاع الخاص من
خلال الجامعات والكليات
الخاصة في العملية
التعليمية الشاملة.

الجامعية الأولى أو درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصصات ومجالات مختلفة لتوفير كوادر وطنية متخصصة ومؤهلة على أعلى مستوى في مجالات تشرى التنمية الوطنية ولواكبة التطورات العلمية والاكاديمية على المستوى العلمي كذلك. وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٨٣ بقانون البعثات الجديد لتنظيم هذا المجال بما يتفق ومتطلبات التنمية الوطنية وتحقيق التكامل مع مخرجات التعليم العالي في السلطنة.

تتنوع البعثات الخاصة بالمرحلة الجامعية الأولى بين بعثات كاملة، أي تتكفل الجهة الباعثة بجميع تكاليف الطالب، وبعثات جزئية وفيها تتكفل الجهة الباعثة بالرسوم الدراسية فقط. كما ان هناك منحاً كاملة أو جزئية تقدمها الدول الأخرى وفق شروط محددة للدراسة في جامعاتها. وتشرف وزارة التعليم العالي على مختلف أنواع البعثات بما في ذلك الدراسة على النفقة الخاصة والانتساب. وقد بلغ عدد المنتسبين المسجلين خلال العام الاكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٨٩٥ طالباً وطالبة.

وبالنسبة لمرحلة الدراسات العليا - الماجستير والدكتوراه - هناك بعثات على نفقة الحكومة واجمالي البعثات الكاملة تبلغ ٨٠ بعثة يتم شغلها بالتناوب وفق الاولويات التي تحددها لجنة الابتعاث للدراسات العليا بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة الخدمة المدنية. كما تقوم بعض الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات بإبتعاث بعض موظفيها للدراسة في

تخصصات محددة تحتاج إليها وتتولى تلك الجهات الانفاق على تلك البعثات. وفي العادة تتولى الملحقيات الثقافية والمكاتب التعليمية الاشراف على البعثين العمانيين في الخارج ورعايتهم اكااديمياً واجتماعياً وحل أية مشكلات قد يتعرضون لها بشكل أو بآخر. كما تقوم بتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية بين السلطنة والدول الأخرى.

جدير بالذكر ان هناك البعثات الداخلية وهي تلك التي توفرها حكومة حضرة صاحب الجلالة بالنسبة لشريحة معينة من خريجي الثانوية العامة لمواصلة دراستهم الجامعية في الجامعات الأهلية والكليات الخاصة في السلطنة. وتتكفل وزارة التعليم العالي بدفع الرسوم الدراسية لهؤلاء الطلاب بالإضافة إلى معونة شهرية لمساعدة الطالب في تدبير أمور معيشته. وقد بلغ عدد الدارسين من أبناء اسر الضمان الاجتماعي بالكليات الخاصة بالسلطنة نحو ٤١٤٣ طالبا وطالبة في العام الاكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

الجامعات والكليات الخاصة :

ادت النهضة التعليمية الضخمة التي تحققت في ظل مسيرة النهضة المباركة إلى زيادة مخرجات الثانوية العامة عاماً بعد آخر، ومن ثم فتحت حكومة حضرة صاحب الجلالة المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي وتقديم العديد من التسهيلات له للقيام بدور في هذا المجال في اطار الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. وقد حث جلالته القطاع الخاص على «انشاء الكليات والجامعات في مختلف مناطق السلطنة من أجل توفير أكبر قدر من فرص التعليم العالي في هذا الوطن. ونحن ندعو القائمين على هذه الجامعات إلى تيسير سبل الالتحاق بها امام الشباب العماني كما ندعوهم إلى العناية بمناهجها الاكاديمية والعمل على تطويرها دائماً بما يحقق لها المكانة العلمية المرموقة بين الجامعات ويزيد من اقبال الدارسين عليها».

وبينما حدد المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٦٧ أوجه الدعم التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة كتوفير الاراضي والاعفاءات الجمركية من بعض الرسوم، ومنح الجامعات الخاصة ٥٠% من رأس المال المدفوع بحد أقصى ٣ ملايين ريال عماني، بدأ القطاع الخاص العماني في انشاء عدد من الجامعات الأهلية والكليات الخاصة، وإلى جانب جامعة صحرار التي بدأت الدراسة فيها بالفعل، بدأت الدراسة في جامعة ظفار في ثلاث كليات اعتباراً من العام الاكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما بدأت الدراسة كذلك في جامعة نزوى اعتباراً من العام الاكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كذلك كما يجري العمل من اجل انشاء جامعة مسقط الخاصة باندماج عدد من الكليات الخاصة هي كليات مجان، ومزون، وهندسة الاطفاء والسلامة، والشرق الأوسط، والكلية الحديثة حيث وافق رؤساء مجالس إدارات الكليات على اندماجها في نهاية ابريل ٢٠٠٥ بصفة مبدئية في اطار جامعة مسقط.

جدير بالذكر انه إلى جانب الجامعات الأهلية المشار إليها هناك ١٣ كلية



خاصة وهذه الكليات هي:

- ❖ كلية مجان.
- ❖ كلية مزون للإدارة والعلوم التطبيقية.
- ❖ كلية الزهراء للبنات.
- ❖ الكلية الحديثة للتجارة والعلوم.
- ❖ كلية صور الجامعية.
- ❖ كلية مسقط.
- ❖ الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا.
- ❖ الأكاديمية العمانية للسياحة والضيافة.
- ❖ كلية هندسة الاطفاء والسلامة.
- ❖ كلية عمان الطبية.
- ❖ كلية ولجات الجامعية.
- ❖ كلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات.
- ❖ كلية كاليونيان الهندسية.

وترتبط هذه الكليات أكاديمياً مع جامعات أوروبية وأمريكية لضمان المستوى الأكاديمي للخريجين. ومن أجل الحفاظ على جودة التعليم العالي في السلطنة والارتقاء به تم إنشاء مجلس الاعتماد لتحقيق ذلك. وقد استضافت السلطنة في مارس ٢٠٠٤ الحلقة العلمية للشبكة الدولية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وذلك للمرة الأولى على المستوى العربي وشارك في هذه الحلقة ٢٠ دولة ومؤسسة أكاديمية وأعضاء الشبكة الدولية لضمان الجودة التي تأسست في عام ١٩٩١. وتستوعب الجامعات الأهلية والكليات الخاصة نحو ٧٨٨٠ طالب وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

العمل والتدريب المهني

اهتمت حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ سنوات عديدة بتأهيل وتدريب المواطن العماني ليس فقط لأن «المواطن هو أغلى ثروات الوطن» وأن الأمم لا تبنى إلا بسواعد ابنائها» ولكن أيضاً لأن الاستثمار في مجال الموارد البشرية ينعكس ايجابياً على كل قطاعات الاقتصاد الوطني، ومما له دلالة عميقة أن جلالة القائد المفدى أكد على «وإذ نحث الشباب العماني على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل المتاحة فإننا نود أن يستخلص الجميع من دعوتنا المتكررة إلى العناية بالموارد البشرية - تعليمياً وتدريبياً - مدى اهتمامنا بهذا الموضوع الحيوي الذي نعتبره الركن الأساسي لبناء المستقبل والحافز الأكبر للنجاح في بلوغ الغايات التي تسعى إليها والأهداف التي نصبو إلى تحقيقها».

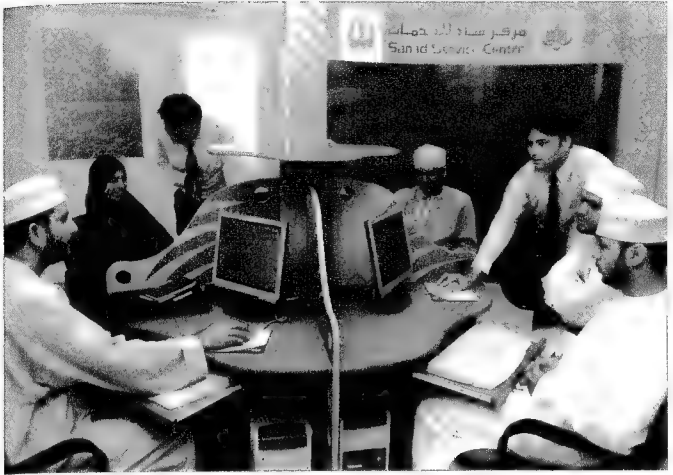
وفي إطار الدور الحيوي الذي تضطلع به وزارة القوى العاملة صدر قانون العمل الجديد بالمرسوم السلطاني رقم ٢٥/٢٠٠٣ في ٢٦/٤/٢٠٠٣ ليشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار في علاقات العمل بين أطراف الانتاج المختلفة ولیدفع نحو شراكة حقيقية بين الحكومة واصحاب الأعمال والعمال لزيادة الانتاج في



الحرص على تأهيل
وتدريب الكوادر العمالية في
كافة الأعمال المهنية
للمساهمة في مسيرة
التنمية.

كافة المجالات. ومما له دلالة أن القانون تضمن باباً مستقلاً حول تشكيل اللجان التمثيلية في المنشآت المختلفة، كما صدرت القرارات الخاصة بقواعد تشكيل وعمل كل من اللجان التمثيلية واللجان التنفيذية الرئيسية وهو ما كان موضع اشادة من جانب اصحاب الأعمال في السلطنة في مؤتمر العمل الدولي بجنيف في يونيو ٢٠٠٤م.

ونظراً لأن عمليات تدريب وتنمية الموارد البشرية هي عمليات مستمرة ومتعددة الجوانب فإنها تقتضي التعاون والتنسيق العميق والواسع بين وزارة القوى العاملة والعديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في اطار رؤية موحدة وتحظى بالعمالية من جانب كل الاطراف حتى تستطيع ان تصل إلى غاياتها. ومن هنا تأتي أهمية ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الأولى والثانية وما تمخض عنها من توصيات وتدشين برنامج «سند» كآصرة لها وتعميق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على صعيد العمل لتنشيط عمليات التدريب وتعمين قطاعات واسعة ومتنامية في مختلف القطاعات الاقتصادية كذلك. وفي هذا الاطار تم اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٤ اتخاذ اجراءات لتمكين ٣٦ مهنة مختلفة في ٤٤ ولاية تنفيذاً لتوصيات الندوة الثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية. ويتم التنفيذ وفق جدول زمني محدد ومعلن وضعته لجان «سند» في الولايات. كما تم التوقيع على العديد من اتفاقيات تدريب وتأهيل الخريجين في اطار خطة وزارة القوى العاملة لتدريب الشباب حيث توفر حكومة حضرة صاحب

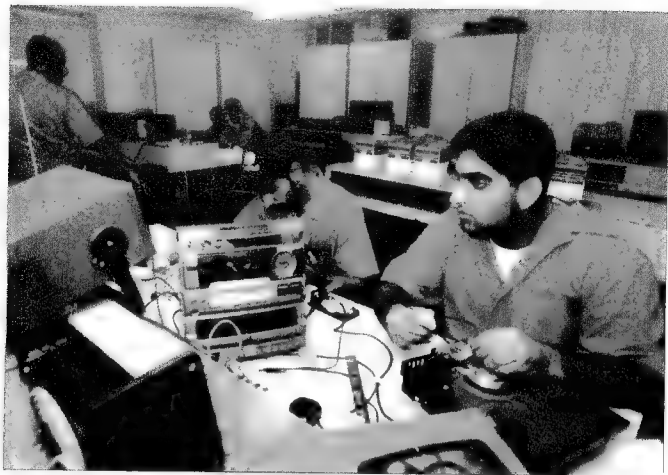


(مركز سند للخدمات)
ودور هام لدفع سوق العمل
وتأهيل الشباب لإدارة
مشاريعهم بأنفسهم.

الجلالة العديد من التسهيلات للقطاع الخاص في هذا المجال بما في ذلك تمويل برامج التدريب كلياً أو جزئياً.

وبينما بدأت وزارة القوى العاملة هذا العام ٢٠٠٤ في تطبيق نظام متطور لتشغيل المواطنين في مؤسسات القطاع الخاص يعتمد على استخدام واسع لتقنيات الحاسوب في تسجيل الباحثين عن عمل وتسجيل فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص، فإنه بدأ العمل من أول يونيو ٢٠٠٤ بنظام بطاقة الإقامة الموحدة للعاملين الوافدين الجدد ويتم تطبيقها تدريجياً على العاملين الوافدين الآخرين ابتداء من عام ٢٠٠٥ والبطاقة صالحة لمدة عامين، جدير بالذكر أن عدد العاملين العمانيين في القطاع الخاص المسجلين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بلغ في نهاية أبريل ٢٠٠٤ (٧٨٨٦٦) عاملاً وعاملة بزيادة نسبتها ٥,٤% عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٣. أما إجمالي العاملين الوافدين في القطاع الخاص فبلغ ٥٨٧٨٣٩ عاملاً وعاملة في نهاية أبريل ٢٠٠٤ ويتم تشجيع القطاع الخاص على تعيين الوظائف فيه بسبل وطرق عديدة يتجاوب معها القطاع الخاص العماني.

على صعيد آخر تقوم الكلية التقنية العليا في مسقط (تمنح شهادة البكالوريوس) وكليات التقنية الأربع في صلالة ونزوى وإبراء والمصنعة (تمنح درجة الدبلوم التقني) بدور حيوي في توفير الكوادر الوطنية ذات المهارة العالية في عدد كبير من التخصصات الضرورية للعديد من الصناعات. وقد تم تطوير



دور حيوي للكلية التقنية
في تخريج كوادر وطنية ذات
مهارات عالية.

برنامج الدبلوم الوطني العماني (OND) الذي توقف في نهاية العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٤ ليبدأ تطبيق البرنامج الجديد في الكلية التقنية العليا والكلية التقنية الأخرى ليكون أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل وليتيح الفرصة للطلاب مواصلة دراسته للحصول على درجة البكالوريوس وفق ضوابط محددة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال عام ٢٠٠٤ إصدار أول لائحة تنظيمية متكاملة للكلية التقنية وتضمنت تشكيل مجلس أمناء كلية التقنية برئاسة معالي وزير القوى العاملة. وهو يختص برسم السياسة العامة للكلية التقنية ومتابعة تنفيذها وتشكيل مجلس لكل كلية يشارك فيه ثلاثة من ذوي الخبرة من القطاع الخاص. وقد بلغ عدد خريجي كلية التقنية حتى العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ما مجموعه ٩٠٤١ طالباً وطالبة.

وفيما يتصل بالتدريب المهني فإنه بدأ منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي لتوفير قوى عاملة فنية وشبه ماهرة، وتوجد أربعة معاهد للتدريب المهني في السبيل وصلالة وصحم وصور وقد تم تطوير برامج التدريب في مجالات الميكانيكا والسيارات والانشاءات والنجارة والكهرباء وفق مشروع المؤهلات المهنية العماني (OVQ) لربط التدريب بحاجات التنمية للقوى العاملة ووفق المعايير المهنية العماني وذلك اعتباراً من العام التدريبي ١٩٩٠/٢٠٠٠ مع ادخال مجالات جديدة مثل تكنولوجيا الحاسبات والالكترونيات والمحاسبة ومسك الدفاتر واعمال البيع التي بدأ تطبيقها اعتباراً من العام التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ويحصل المتدرب بعد اتمام سنة تدريبية واحدة (تسعة أشهر) على شهادة عامل محدود المهارة، وإذا تم سنتين تدريبيتين (١٨ شهراً) يحصل على شهادة عامل ماهر. وقد ازدادت اعداد الملتحقين بمراكز التدريب المهني من ١٢٥٩ متدرباً عام ١٩٩٦ إلى ١٩٥٩ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

وقد بلغ عدد الخريجين من مراكز التدريب المهني في الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ما مجموعه ١٦٦٥ خريجاً.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن عمليات التدريب حصلت على دفعة قوية من خلال معاهد ومراكز التدريب التابعة للقطاع الخاص والتي تصل إلى ١٦٥ معهداً ومركزاً تدريبياً منها ٢٨ فرعاً وذلك حتى مارس ٢٠٠٤ وقد تم تدريب ١٢٨٥٤ متدرباً على نفقة حكومة حضرة صاحب الجلالة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢ ونظراً للحاجة المتزايدة لاعداد أكبر من المتدربين وخريجي مراكز التدريب المهني فإنه تجرى دراسة زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب المهني وزيادة التخصصات في برامج التدريب من ١٢ تخصصاً إلى ٢٥ تخصص فني. كما يقوم برنامج سند بدور حيوي في مجال التدريب والمساعدة في هذا المجال كذلك وذلك من أجل تحقيق أفضل استثمار للثروة البشرية بكل شرائحها والاستفادة منها على أفضل نحو ممكن.

التمتية الاجتماعية:

يتسم التطور الاقتصادي والاجتماعي بالقوة والديناميكية وعلى نحو حقق نقلة نوعية ضخمة وملموسة في حياة المواطن العماني خلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية، وتكتمل الصورة بشكل أكبر إذا وضعنا في الاعتبار البعد الاجتماعي الذي شكل دوماً سمة مميزة لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين يتميز المجتمع العماني بالتكافل والتعاضد والتآزر والتماسك بين ابناءه في اطار الاسرة العمانية الكبيرة، فإن المواطن العماني احتل باستمرار مقدمة الاولويات والاهتمامات باعتباره «قلب الرحي» في كل خطط وبرامج التنمية والتحديث التي تستهدف سعادته ورفاهيته.

في هذا الاطار تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بدور حيوي وملموس في مجال العناية بالمواطن العماني خاصة الفئات التي قد تواجه صعوبات أو التي لا يتوفر لها لسبب أو لآخر القدرة على النهوض بذاتها حتى تتوفر الحياة الكريمة لكل مواطن عماني على هذه الأرض الطيبة وفي هذا المجال يقوم قانون الضمان الاجتماعي بدور حيوي في توفير مصدر دخل وصرف معاشات شهرية لفئات الايتام والعجزة والازامل والمطلقات والبنات الغير متزوجات وكبار السن وأسرى السجناء الذين لا يتوفر لهم مصدر دخل كاف أو لا يوجد معيل قادر على الانفاق عليهم. ومما له دلالة ان نظام الضمان الاجتماعي بدأ في عام ١٩٧٣ برعاية (١٣١) حالة ووصل عدد الحالات في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى (٤٧٦٥) حالة صرف لها خلال نفس الفترة نحو ٢٤٥٣٦٦٥ ريالاً عمانياً استفادت منها أسر الضمان الاجتماعي في السلطنة. ولتوفير المزيد من الخدمات والتيسيرات للمستفيدين



بيوت نمو الطفل الريفي
منتشرة في المناطق والقرى
لتقديم خدماتها المتميزة في
مجال رعاية الطفل.

من الضمان الاجتماعي توجد ٢١ دائرة للتنمية الاجتماعية تتبعها ٩ مراكز منتشرة في مختلف مناطق السلطنة، كما تم تحويل معاشات الضمان الاجتماعي إلى البنوك لتيسير صرفها لمستحقيها من أقرب البنوك لهم وتوفير البطاقة الآلية لهؤلاء المستفيدين للتيسير عليهم.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة حضرة صاحب الجلالة تسعى إلى تأهيل أسر الضمان الاجتماعي بتوفير مشروعات تنمية حرفية وتجارية وخدمية وتمويل مشروعات موارد الرزق وأعضائها من الرسوم الحكومية لتوفير مصادر دخل إضافية لها وفي فبراير ٢٠٠٤ تم التوقيع على اتفاقية دعم ومساندة مشاريع موارد الرزق مع بنك التنمية العماني لتوفير قروض ميسرة لتمويل مشروعات موارد الرزق. ويتضافر ذلك مع جهود عديدة تصل إلى المواطنين في مختلف المناطق من خلال بيوت نمو الطفل الريفي في المناطق والقرى التي لا يتوفر فيها دور حضانة أو رياض للأطفال، كما تم تشكيل لجان التنمية الاجتماعية في مختلف محافظات وولايات السلطنة وهي تقوم بدور نشط في مساندة العمل الاجتماعي التطوعي.

وبينما يتم تقديم مساعدات الاغاثة للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية، وكذلك توفير المساعدات الطارئة للمحتاجين عند توصيل خدمات الكهرباء والمياه ومساعدات مرض الفشل الكلوي، وهي مساعدات نقدية وعينية، فإنه يتم توفير العديد من برامج الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة



رعاية اجتماعية متكاملة
لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتأهيلهم للقيام بدورهم جنباً إلى جنب مع اخوانهم المواطنين فضلاً عن اعنائهم من العديد من الرسوم عند تجديد سياراتهم وعند استخدامهم حافلات النقل الوطني والسفر على خطوط الطيران التابعة لدول الخليج العربية وغيرها.

وفي حين يقوم مركز رعاية وتأهيل المعوقين بدور حيوي في تأهيل المعوقين وتدريبهم مهنيّاً ومعرفياً وصقل مواهبهم، وتوفير الأجهزة التعويضية حيث يستوعب المركز سنوياً نحو (٩٨) معاقاً لتدريبهم على حرف مختلفة، فإن القطاع انخاص يسهم في تنفيذ بعض برامج تدريب المعوقين تمهيداً لاستيعابهم للعمل في هذا القطاع.

أما مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي فإنها تعد تجربة رائدة ضمن مشروع متكامل لرعاية الاطفال المعوقين ويبلغ عدد هذه المراكز (١٩) مركزاً تضم (٣٥) متطوعة وتستوعب (١٦٠٤) طفلاً في نهاية ٢٠٠٣ كما تم تطوير قسم رعاية الاطفال شديدي الاعاقة بمركز رعاية وتأهيل المعوقين من خلال توفير متخصصين في العلاج الطبيعي والوظيفي فضلاً عن توعية الاسر نحو كيفية العناية بأطفالها المعاقين.

وتتعد العناية بالمعاقين إلى المجال الرياضي حيث تم تشكيل اللجنة العمانية لرياضة المعاقين في عام ٢٠٠٣ للتهوض بهم رياضياً وقد حصل فريق الاولمبياد الخاص العماني للمعاقين ذهنياً على ميداليتين ذهبيتين في ألعاب القوى وميدالية

فضية لفريق الكرة الطائرة خلال المشاركة في بطولة العالم للأولمبياد الخاص الصيفي التي اقيمت في ايرلندا في يونيو ٢٠٠٣ كما حقق الفريق الوطني لرياضة المعوقين لألعاب القوى ٥ ميداليات فضية وبرونزية واحدة في بطولة ألعاب القوى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اقيمت في أكتوبر ٢٠٠٣ في دولة الامارات العربية المتحدة وحصل فريق كرة القدم على المركز الثاني وعلى كأس أفضل لاعب في البطولة الخليجية الثالثة لكرة القدم لذوي الاعاقة السمعية التي اقيمت في الكويت في يناير ٢٠٠٤م.

جمعيات المرأة العمانية والجمعيات الأهلية

حظيت المرأة العمانية باهتمام دائم ومتواصل في ظل مسيرة النهضة المباركة ليس فقط لانها تمثل نصف المجتمع، ولكن ايضا لقدرتها على الاسهام الايجابي في التنمية الوطنية، وهو ما أكد عليه جلالة القائد المفدى. وفي حين تشغل ثلاث نساء مناصب وزارية هي مناصب وزير التعليم العالي، ووزير السياحة، ورئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية، فإن المرأة العمانية تشغل وظائف عليا في الجهاز الإداري للدولة وعضوية مجلسي الدولة والشورى وتشغل نحو ١٢٪ من الوظائف العليا في الدولة، و٣١٪ من العاملين في قطاع الخدمة المدنية و٥٦٪ من العاملين في هيئات التدريس في المدارس الحكومية. ومما له دلالة عميقة ان سعادة المكرمة شكور بنت سالم الغماري عضو مجلس الدولة فازت في ابريل ٢٠٠٤ بجائزة المرأة العربية المتميزة في حقل المشاركة البرلمانية والعمل العام على مستوى الوطن العربي.

وبينما يتم تنفيذ العديد من الفعاليات التدريبية والتأهيلية من خلال المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل، تقوم جمعيات المرأة العمانية التي يصل عددها إلى (٢٩) جمعية في مختلف المناطق والولايات بدور نشط لرعاية المرأة العمانية والنهوض بها اجتماعياً وثقافياً وصحياً. وتضم جميعات المرأة العمانية نحو ٢٧٣٨ عضوة في نهاية عام ٢٠٠٣. كما تقوم لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي بتنظيم أنشطة جمعيات المرأة العمانية في مختلف المجالات وتنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بالمرأة في السلطنة والمنظمات العربية والاقليمية والدولية إذ من المعروف ان هناك نحو ثلاثة آلاف متطوعة تعملن مع برامج المنظمة العالمية للطفولة اليونيسيف في المجالات الارشادية والمسحية في السلطنة. وإلى جانب دائرة الارشاد والاستشارات الاسرية وهي دائرة متخصصة تقدم خدمات ارشادية لكل أفراد الأسرة من خلال دورات تقوم بتنظيمها، فإن مراكز التأهيل النسوي الحكومية (٥ مراكز) والأهلية (٧ مراكز) تعمل على رفع مستوى الوعي لدى المرأة ثقافياً وصحياً واجتماعياً وتنمية مهاراتها الانتاجية واستثمار وقت الفراغ بشكل مفيد، وذلك بالإضافة إلى نحو ١٤ مركزاً من مراكز تنمية المرأة الريفية التي تسعى إلى زيادة مهارات المرأة الريفية في مجال الصناعات الغذائية والمنزلية والصناعات التقليدية الأخرى. وفي مجال العناية بالأطفال تم انشاء العديد من دور الحضانه، واركاب



تم إنشاء العديد من دور
الحضانة التي تقدم
خدماتها على أسس تربوية
وصحية سليمة.

الاطفال لتقديم خدماتها على أسس تربوية وصحية سليمة. كما تم الأخذ بنظام
الاسر البديلة وهي الاسر التي تقبل ايواء الايتام وفق شروط محددة يتم متابعتها
من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وقد بلغ عدد هؤلاء الاطفال الايتام المحتضنين
(٢٣٣) طفلاً حتى نهاية عام ٢٠٠٣. كما تسهم دار رعاية الطفولة بدور في هذا
المجال.

جدير بالذكر ان قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية سمح بإشهار العديد
من الجمعيات الاهلية والمهنية وجميعات الصداقة والاندية الاجتماعية للجاليات
الاجنبية في السلطنة ومع نهاية عام ٢٠٠٣ كان هناك ٨ جمعيات مهنية، و٦ أندية
لجاليات مقيمة في السلطنة، بالإضافة إلى ٥ جمعيات خيرية تعمل على تحقيق
التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع. ومن خلال هذه المنظومة الواسعة من
الجمعيات التي تعبر عن نمو مؤسسات المجتمع المدني تلعب المرأة العمانية دوراً
متنامياً ونشطاً سواء على الصعيد الوطني أو من خلال الهيئات والمؤسسات
الخليجية والعربية والدولية التي تشارك فيها وليس مصادفة ان تحتضن مسقط
«الملقى الأول للمرأة مشاركة وقيادة» في ٢٠٠٤/٤/١٢ والذي شاركت فيه نحو
٢٠٠ امرأة عمانية وعدد من النساء الخليجيات كذلك من أجل العمل على تعزيز
دور ومساهمة المرأة العمانية في مختلف المجالات.

الخدمات الصحية :

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي شهدت تطوراً كبيراً ونوعياً كبيراً

وصل بالخدمات الصحية إلى كل مواطن على هذه الأرض الطبية أينما كان، ويمستوى يضارع أفضل المستويات المعروفة وذلك من خلال منظومة واسعة من المؤسسات الصحية التي بلغ عددها في نهاية ٢٠٠٣ (١٧٨) مؤسسة صحية منها (٤٩) مستشفى تضم ٤٥٠١ سريراً و١١٩ مركزاً صحياً، و١٠ مجمعات صحية هذا إلى جانب المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

جدير بالذكر أن جهود حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم على المستوى الصحي تحظى بتقدير وإشادة الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بهذا القطاع، فقد تصدرت مبادرة جلالة السلطان المعظم الكتاب السنوي لمنظمة الصحة العالمية الذي صدر بمناسبة احتفال المنظمة بيوم الصحة العالمي في ٧ أبريل ٢٠٠٤م وقد احتفلت منظمة الصحة العالمية بموضوع السلامة على الطريق هذا العام الذي اقترحت السلطنة ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اقتراح السلطنة في هذا المجال في دورتها الاستثنائية في أبريل ٢٠٠٤م. وتقديراً لمبادرة جلالة السلطان المعظم إلى منظمة الصحة العالمية اختارت المنظمة السلطنة لتدشين فعاليات يوم الصحة العالمي والذي شهد كذلك إصدار الكتاب السنوي للمنظمة.

وبينما حصلت السلطنة في عام ٢٠٠٠ على المركز الأول على المستوى الدولي بالنسبة لكفاءة النظام الصحي، فإنها حصلت هذا العام ٢٠٠٤ على شهادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة أنثونيسيف بشأن الإدارة الفعالة لمخازن اللقاح وذلك عن الفترة من أكتوبر ٢٠٠٢ حتى سبتمبر ٢٠٠٣ حيث تم اختيار مخازن الطعوم الرئيسية في السلطنة كأول مخزن في العالم يستوفي الشروط والمعايير العشرة التي حددتها منظمة الصحة العالمية في هذا المجال.

وفي الوقت الذي تم فيه

صورة من شهادة
منظمة الصحة
العالمية
ومنظمة
اليونيسيف
بشأن
الإدارة
الفعالة
لمخازن
اللقاح



وذلك

عن الفترة من أكتوبر

٢٠٠٢ وحتى سبتمبر ٢٠٠٣م

تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية كمدخل لكل مستويات الرعاية الصحية الأخرى بما في ذلك الرعاية الصحية الثانوية من خلال المستشفيات المرجعية التي تتعامل مع المشكلات الأكثر تعقيداً، فإن المستوى الثالث من الرعاية الصحية يوفر خدمات متخصصة عالية التقنية. وقد ترافق مع ذلك العناية ببرامج التحصين الموسع لمكافحة أمراض الطفولة. وكان من نتائج ذلك انه لم تسجل أية حالة من مرض الدفتريا في السلطنة منذ عام ١٩٩٢ ولم تسجل أية حالة تيتانوس - كزاز - حديثي الولادة منذ عام ١٩٩٥، وبقيت السلطنة خالية من مرض شلل الأطفال للسنة العاشرة على التوالي، ولم تسجل سوى حالة حصبة واحدة مؤكدة عام ٢٠٠٢، وتغطي تحصينات الأطفال نسبة تتراوح بين ٩٨٪ و ٩٩٪ وهو ما يترافق أيضاً مع العناية بالأمراض غير المعدية التي تصاحب التغيير في نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

جدير بالذكر ان عدد الزيارات للعيادات الخارجية لمؤسسات وزارة الصحة في عام ٢٠٠٢ بلغت نحو عشرة ملايين زيارة بمعدل اربع زيارات للفرد في السنة، وبلغ عدد الحالات المعالجة في الاقسام الداخلية ٢٢٢ ألف حالة، كما تم اجراء نحو ٩١ ألف عملية جراحية منها عمليات دقيقة كجراحات القلب المفتوح وزراعة الكلى وجراحات المخ والاعصاب وزرع النخاع، وفي حين تقوم كلية الطب بجامعة السلطان قابوس بتخريج دفعات متتالية من الاطباء كما يقوم ١٧ معهداً صحياً بتأهيل المرضين والممرضات والعاملين في مجال الأعمال الطبية المساعدة الأخرى، فقد بلغ عدد العاملين بوزارة الصحة في نهاية عام ٢٠٠٢ (١٨٥٧٩) موظفاً منهم ٢٦٣٥ طبيباً و ٧٣٤٠ ممرض وممرضة وبلغت نسبة التعميم ٦١٪ ومواكبة للتطور المستمر في الخدمات الصحية واجراء عشرات الآلاف من العمليات الجراحية اصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٧ في ٢٣/٦/٢٠٠٤ بإنشاء صندوق للتعميضة عن الأخطاء الطبية يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويحقق التكافل في هذا المجال.

توفر وزارة الصحة نحو ٨٧٪ من حجم الخدمات الصحية من خلال مستشفياتها وترتفع النسبة إلى ٩٠٪ من خدمات العيادات الخارجية والترقيد ويقوم القطاع الخاص بتقديم خدمات صحية متزايدة بإشراف من وزارة الصحة.

وتعزى أيضاً للخدمات الصحية المتوفرة للمواطن في مختلف مناطق ولايات السلطنة والارتفاع المستمر بمستواها فقد تم هذا العام افتتاح مركز علاج السرطان بالمستشفى السلطاني، والمستشفى المرجعي في إبراء والمستشفى المرجعي في هيماء، بالإضافة إلى افتتاح ١٦ مركزاً ومجمعاً صحياً في مختلف محافظات ومناطق السلطنة كما تم التوقيع على إنشاء خمسة مراكز ومجمعات أخرى في خصب وصحم والانصب وبركة الموز وتوفد وذلك في ٢٣/٦/٢٠٠٤. ويمكن الإشارة إلى عدد من أبرز المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة في مختلف محافظات ومناطق السلطنة فيها يلي وذلك حتى نهاية ٢٠٠٣:



محافظة مسقط

برامج صحية متقدمة
لرعاية الطفولة.

يوجد في محافظة مسقط ستة مستشفيات تضم أكثر من ١٢٥٤ سريراً بالإضافة إلى ٢٣ مركزاً صحياً منها ٣ مراكز مزودة بأسرة بالإضافة إلى جميعين صحيين ومن أهم المستشفيات في محافظة مسقط:

المستشفى السلطاني،

هو أحد المؤسسات الصحية التخصصية المرجعية والمجهزة بتجهيزات حديثة وتقنيات عالية. وإلى جانب الأقسام التقليدية العديدة المتوفرة بالمستشفى فإن المستشفى السلطاني يقوم بإجراء العديد من العمليات الجراحية والتدخلات الطبية ذات التقنية الحديثة والمتطورة في مجال الطب النووي وعمليات نقل الأعضاء كزراعة الكلى وعمليات القلب المفتوح وزراعة النخاع وغيرها. ويضم المستشفى ٦٣٢ سريراً منها عدد من الأجنحة. وقد تم هذا العام ٢٠٠٤ افتتاح مركز علاج السرطان وهو مركز متكامل لعلاج الأطفال والكبار ويشتمل على أحدث الأجهزة من أشعة مقطعية ومعمل خطي للعلاج الإشعاعي وملاحق للعلاج الكيميائي.

مستشفى خولة :

مستشفى خولة هو المستشفى المرجعي للحالات المحولة من أقسام جراحة

العظام والمخ والاعصاب والتجميل والحروق، إلى جانب الاقسام الأخرى به حيث يضم المستشفى مجعماً للولادة، واقسام لأمراض النساء والعلاج الطبيعي، والرنين المغناطيسي ويبلغ عدد أسرة المستشفى ٤٤١ سريراً.

مستشفى النهضة :

يعتبر مستشفى النهضة مستشفى تخصصياً لجراحة الانف والاذن والحنجرة وعلاج وجراحة العميون وعلاج وجراحة الفك والثة والاسنان والامراض الجلدية ويضم المستشفى ٩٦ سريراً.

مستشفى ابن سينا :

مستشفى ابن سينا هو مستشفى تخصصي في مجال الامراض النفسية والعصبية ويضم ٧٢ سريراً. وإلى جانب المستشفيات المشار إليها توجد في محافظة مسقط مستشفيات أخرى كمستشفى الرحمة (٢٤) سريراً، ومستشفى هريات (٤٠) سريراً.

محافظة ظفار :

مستشفى السلطان قابوس بصلالة هو المستشفى المرجعي بمحافظة ظفار ويضم ٤٥٠ سرير ويشتمل المستشفى على أقسام للأمراض الباطنية والنساء والولادة والاطفال والجراحة العامة وجراحة العظام والأمراض الجلدية والعيون والأنف والأذن والحنجرة والاسنان وغيرها. كما توجد وحدة للناية المركزة وقسم للحوادث والطوارئ ووحدة للكلية الصناعية ووحدة الحروق وجراحة التجميل.

كما يوجد بمحافظة ظفار ٥ مستشفيات أخرى في طاقة وطوى اعير ورخيوت وسدح ومدينة الحق تتراوح سعتها بين ٦ أسرة و٢٨ سريراً. هذا بالإضافة إلى ٢٦ مركزاً صحياً منها ٢٢ مركزاً بها أسرة ولادة.

المنطقة الداخلية :

يوجد بالمنطقة الداخلية ستة مستشفيات في نزوى وسمائل وبهلاء وادم وازكي والجبل الأخضر، ومستشفى نزوى هو المستشفى الاقليمي المرجعي للمنطقة، وقد تم اعادة بنائه وتجهيزه ويضم ٢٠١ سرير. وتبلغ جملة أسرة مستشفيات المنطقة الداخلية ٥٤٧ سريراً، كما يوجد بالمنطقة مجمع صحي نزوى و١٢ مركزاً صحياً منها ٥ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

المنطقة الشرقية :

يوجد بالمنطقة الشرقية ١٠ مستشفيات في صور وبراء وجعلان بني بوحسن وجعلان بني بوعلی وسناو ومصيرة ووادي دماء والطائيين ووادي بني خالد وسمد الشان وبدية. ويعتبر مستشفى ابراء (١٢٢) سريراً) المستشفى المرجعي في منطقة



شمال الشرقية التي يوجد بها أيضاً ٩ مراكز صحية منها ٥ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

وفي منطقة جنوب الشرقية يعتبر مستشفى صور الجديد (٢٤٣ سريراً) المستشفى الاقليمي في تلك المنطقة التي يوجد بها مجمع صحي صور ١٢ مركزاً صحياً أخرى منها ٧ مراكز مزودة بأسرة ولادة، وتبلغ جملة اسرة مستشفيات المنطقة الشرقية ٧٢٤ سريراً.

مستشفيات حديثة لتقديم الرعاية الصحية للمواطن أينما كان في ربوع السلطنة.

منطقة الباطنة :

تضم منطقة الباطنة ١٠ مستشفيات في صعار والرسناق وصحم ووادي بني غافر ووادي الصرمي ووادي مستل ووادي الحواسنة ووادي الحيملي ووادي بني خروص ووادي حبيبي، ومستشفى صحار الجديد هو المستشفى الاقليمي المرجعي في منطقة شمال الباطنة ويضم ٣٦٢ سريراً. وإلى جانب مجمع صحي صغار توجد ٣ مجمعات صحية أخرى و ٨ مراكز صحية منها ٣ مراكز مزودة بأسرة ولادة.

وبالنسبة لمنطقة جنوب الباطنة فإن مستشفى الرسناق (٢٣٥ سريراً) هو المستشفى الاقليمي المرجعي لمنطقة جنوب الباطنة التي تضم مجمعان صحيان و ٨ مراكز صحية أخرى مزودة بأسرة للولادة. وتبلغ جملة اسرة مستشفيات منطقة الباطنة ٧٦١ سريراً.



منطقة الظاهرة :

يوجد بمنطقة الظاهرة خمسة مستشفيات في تعم وعبري والبريمي وينقل ووادي الجزي. ومستشفى عبري هو المستشفى الاقليمي المرجعي للمنطقة وسعته ٢٤٠ سريراً، وتبلغ جملة اسرة مستشفيات منطقة الظاهرة ٤٠٧ أسرة، وتضم المنطقة كذلك ١٣ مركزاً صحياً منها ٦ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

محافظة مسندم :

يوجد بمحافظة مسندم ثلاثة مستشفيات في خصب وبخا ودبا البيعة، ويعتبر مستشفى خصب المستشفى الاقليمي لمحافظة مسندم (١٠٠ سرير) وتبلغ جملة اسرة المستشفيات في محافظة مسندم ١٥٦ سريراً كما يوجد بالمحافظة ٣ مراكز صحية مزودة بأسرة للولادة.

المنطقة الوسطى :

يوجد بالمنطقة الوسطى ثلاث مستشفيات في هيماء والدقم، والجازر ويبلغ عدد اسرتها ٧٢ سريراً كما يوجد ايضا ٦ مراكز صحية منها ٤ مراكز مزودة بأسرة للولادة.

خدمات صحية تقدمها جهات أخرى :

إلى جانب الخدمات الصحية المتطورة والمتكاملة التي تقدمها المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والتي تشكل أساس وجوهر تلك الخدمات، فإنه توجد عدة مستشفيات أخرى كبيرة ومتطورة تقدم خدماتها لقطاعات محددة. ومن أبرز هذه المستشفيات مستشفى جامعة السلطان قابوس، ومستشفى قوات السلطان المسلحة، ومستشفى شرطة عمان السلطانية، والعيادات التابعة لشركة تنمية نفط عمان، كما توجد الآن عدة مستشفيات ومراكز صحية متطورة تابعة للقطاع الخاص الذي يسهم في توفير خدمات صحية للمواطنين حيث توجد نحو ٥٦٠ عيادة طبية عامة وتخصصية واستنان تقدم خدماتها بتصريح من وزارة الصحة.

انشطة الشباب :

يحظى الشباب العماني باهتمام عميق ومتواصل من جانب جلالة السلطان قابوس المعظم، ليس فقط لأن الشباب هو قوة الحاضر وأمل المستقبل، ولكن أيضاً لأن قطاع الشباب يشكل القطاع الأكبر من المجتمع العماني الفتى. ومن ثم فإن الارتقاء به يصب في صالح الحاضر والمستقبل. وقد أكد جلالته على «إننا إذ ننادي الجميع للاهتمام بشبابنا ورعاية تطلعاته وطموحاته فإننا في ذات الوقت وبنفس القدر من الأهمية نوجه نداءنا المتجدد إلى الشباب بأن يعي دوره الكبير في بناء الوطن في مختلف المجالات».

وفي إطار هذه الرؤية تم إنشاء وزارة للشؤون الرياضية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١١٢ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٢٠ لكي تحل محل الهيئة العامة لانشطة الشباب الرياضية والثقافية ولكي تقوم بالدور الاساسي في مجال العناية بالشباب ورعايته واعداه اعداداً رياضياً متكاملأ بالتعاون مع الهيئات الأخرى في المجتمع عبر توفير البنية الأساسية اللازمة لمختلف الأنشطة الرياضية في الاندية والمجمعات الشبابية في مختلف محافظات ومناطق ولايات السلطنة والنظير المتواصل والارتقاء بمستويات الأداء فيها واستيعاب أكبر عدد من الشباب الذي تمثل العناية به استثماراً وطنياً للحاضر والمستقبل.

الأنشطة الرياضية :

تعتبر الأنشطة الرياضية بمفهومها الشامل حجر الأساس الذي تنطلق من خلاله وزارة الشؤون الرياضية للنهوض بالشباب العماني وبما «يرفع اسم عمان عالياً في المحافل الدولية، وذلك من خلال برامجها وفعاليتها. وبينما استفاد ما يزيد على ٤٦٠٩٢ من الرياضيين والشباب من تلك البرامج في عام ٢٠٠٣ فقد تم أيضاً افتتاح مقار جديدة لخمسة اندية هي بوشر وينقل ولوى ومصيرة والحمراء كما تم تنفيذ مشروع «استاد الهيئة» في السيب على مساحة ٩٠ ألف متر مربع والذي سيتم افتتاحه في نهاية هذا العام، بالإضافة إلى القيام بأعمال الصيانة والتحسينات لمرافق عدد من النوادي الأخرى وإعداد المناقصات الخاصة بأنشاء



مشاركة السلطنة في أولمبياد
أثينا ٢٠٠٤م.

مرافق لتحسين مجمعات ملالة وصور الشبابية وفي مرافق الاندية المندمجة وهي نوادي نزوى والاتفاق والبشائر والسلام. وخلال عام ٢٠٠٣ اندمج نادي بركاء ونادي المعاول تحت مسمى نادي الشباب، ونادي البريمي ونادي محضة تحت اسم نادي النهضة، كما اندمج خلال هذا العام نادي روي ونادي البستان تحت مسمى نادي مسقط، ونادي الأهلي ونادي سداب تحت اسم نادي أهلي سداب، وهو ما يعزز قدرة النوادي المندمجة على تقديم خدمات أفضل لشبابها والاستفادة كذلك من الحوافز التي توفرها الدولة للاندية المندمجة.

وفي حين حصلت السلطنة على جائزة اللجنة الأولمبية الدولية للتميز الرياضي تقديراً لفعالياتها وبرامجها للنمائية بالشباب، فقد حصلت منتخبات السلطنة على ٢٦٤ ميدالية متنوعة كما تأهل المنتخب الأولمبي إلى التصنيفات النهائية الآسيوية ضمن التصنيفات التمهيدية لأولمبياد أثينا ٢٠٠٤، كما تأهل المنتخب الوطني الأول للمشاركة في نهائيات كأس أمم آسيا في الصين صيف هذا العام ٢٠٠٤ وتأهل المنتخب الوطني للناشئين إلى نهائيات كأس آسيا للناشئين في اليابان عام ٢٠٠٤ أيضاً وهي نتائج طيبة. كما أحرز نادي الخابورة المركز الأول وفاز بكأس البطولة الثامنة عشرة لاندية مجلس التعاون أبطال الدوري للناشئين تحت سن ١٨ سنة.

من جانب آخر أحرز نجوم منتخبات السباحة ٤٣ ميدالية متنوعة، وأحرز نجوم منتخبات التنس الارضي ١٣ ميدالية وفاز نجوم منتخبات ألعاب القوى بـ ٢٢



تطور ملموس لرياضة كرة
القدم في السلطنة ونتائج
متقدمة للمنتهيات
الوطنية.

ميدالية، وأحرز منتخب رفع الأثقال ٤٩ ميدالية ومنتخب الكرة الطائرة حصل على ميداليتين (فضية وبرونزية) وأحرز منتخب كرة اليد ثلاث ميداليات وفاز نادي نزوى بالمركز الثالث في المسابقة الثقافية لنادية مجلس التعاون في قطر. تجدر الإشارة إلى أن المجمعات الشبابية توفر العديد من الأنشطة لتنمية هوايات الشباب واستيعاب اهتماماتهم المختلفة من خلال الصالات المغطاة واحواض السباحة وصالات التقوية والمراكز الطبية والمرسم والنادي العلمي الملحق بهذه المجمعات وهو ما يجتذب كذلك أنشطة وفعاليات العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص التي تستضيفها تلك المجمعات والتي تستضيف كذلك معسكرات تدريبية تقيمها منتخبات الدول الشقيقة والصديقة في السلطنة لما توفره تلك المجمعات الشبابية من خدمات ومرافق متطورة.

والى جانب ما تقوم به اللجنة الأولمبية العمانية من دور حيوي في تنظيم الايام الأولمبية لعام ٢٠٠٣ والتي شاركت فيها اتحادات كرة القدم واليد والسلة والهوكي والكرة الطائرة وألعاب القوى والسباحة والتنس الأرضي، فقد اقيمت مسابقات لألعاب غير المشهورة ومنها البولنج، ورفع الأثقال، وسلاح الشيش، وكرة الطاولة، ونشاط الدراجات الهوائية والألعاب البحرية (الشرع والتجديف الأولمبي) وقد استفاد منها نحو ٣١٩٨ مشاركاً.

وفي إطار الأنشطة الصيفية التي تسعى لاجتذاب طاقات الشباب وتوجيهها



نشاط مسرحي متميز
لشباب السلطنة على
المستوى المحلي والخارجي.

والاستفادة منها فإن الأنشطة الاجتماعية استفاد منها نحو ٦٤٤٧ شاباً وفتاة عام ٢٠٠٣ كما تم تنظيم عدد من معسكرات العمل الشبابية في عام ٢٠٠٣ في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وشارك فيها نحو ١٠٠٠ شاب إلى جانب الرحلات التثقيفية للتعرف على ما تزخر به السلطنة من تراث عريق ومقومات سياحية جذابة. هذا فضلاً عن المشاركة في عدد من المعسكرات الخارجية الإقليمية والعربية منها على سبيل المثال معسكر العمل الدولي بالقاهرة ومعسكر العمل التطوعي بالسودان.

الأنشطة الثقافية والعلمية:

تمثل الأنشطة الثقافية والعلمية الوجه الآخر للعناية بالشباب في إطار الحرص على تلبية الاحتياجات المتنوعة للشباب وللإسهام في بناء شخصياتهم المتكاملة وتنمية مهاراتهم. وبينما يستفيد من هذه الأنشطة الثقافية والعلمية ما يزيد على عشرة آلاف شاب سنوياً، حظى الملتقى الأدبي التاسع بمشاركة كبيرة في مجالات الشعر الفصيح والنبطي والقصة القصيرة، كما تم تنظيم الملتقى الرابع لفرق مسارح الشباب بمحافظات ومناطق السلطنة المختلفة، كما نفذ النادي العلمي عدة دورات تدريبية في مجالات الحاسب الآلي والتصوير الرقمي والتلفزيوني والمونتاج والطيران. وقد استفاد من هذه الدورات والدورات التي نظمها مسرح الشباب نحو ١١٧٩ مشاركاً من الجنسين، كما أحرز النادي العلمي المركز الأول في المسابقة



(النادي العلمي) رعاية
واهتمام بالأفكار الصغيرة
لتصبح كبيرة وفعالة في
المستقبل.

الاختيارية في معرض الابتكارات والبحوث العلمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وخلال شهر رمضان المبارك تم تنظيم ٥٦ محاضرة ثقافية وصحية واجتماعية. بالإضافة إلى استضافة المسابقة الدينية السادسة عشرة للقرآن الكريم والحديث الشريف لنادية مجلس التعاون الخليجي.

تجدر الإشارة إلى ان حكومة حضرة صاحب الجلالة تحرص على اتاحة الفرصة للشباب العماني للمشاركة في الكثير من الفعاليات الخارجية لتحقيق المزيد من صقل المواهب للشباب العماني وتفاعله مع اقرانه من شباب الدول الأخرى. وفي هذا الاطار شارك مرسوم الشباب في بينالي القاهرة الدولي التاسع للفنون التشكيلية، وحصلت السلطنة على المركز الثالث في الملتقى الثقافي الثاني لشباب دول مجلس التعاون في قطر، كما حصلت أيضاً على المركز الثالث وجائزة أفضل عرض مسرحي متكامل وجائزة أفضل ممثل في المهرجان المسرحي لدول مجلس التعاون الذي أقيم في الكويت والتي شارك فيها مسرح الشباب بمسرحية «مقبرة الاحياء». كما شارك مسرح الشباب أيضاً في مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي بمسرحية «الليلة الباردة». وإلى جانب ذلك شارك مرسوم الشباب في المسابقة الدولية للفنون التشكيلية بالتعاون مع اليونسكو التي اقيمت في فرنسا، وفي مسابقة «ملون السعودية» التي تم خلالها تكريم الفنان موسى عمر بالإضافة إلى المشاركة في المعرض المصاحب لاحتفالات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في جمهورية مصر العربية وفي مسابقة معرض الشارقة لرسوم

وإلى جانب هذه المشاركات الواسعة النطاق في العديد من الفعاليات الخليجية والعربية والدولية رياضية وثقافية، فإن هناك حرصاً على عقد العديد من الدورات التدريبية على المستويين الإداري والفني لتأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات ذات العلاقة بالأنشطة المختلفة تحقيقاً للأهداف المرسومة في هذا المجال.

الكشفة والمرشدات :

تعود الحركة الكشفية في السلطنة إلى أوائل الثلاثينات من القرن الماضي حيث بدأت في عام ١٩٣٢م. ومع إنشاء الهيئة القومية للكشفة والمرشدات في منتصف السبعينات من القرن الماضي وهي تقوم بدور حيوي كواحدة من أهم الهيئات في مجال العناية بالنشء والشباب العماني الذي يشارك في عضويتها وانشطتها.

وفي حين تسعى الهيئة القومية للكشفة والمرشدات إلى تنمية قيم المواطنة الصالحة واحترام العمل اليدوي والخدمة العامة في نفوس اعضائها، فإنها تحرص على تأهيل نخبة من القيادات للنهوض بالعمل الكشفى والخدمة العامة وتنمية مهاراتهم واعدادهم للقيام بأدوارهم في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تضم في عضويتها أكثر من ٢٠ ألف عضو تضمهم أكثر من ٨٣٠ فرقة كشفية وإرشادية. ويمتد نشاط الهيئة ومشاركاتها من النطاق المحلي إلى الاسهام في العديد من المشاركات الخليجية والعربية والدولية.

وبينما شاركت الهيئة القومية للكشفة والمرشدات في العديد من الأنشطة منها على سبيل المثال اللقاءين السنويين للكشفة لمرحل الأشبال والكشفة والكشاف المتقدم في المخيم الدائم بنزوى وشارك فيها ٤٤٣ كشافاً وقائداً، واللقاءين السنويين للزهرات والمرشدات بالمخيم الكشفى الدائم بمخيليف بولاية صحم وشارك فيها ٣٦١ مرشدة وقائدة، واللقاء السنوي السابع لأشبال وزهرات المدارس الخاصة في فبراير ٢٠٠٤ بحديقة الخوض العامة بمشاركة ٧٢٠ من الأشبال والزهرات والقادة والقائدات، فإنها شاركت في العديد من المناسبات التي بلغت ٢٣ فعالية ومناسبة منها مهرجان مسقط ٢٠٠٤ وتقديم بعض العروض خلاله، وفي حفل افتتاح واختتام البطولة الثالثة والعشرين للاندية أبطال الدوري لدول مجلس التعاون في مارس ٢٠٠٤، ومهرجان مسقط الصحي، وبعثة الحج العمانية الرسمية لتقديم خدماتها المتعددة لضيوف الرحمن، بالإضافة إلى أنشطة وبرامج تنمية القيادات ومسابقة التفوق الكشفى والإرشادي التي شارك فيها ٩١٢٥ كشافاً ومرشدة في مختلف المراحل الكشفية والإرشادية عبر ٨٢ نشاطاً. هذا إلى جانب أنشطة المفوضيات الكشفية والإرشادية في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة والتي بلغت ٢١ فعالية مختلفة.

جدير بالذكر أن الهيئة القومية للكشفة والمرشدات استضافت فعاليات المؤتمر العربي السابع عشر للمرشدات الذي اقيم في مسقط في الفترة من ١١ -



دور رائد وفعال للكشافة
والمرشدات والذي يحظى
بكل رعاية واهتمام.

١٧ يونيو ٢٠٠٤ بمشاركة ١٤ دولة عربية ورئيسة وعضوات المجلس العالمي للمرشدات والجمعية العالمية للمرشدات. كما شاركت الهيئة في اللقاء الأول حول الكشفية وحماية البيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة في يناير ٢٠٠٤ ولقاء المسؤولين الأوائل عن التخطيط والاستراتيجية بالقاهرة في يناير ٢٠٠٤ وكذلك الأنشطة التي اقامتها المنظمة الكشفية العربية بالقاهرة في فبراير ٢٠٠٤م. وبالإضافة إلى ذلك استضافت الهيئة في أغسطس ٢٠٠٤ المخيم الثاني لجوالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اقيم في أغسطس ٢٠٠٤ خلال مهرجان خريف صلالة، كما شاركت الهيئة في المخيم الكشفى العربي السادس والعشرين، والمخيم الكشفى العالمي السابع والأربعين على الهواء والمخيم الكشفى العالمي الثامن على شبكة الانترنت. وذلك بالإضافة إلى الأنشطة الصيفية التي تنظمها الهيئة القومية للكشافة والمرشدات لمختلف المراحل الكشفية وفق خطتها في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن موقع الهيئة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت يتضمن مختلف أنشطة وبرامج الهيئة وهو يحمل الرمز www.omanscouts.com



ختم منشوري ثلاثي

الاضلاع من الحجر

الصابوني يعود للألف

الثالث قبل الميلاد عشر

عليه بمستوطنة الميسرة

بولاية المضبيبي.

في الوقت الذي تنطلق فيه مسيرة النهضة المباركة نحو غاياتها لتشييد صرح دولة عصرية فنية تأخذ بكل أسباب التقدم، فإنها حرصت وتوجیه من جلالة السلطان المعظم على العناية بالتراث العماني والمحافظة على القيم العربية الاصلية ادراكاً منها لاهمية وقيمة الاسهام العماني في الحضارة الإنسانية من ناحية ولأهمية التراث والقيم والتقاليد العمانية كركيزة لبناء الدولة العصرية.

وبينما تم تخصيص عام ١٩٩٤ عاماً للتراث العماني، فقد أكد جلالته السلطان المعظم «ان مفهوم التراث لا يتمثل فحسب في القلاع والحصون والبيوت الاثرية وغيرها من الأشياء المادية وانما هو يتناول اساساً الموروث المعنوي من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وهنون ونحوها مما ينتقل من جيل إلى جيل وان المحافظة الحقيقية على التراث لن تتم ولن تكتمل الا باعطاء كل مفردات هذا المفهوم حقها من العناية والرعاية وتسمى حكومة حضرة صاحب الجلالة إلى ترجمة هذه الرؤية الحضارية من خلال ما تقوم به وزارة التراث والثقافة والهيئات المعنية الأخرى ومنها الهيئة العامة للصناعات الحرفية.

الأثار:

تتواصل المسوحات الاثرية التي تجري بالتعاون مع قسم الآثار بجامعة السلطان قابوس أو التي تقوم بها بعثات متخصصة أوروبية وأمريكية وقد اسفرت تلك المسوحات عن اكتشاف موجودات أثرية في العديد من المواقع في مناطق السلطنة المختلفة يعود بعضها إلى الألف السابع قبل الميلاد كتلك التي اكتشفت في جملان، وبات ورأس الحد وسمد الشأن وغيرها. وتسعى وزارة التراث والثقافة إلى الحفاظ على المواقع الاثرية ومنها على سبيل المثال موقع مدافن محليا الذي يضم نحو مائة مدفن وتصل مساحته إلى نحو ٨٠٠٠ متر مربع. كما يمتد ذلك إلى المواقع التي تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي لاهميتها البالغة على مستوى الحضارة الإنسانية والاسهام العماني فيها ومن ابرز هذه المواقع طريق اللبان الذي يمثل أقدم طرق التجارة بين

الحضارات القديمة والتي لمبت شجرة اللبان دوراً حيوياً فيها. وفي حين تشغل السلطنة عضوية لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، فإنه يمكن الإشارة باختصار إلى عدد من المواقع الاثرية التي يجري ترميمها وصيانتها خدمة للسائحين والباحثين وهذه المواقع هي:

وادي دوكة :

يقع الوادي في منطقة نجد بعد المنحدرات الشمالية لسلسلة جبال ظفار ويبعد ٣٥ كيلو متراً إلى الشمال من مدينة صلالة ويبعد نموذجاً لمناطق نمو شجرة اللبان التي تنتشر

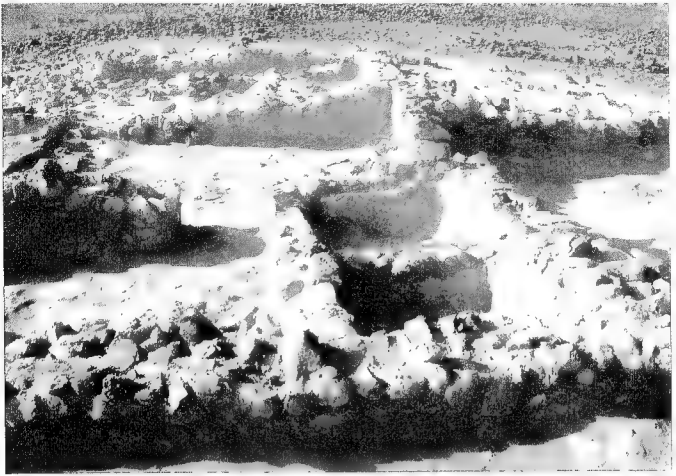


منظر عام للحفريات
الأثرية عن المبانى الطينية
من الألف الثالث قبل
الميلاد في رأس الجنيز

في محافظة ظفار. ومن أهم مواقع إنتاج وتصدير اللبان إلى جانب وادي دوكة قديماً، وادي انطور ووادي حنون ووبار ووادي حوكر، أما الموانئ البحرية فهي خور رورى (سمهرم) ومدينة البليد. وهناك أربعة أنواع للبان هي الحوجري، والتجدي والشزرى والسهلي. وتجري دراسات لتأهيل وتطوير وادي دوكة للحفاظ على شجرة اللبان في موطنها الطبيعي بالتعاون مع جامعة بيزولورانس.

موقع وبار الأثري :

يقع الموقع في نيابة الشصر جنوب صحراء الربع الخالي ويبعد نحو ١٧٠ كيلو متراً إلى الشمال من مدينة صلالة وهي اسم للأرض التي كان يسكنها قوم عاد. وقد تم الاستعانة بدراسات الباحثين وصور الأقمار الصناعية للتعرف على معالم الطريق القديمة في الصحراء انطلاقاً منه ومروراً به . وبالتعاون بين اللجنة الوطنية للإشراف على مسح الآثار بمحافظة ظفار التابع لمكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية وبين جامعة جنوب شرق ولاية ميسوري الأمريكية تم تحديد العصور التاريخية من واقع المكتشفات الفخارية والزجاجية وأواني البخور وأجزاء من لعبة الشطرنج تتراوح تواريخها من القرن الأول قبل الميلاد حتى الفترات الإسلامية المبكرة والمتوسطة . وتتم أعمال الترميم والتوثيق والتأهيل للموقع لصالح الأنشطة السياحية والثقافية .



مستوطنة عرجاء (في ولاية

صحار) لتعدين النحاس
والتي يعود تاريخها إلى
الآلاف الثالث قبل الميلاد.

موقع خور روري الأثري :

يقع هذا الموقع على الشريط الساحلي في ولاية طاقة التي تبعد عن ولاية
صلالة بنحو ٤٠ كيلومتراً إلى الشرق ويرتبط الخور بالوادي المنحدر من
شلالات دربات في سلسلة جبال ظفار. وقد مر الموقع بفترات زمنية متلاحقة
تمكسها وجود طبقات ثقافية تعود بعضها إلى الفترة ما بين القرن الأول قبل
الميلاد والقرن الثالث الميلادي وبعضها يعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد.
وتشير العملات التي تم اكتشافها إلى أن الموقع كان يعرف باسم سمهرم وبميناء
موشكا كما جاء في نصين يونانيين يعودان إلى القرن الأول والثاني الميلاديين.

ومن أهم الآثار المكتشفة في
الموقع مستوطنة على الخط

العربي الجنوبي ، وبوابة المدينة
وأبراج خارجية وقلمة وبيوت
ذات طابقين ومستودعات
كبيرة للبان بالإضافة إلى
العثور على عملات معدنية
وجرار فخارية شبه كاملة
واناء برونزي ومنجرة
معدنية ومباخر حجرية



جرة من الحجر الصابوني
المزخرف صنعت عام
٢٠٠٠ ق.م



ومبنى من عدة غرف يعتقد أنه معبد يعود إلى الفترة من القرن الثالث والرابع قبل الميلاد. ويجري حالياً تأهيل الموقع وإقامة استراحة لخدمة الزوار والباحثين.

أعمال التنقيبات الأثرية في
موقع مدينة البليدة التي
يعود تاريخها إلى القرن
العاشر الميلادي.

مدينة البليد الأثرية :

تقع مدينة البليد الأثرية على الشريط الساحلي لولاية صلالة . وكان لها صلات تجارية مع موانئ الهند والصين واليمن وشرق أفريقيا والعراق وأوروبا . وكان الموقع مأهولاً في الألفية الخامسة وأوائل الألفية الرابعة قبل الميلاد. ثم أعيد تأسيسها في القرن الرابع الهجري- العاشر الميلادي- في عهد المنجويين. ويعتبر الجامع الكبير الذي يضم ١٤٤ عموداً أهم المكتشفات الأثرية بالمدينة ويعتقد أنه شيد في القرن السابع الهجري- الثالث عشر الميلادي ، كما تم العثور على حصن البليد والعديد من العملات المعدنية. ويحيط بالمدينة خور البليد الذي استخدم كممرسى طبيعي للسفن ويجري العمل لإنشاء متحف وقاعة عرض للوسائط المتعددة ومختبر لمعالجة المقتنيات الأثرية في إطار تأهيل الموقع لخدمة الحركة السياحية.

جدير بالذكر أن مسوحاً أثرية تجري في صحراء الحقف- الرملة- بولاية محوت بالمنطقة الوسطى للبحث عن الأدوات الحجرية التي تنتمي للحضارة الآشورية لدراسة هجرة الإنسان الأول من أفريقيا إلى آسيا مروراً بعمان. كما

تجري أعمال تنقيب أثرية في منطقة جعلان ورأس الحد ورأس الجنز والسويح لمعرفة التطور الحضاري خلال الفترة من عصر الهولوسين بداية الألف السابع قبل الميلاد وحتى مجيء الإسلام وما صاحب ذلك من تطور في التجارة البحرية. كما جرت حفريات في حصن الحزم بالمرستاق ، ومدفن قرية صفرى بولاية ينقل ومدفن حي العيزي بولاية ضنك وعدد من المدافن في بوشر والتي تعود إلى ما قبل الميلاد. وبينما يتم إعداد خطة لأحياء مدينة قلهاة الأثرية فإنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أهم المواقع الأثرية الأخرى في البلاد:

موقع السويح :

يعود موقع «السويح ١» شمال قرية السويح بولاية جعلان بني بو علي إلى فترة الألف السادس قبل الميلاد حتى الألف الرابع قبل الميلاد. ويسمح هذا الكشف بإعادة كتابة تاريخ الأدوات الصوانية المنتشرة على السطح بترتيب زمني منظم.

موقع رأس الجنز :

موقع «رأس الجنز ١٠» يقع على قمة السهل الرئيسي الذي يطل على البحر. وتم فيه الكشف عن أربع فترات من الاستيطان منذ الألف الرابع قبل الميلاد حتى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد. بالإضافة إلى العثور على ستة قبور تعود إلى فترة أم النار (النصف الثاني من الألف الثالث قبل الميلاد). وتضم المكتشفات الأثرية صناعات نحاسية لصيد الأسماك، وحلق من الحجر الصابوني الأملس، وبقايا عظمية لطفلين صغيرين ، وكمية كبيرة من العرز الذي يشبه خرز موقع «رأس الحد ٦» المعاصرة لتلك الفترة.

موقع رأس الحد :

يعتبر موقع «رأس الحد ٦» أثراً لفترة ما قبل التاريخ في سلطنة عمان حيث تم تأسيس الموقع بواسطة بناء مصطبة مشيدة من الآجر سمكها نحو ٣٠ سنتيمتراً ومحاطة بجدار بسمك متر واحد. وتبلغ مساحة الموقع ٦٠ متراً - ٤٠ متراً ويحتوي على عدة غرف. وتشير المواد الأثرية التي عثر عليها إلى أن الموقع كان يستخدم في عدة أنشطة حرفية.

موقع وادي شاب :

يقع هذا الموقع في ولاية صور وقد عثر فيه على أكوام صيادي السمك دائرية الشكل تعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد وعلى دلائل تشير إلى ممارسة حرفة الصيد بالإضافة إلى ٢٤ قطعة من الحلق مصنوعة من الحجر الصابوني الأملس.

موقع عين حمران :

يعتبر هذا الموقع من المواقع المعروفة في شمال سهل صلالة. وكشفت



القلاع والأبراج والتحصينات الأثرية في الموقع عن وجود جدران سميكة وقلعة تحيط بها عدة أبراج بيضاوية الشكل في الجدار الخارجي للموقع. جدير بالذكر أنه إلى جانب مواقع طريق اللبان التي تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي في منظمة اليونسكو والسابق الإشارة إليها، هناك عدة مواقع عمانية تم تسجيلها على قائمة التراث العالمي من أهمها حصن بهلاء ومقابر بات.

قلعة نزوى التي بناها الامام سلطان بن سيف اليمري عام ١٦٦٨م حيث يزيد قطر وجهها الدائري على ١٥٠ قدماً كما يبلغ ارتفاعها أكثر من ١١٥ قدماً.

القلاع والحصون

تنتشر العديد من القلاع والحصون والأبراج والأسوار والبيوت والمساجد الأثرية في مختلف مناطق وولايات السلطنة حيث تحكي قصة الحضارة والتاريخ العماني العريق وإسهام الإنسان العماني المتواصل في الحضارة الإنسانية. وفي إطار العناية المتواصلة بالتراث العماني والحفاظ عليه فإنه يتم ترميم القلاع والحصون والأبراج وفق برامج تقوم على استخدام نفس المواد الأصلية التي شيدت بها، كما يتم تدريب كوادر عمانية للقيام بذلك. من جانب آخر فإنه يتم إعادة تأهيل القلاع والحصون وتزويدها بمحتاف خاصة بها مما يجعل منها موقع جذب سياحي وهو ما يترافق مع برامج تنشيط السياحة في السلطنة وتأهيل أعداد من الشباب العماني بدواً في العمل كمرشدين سياحيين في القلاع والحصون لالتقاء الضوء على تاريخ تلك القلاع





قلعة نخل أحد الشواهد
على التاريخ المضارب
بجذوره الخالدة لعمان
التاريخ والأصالة.

وعلى التاريخ العماني كذلك، كما تم أعداد الكتيبات التاريخية حول عدد منها وبأكثر من لغة للتعريف بها.

ومن بين أكثر من ٥٠٠ قلعة وحصن، تم ترميم نحو مائة منها في مختلف مناطق السلطنة. وخلال العام الماضي ٢٠٠٢ وهذا العام ٢٠٠٤ تم الانتهاء من ترميم حصن حفيث بولاية البريمي، وحصن المعمور بولاية عبري، وبرج ميبام بنبابة طيوى وبرج المعترض بولاية ابراء وبرج الأخضر بسمد الشأن وابرار الفرفارة والعمقات بولاية بدبد وبرج الظاهر ومسجد العينين بولاية قريات وقلعة قزح بولاية لوى وبرج الجفنين والرسيل بولاية السيب وحصن الروضة بسمد الشأن. كما يجري العمل في ترميم تسعة حصون في ولايات بهلاء وسمائل ومحضة وينقل والمصنعة ومطرح وذنك. وتسعى وزارة التراث والثقافة إلى الانتهاء من مشروع تصوير القلاع والحصون والابرار التاريخية في مختلف مناطق السلطنة وكذلك الانتهاء من مشروع حصر المواقع الأثرية في مختلف المناطق هذا العام ٢٠٠٤م.

جدير بالذكر أن عدد الزائرين للقلاع والحصون التي تشرف عليها وزارة التراث والثقافة في عام ٢٠٠٣ بلغ ٥٠٩٦ زائراً.

تعمل وزارة التراث والثقافة على الاهتمام بكافة أوجه الحياة الثقافية وابراز الوجه الحضاري لعمان من خلال دعم الابداعات الفكرية والفنية والادبية، وطبع وتحقيق الكتب والمخطوطات العمانية وتنقيح العلاقات الثقافية والمشاركة في العديد من اللقاءات والفعاليات الثقافية الخليجية والعربية والدولية.

وفي هذا الإطار تم اقامة مهرجان الاغنية العمانية السادس في سبتمبر ٢٠٠٣، ومهرجان مسقط السينمائي الثالث عام ٢٠٠٣ واقامة الاسبوع الثقافي بكلية الشريعة والقانون في مايو ٢٠٠٣، واقامة الاسبوع الثقافي العماني بالملكة المغربية بمناسبة اعلان الرباط عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٣ واستضافة الملتقى الشعري الخليجي السابع في ابريل ٢٠٠٤، بالاضافة إلى عدد كبير من الفعاليات الثقافية بما فيها المشاركة في مهرجانات ثقافية عربية في سوريا والاردن وتونس ومهرجان الشعر العربي في فرنسا وغير ذلك من انشطة الهيئات الخليجية والعربية والدولية المعنية بهذه المجالات.

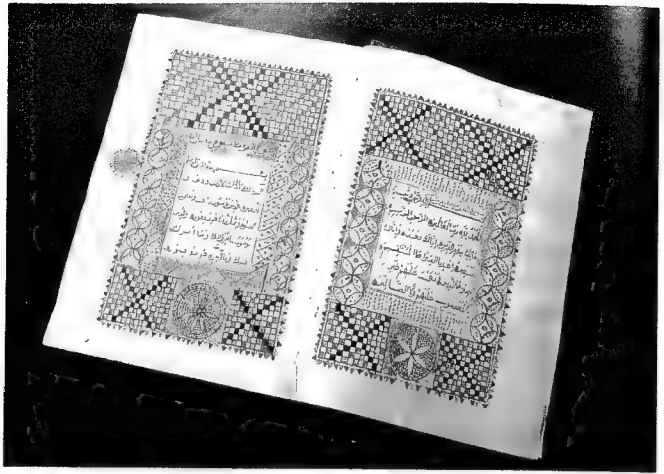
وفي حين تم تنظيم معرض مسقط الدولي التاسع للكتاب في الفترة من ٢٤ فبراير حتى ٥ مارس ٢٠٠٤ والذي شهد اقبالا واسعا حيث ضم نحو ٧٠ ألف عنوان وأكثر من ٥٢٩ دار نشر ينتمون إلى ٣٠ دولة واجتذب نحو ٧٥٠ ألف زائر، فقد شاركت وزارة التراث والثقافة في ١١ معرضاً عربياً ودولياً للكتاب عام ٢٠٠٣ و١٦ معرضاً عربياً ودولياً للكتاب عام ٢٠٠٤ إلى جانب المشاركة في معارض الكتاب التي يتم تنظيمها في مناطق السلطنة المختلفة وهي جامعة السلطان قابوس.

جدير بالذكر ان المنتدى الأدبي نظم بدوره العديد من المحاضرات الثقافية والندوات الفكرية والامسيات الشعرية من أبرزها ندوة ابن رزيق، وندوة الشعر العماني، وندوة ضنك عبر التاريخ، وتكريم الفائزين بمسابقة المنتدى لعام ٢٠٠٣ واللقاء الضوء على الجوانب المختلفة للأدب العماني من خلال اصدارات المنتدى المختلفة.

وبينما تم اقامة المهرجان المسرحي العماني الأول للفرق المسرحية الأهلية في سبتمبر ٢٠٠٤، فإن مهرجان الشعر العماني، ومهرجان الاغنية العمانية ومهرجان السينما تمثل روافد هامة لتنشيط هذه المجالات في السلطنة خاصة وانها اصبحت مهرجانات سنوية منتظمة تزداد المساهمة المحلية والخليجية والعربية فيها.

تجدر الإشارة إلى ان فرقة صلالة المسرحية الأهلية فازت بالمركز الأول وبخمس جوائز بالمهرجان المسرحي الخليجي الثامن في ابوظبي عام ٢٠٠٣، كما كانت هناك مشاركة عمانية ملموسة في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي ومهرجان المسرح الاردني، وعلى مستوى الفنون التشكيلية حصل الفنانون التشكيليون العمانيون على جائزة المركز الثاني بالمعرض الدوري للفنون التشكيلية والخط العربي بالكويت عام ٢٠٠٣م.

وفي اطار الحرص على تطبيق أحكام قانون الملكية الفكرية وحماية المؤلف



إهتمام متواصل ومستمر
بجمع وتحقيق المخطوطات
والوثائق العمانية.

فإنه يتم التعاون بين السلطنة وبين الاتحادات العربية والدولية وكذلك المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية - الويبو - لمكافحة القرصنة - وقد استضافت مسقط اجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية للدول العربية في سبتمبر ٢٠٠٣ وتظلم الندوة الوطنية بمسقط حول حقوق المؤلف في ديسمبر ٢٠٠٣م.

المخطوطات والوثائق :

تقوم وزارة التراث والثقافة بدور شديد الأهمية سواء بالنسبة للتاريخ العماني أو بالنسبة للحاضر والمستقبل كذلك، وذلك من خلال جمع وتحقيق ونشر أكبر عدد ممكن من المخطوطات والوثائق العمانية، بالإضافة إلى العمل على الحفاظ عليها وترميمها وتصنيفها حفاظاً على ثروة تاريخية غالية، وخدمة للفكر والثقافة وصيانة للموروث الثقافي العماني.

تضم دار المخطوطات والوثائق العمانية أكثر من ٤٣٠٠ مخطوط ووثيقة يعود أقدمها إلى عام ٦١٧ هجرية، وقد تم إصدار عدة فهراس علمية شاملة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس من أبرزها الفهارس الخاصة باللغة العربية والأدب وعلم البحار والفلك والرياضيات وقد تم نشرها على موقع وزارة التراث والثقافة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

جدير بالذكر انه يتم حفظ المخطوطات والوثائق العمانية سواء على الحاسب الآلي أو على الميكرو فيلم حتى يمكن استرجاعها أو الحصول على نسخ

من بعضها لأغراض البحث والدراسة، أما النسخ الاصلية فإنه يتم ترميمها ومعالجتها للحفاظ عليها بصورة جيدة. ويتم بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة العمل على استعادة وتجميع أكبر عدد من الوثائق العمانية الموجودة خارج السلطنة وتشجيع العمانيين ممن لديهم مخطوطات أو وثائق تاريخية لتقديمها إلى دار المخطوطات والوثائق العمانية، وقد تم بالفعل الحصول على نحو ٥٠٠ وثيقة من الارشيف الزنجباري ونحو ٦٠٠ وثيقة من الارشيف الهندي.

المتاحف :

تهتم حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بالمتاحف العمانية وتطويرها وترتيب مقتنياتها بأفضل أساليب العرض جاذبية وتخصصاً وذلك حفاظاً على ما تضمه من كنوز التاريخ والتراث العماني وتقديماً لها بأساليب تجذب المزيد من الزائرين لها من العمانيين وغير العمانيين ويوجد في السلطنة عشرة متاحف هي: المتحف العماني، المتحف الوطني، متحف التاريخ الطبيعي، متحف قوات السلطان المسلحة، متحف الطفل، متحف قلعة صحار، متحف صلالة، المتحف العماني الفرنسي، متحف قلعة نخل ومتحف بيت الزبير، ويجري انشاء متاحف صغيرة في عدد من القلاع والحصون ذات الأهمية التاريخية وذلك في اطار عمليات تطويرها.

وفي حين تحظى المتاحف العمانية باقبال كبير من الزائرين العمانيين وغير العمانيين، فإنه تم استخدام الحاسبات الآلية ووسائل العرض المتطورة في مختلف المتاحف العمانية ومنها متحف التاريخ الطبيعي الذي قام باعداد قوائم متكاملة باسماء النباتات العمانية والطحالب والأعشاب البرية. بالإضافة إلى اعداد بطاقات وصف وتسجيل بيانات للمجموعات الوطنية للحشرات، والهيكل العظمية والاحافير والاصدف. كما يقوم متحف التاريخ الطبيعي بالتعاون مع الباحثين والعلماء والجهات المعنية لدراسة الحياة البرية والنباتية في السلطنة وتنفيذ عدد من المشروعات البحثية.

الحرف التقليدية :

في الوقت الذي حظيت فيه الحرف التقليدية العمانية برعاية الحكومة منذ السنوات الأولى لمسيرة النهضة المباركة، وتكريم عدد من العاملين بها - رجالاً ونساءً - في عام ١٩٩٤، فإن انشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية في مارس ٢٠٠٣ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٤/٢٠٠٣ وتعيين الشيخة عائشة بنت خلفان السيابية رئيساً للهيئة بدرجة وزير اعطى دفعة قوية للعناية بالصناعات الحرفية في السلطنة وجعلها حرفاً أكثر إنتاجية وأكثر تطوراً وقدرة على الاستمرار.

وفي حين بدأ الاعداد للقيام بعملية حصر شامل للصناعات الحرفية في السلطنة ودراسة احتياجات العاملين فيها، فإنه بدأ الاعداد كذلك لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالحرف التقليدية على أسس علمية وبشكل يتسم



بالاستمرارية. كما تم اجراء أول مسابقة في مجال الصناعات الحرفية لتشجيع العاملين فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تدشين كتاب « التراث الحرفي في سلطنة عمان » في ٢٠٤/٣/١٤ في مجلدين وهو يؤرخ بالوثائق للحرف اليدوية التقليدية التي تم جمع العديد منها من مختلف مناطق السلطنة. وإلى جانب العمل بعدة وسائل من أجل تطوير الصناعات والحرف التقليدية العمانية، فإنه يتم الترويج لتلك الصناعات عبر تقديمها في المهرجانات والفعاليات التي يتم تنظيمها في الداخل أو المشاركة فيها في الخارج، وكذلك من خلال تشجيع تصدير هذه المنتجات وإقامة مناهض عرض متطورة لها في مختلف المواقع السياحية. ومن أهم الصناعات والحرف التقليدية العمانية صناعات النسيج والفخار والخناجر والسيوف والمشغولات الفضية والنحاسية، والحلوى العمانية، والبخور، والصناعات الخشبية وغيرها، وتتجه الكثير من منتجات هذه الصناعات إلى أسواق الدول الشقيقة وكذلك الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، وتعاون السلطنة مع منظمة اليونسكو في مجال تطوير الحرف التقليدية للحفاظ عليها وتدريب الكوادر العمانية في مراكز التدريب في صور وبهلاء ووسائل خاصة بعد تحديثها.

صناعات حرفية متوارثة
ورعاية مستمرة
للمحافظة عليها.





مركز عمان للموسيقى التقليدية

امتد الاهتمام بالتراث والموروث الشعبي العماني ليشمل الجانب غير المادي المتمثل في الفنون والموروثات الثقافية ذات الصلة بالهوية والشخصية العمانية واسهامها في الحضارة الإنسانية. وفي هذا الإطار يقوم مركز عمان للموسيقى التقليدية الذي انشئ في عام ١٩٨٤ بوزارة الإعلام بدور حيوي للحفاظ على الفنون الشعبية والموسيقى التقليدية العمانية بشكل علمي من خلال جمع وتسجيل وتوثيق وتصنيف مختلف انماط الموسيقى التقليدية العمانية وفنون الاداء الحركي من غناء وفولكلور وغيره وتقديم ذلك كموروث ثقافي يعكس اصالة الشعب العماني على مر العصور.

يضم مركز عمان للموسيقى التقليدية ارسيفاً ضخماً يجمع في نظام متكامل بين الصور الفوتوغرافية والشرائح الملونة وأشرطة سمعية وبصرية ووثائق ميدانية تم ادخالها جميعاً ضمن قاعدة بيانات خاصة أعدت لهذا الغرض على جهاز الحاسب الآلي مما يسهل امكانية استرجاعها والتعامل معها لأغراض البحث وغيرها.

وفي حين يواصل المركز دراساته الميدانية لجمع المزيد من المعلومات حول بعض الفنون، بما في ذلك الفنون النسائية، وارشفتها، فإنه يسعى إلى التعرف بالموروث الموسيقي العماني من خلال مطبوعاته التي تصدر باللغتين العربية والانجليزية، ومنها على سبيل المثال كتاب الموسيقى العمانية التقليدية والتراث العربي، وكتاب دور المرأة في الحياة الموسيقية العمانية. كما يقدم مركز عمان للموسيقى التقليدية كل ما يمكنه من مساعدة للباحثين العمانيين وغير العمانيين وللهيئات الراغبة في الاطلاع أو دراسة الموسيقى التقليدية العمانية، كما يتعاون في هذا المجال مع عدد من الجامعات الأوروبية التي تقوم بتدريس الموسيقى العمانية.

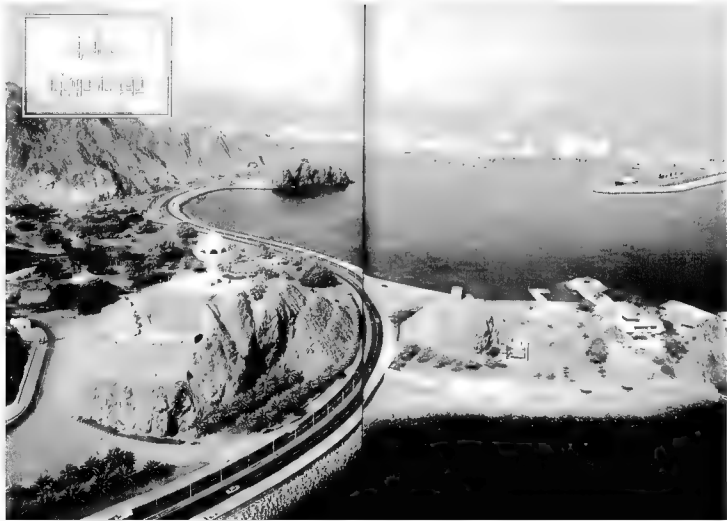
جدير بالذكر انه إلى جانب قيام مركز عمان للموسيقى التقليدية بتقديم الموسيقى العمانية والتعريف بها من خلال وسائل الاعلام العمانية المسموعة والمرئية والمقرؤة، وتقديم جانب منها ضمن مادة التربية الموسيقية لمرحلة التعليم الأساسي، فإنه اشرف على مشاركة الفرق التقليدية العمانية في مهرجان «جونجو العالمي للموسيقى» في كوريا الجنوبية في الفترة من ٩/٢٧ حتى ٢٠٠٢/١٠/٥، كما شارك في المؤتمر الثلاثين للجمعية العمومية للمجلس الدولي للموسيقى والندوة الدولية في مونتفيدو بالأوروغواي في الفترة من ١٠/١٢ إلى ٢٠٠٣/١٠/١٩ حيث تم الاعلان عن عضوية مركز عمان للموسيقى التقليدية في المجلس الدولي للموسيقى التابع لليونسكو. وكان المركز قد حصل على جائزة المجلس الدولي للموسيقى في عام ٢٠٠٢ وعلى المستوى العربي

حصل مركز عمان للموسيقى التقليدية على شهادة تقدير في مهرجان الاغنية العربية السادس في العاصمة الاردنية عمان.

فن العازي وتعبير عن
اصالة التقاليد العمانية
وهو ضمن محفوظات
(مركز عمان للموسيقى
التقليدية بوزارة الإعلام).



1. 1. 1.
1. 1. 1.



شهدت المدن والقرى والتجمعات السكانية على اختلاف أحجامها، وعلى امتداد هذه الأرض الطيبة نقلة نوعية وكمية ضخمة في مرافقها وخدماتها وفي كل جوانب الحياة لتتواكب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تحققه مسيرة النهضة المباركة ولتتجاوب كذلك مع تطلعات المواطن العماني. جدير بالذكر أن ما يتوفر من خدمات ومرافق حديثة ومتطورة يعد ثمرة للجهود المتواصلة التي بذلت على امتداد السنوات الماضية وللمشاركة الفعالة للمواطن في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية لصالح هذا الجيل والأجيال القادمة.

بيئة جميلة ونظيفة

بدأ الاهتمام بالبيئة العمانية منذ السبعينات من القرن الماضي. ومع أن الجهود تركزت في السنوات الأولى على الحفاظ على البيئة والحد من مخاطر التلوث، إلا أن اتساع هذه الجهود والتطور الاقتصادي والاجتماعي الضخم سرعان ما جعل من برامج وخطط الحفاظ على البيئة عنصراً من عناصر التنمية المستدامة يرتبط بقوة مع الجهود في مختلف الميادين الأخرى من خلال الاستراتيجية الوطنية للبيئة والادراك العميق لحقيقة أن الحفاظ على البيئة هي مسؤولية مشتركة للحكومة والمجتمع من ناحية وجهداً يسهم في توفير حياة أفضل للمواطن من ناحية ثانية.

وفي حين تسعى الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة عمل التنوع الحيائي إلى الحفاظ على سلامة النظم البيئية الطبيعية وتطوير أساليب صون التنوع الحيائي وتحقيق التناغم بين التخطيط التنموي ومتطلبات الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد الحيائية بصورة مستدامة، فإن تخصيص عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كعامين وطنيين للبيئة العمانية أسهم إلى حد كبير في انتشار الوعي البيئي بين شرائح المجتمع المختلفة كما عزز من التعاون مع مختلف الهيئات الخليجية والعربية والدولية المعنية بالبيئة حيث تتمتع السلطنة بمكانة وتقدير اقليمي ودولي لجهودها المخلصة والمتواصلة في هذا المجال. وفي هذا الإطار استضافت السلطنة في فبراير ٢٠٠٤ أول مؤتمر دولي للسلامة الحيائية يعقد في منطقة الخليج بمشاركة اقليمية ودولية واسعة للحد من مخاطر الاستخدام المتزايد للتقنية الحيوية في الصناعات الغذائية وغيرها.

جدير بالذكر أن وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه تقوم بمراجعة اللوائح الخاصة بتنظيم الأنشطة الانمائية ذات التأثير على البيئة، وإنشاء محطات رصد ابتعاث الغاز والفبار من المصانع وتركيب

(صفحة ٢٣٠، ٢٣١)
ميناء السلطان قابوس
بمطرح أحد المنافذ
البحرية الهامة الذي افتتح
عام ١٩٧٤ م.



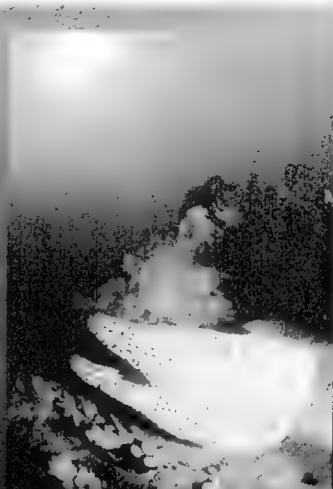


محمية خور المنسيل
بمحافظة ظفار التي تعتبر
موقعا هاما لتكاثر بعض
الطيور النادرة.

أجهزة قياس الملوثات في المنشآت التي يتطلب عملها ذلك، وإصدار التصاريح البيئية للمنشآت، وتوسيع قاعدة البيانات البيئية التي تغطي مختلف المجالات وربطها بشبكة واحدة وكذلك ربط مكاتب شؤون البيئة في المناطق بالوزارة لتسهيل العمل وسرعة انجازه.

وبينما تم إنشاء الوحدة الوطنية للأوزون لتحقيق التخلص التدريجي من المواد المستفزة لطبقة الأوزون وفقاً للجدول الملحق بمعاهدة مونتريال، فإنه تم الاعلان دولياً عن تصنيف المنطقة الممتدة من رأس الحد إلى الحدود الجنوبية العمانية منطقة بحرية خاصة، وذلك للحفاظ على البيئة البحرية والموارد الطبيعية فيها والزام السفن العابرة لهذه المنطقة بالتقيد بالضوابط البيئية خاصة المتعلقة بتصريف المخلفات في البيئة البحرية حسب اتفاقية ماربول ٧٨/٧٣. ومعروف ان السلطنة لعبت دوراً رائداً بالنسبة لمشروع استقبال مخلفات السفن ومعالجة النفايات البحرية الذي تم تنفيذه في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جانب آخر تم الانتهاء هذا العام ٢٠٠٤ من اعداد الخطة الرئيسية لتأهيل وصون وإدارة أشجار القرم في السلطنة بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي - جايسكا- وذلك في إطار مشروع إعادة استزراع أشجار القرم وتأهيل الاخوار والذي يتم في إطاره انتاج ١٥ ألف شجرة قرم سنوياً في الحضنة الدائمة بمحمية القرم في مسقط، وحفاظاً على التنوع النباتي في السلطنة تم



انشاء مشتل لاكتار النباتات البرية الموجودة في البيئة المحلية بمحمية حديقة السليل الطبيعية في المنطقة الشرقية، ومشتل آخر في قيرون حيرتي بمحافظة ظفار لاكتار النباتات المهددة بالانقراض والتي تم ادراجها في القائمة الحمراء بالاتحاد الدولي للصون. وكذلك استكمال تصنيف القوائم النباتية العمانية وفقاً للنظم العالمية.

وبينما تم استكمال عملية مسح الشعاب المرجانية في السلطنة ونشر كتل مرجانية اصطناعية في جزيرة الفحل، فإنه يتم نشر نحو ٢٥٠ كتلة مرجانية في جزر الديمانيات ومراقبة الشعاب المرجانية بها، هذا فضلاً عن مشروعات بيئية حيوية أخرى خاصة في مجال مكافحة التلوث بالزيت، ومكافحة التصحر، ويشكل شهر البلديات والبيئة الذي يتم تنظيمه سنوياً للتنافس بين البلديات للنهوض بالبيئة تجربة ناجحة ومفيدة في هذا المجال وتشيد الجهود التطوعية للمناية بالمجتمع المحلي كذلك واشراك المواطنين في ذلك على نطاق واسع.

المحميات الطبيعية والحياة الفطرية

يتميز موقع السلطنة الجغرافي وامتداد شواطئها على الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي واختلاف تضاريسها وتنوع مناخها بتعدد البيئات في السلطنة وعلى نحو يسمح بإمكان استثماره بشكل كبير اقتصادياً وسياحياً خاصة وان هناك اعداد كبيرة من الحيوانات والطيور والاحياء المائية النادرة التي تتواجد في السلطنة وداخل مياهها واجوائها كذلك.

ونتيجة لذلك تتعدد وتنوع المحميات الطبيعية في السلطنة حيث تم ادراج ست محميات طبيعية ضمن قائمة الاتحاد الدولي للصون لاهميتها وقيمتها العالمية وهذه المحميات هي محمية



جهود كبيرة تبذلها
السلطنة للحفاظ على
البيئة وتحظى بتقدير
عالي.



محمية السلاحف في رأس
الحد ومحمية المها العربية
بجدة الحراسيس شواهد
بارزة لدور السلطنة لصون
وحماية البيئة.

المها العربية بجدة الحراسيس التي تضم اعداداً من حيوان المها العربية.
ومحمية السلاحف البحرية برأس الحد، ومحمية جزر الديمانيات، ومحمية
القرم الطبيعية، ومحمية وادي السرين لاعادة
توطين حيوان الطهر - الوعل العربي - ومناطق
الخيران في محافظة ظفار.

ومن أجل الحفاظ على هذه المحميات وتوفير
الأسس الواضحة لادارتها وتمييزها وحمايتها كذلك
فقد صدر قانون المحميات الطبيعية وصون الاحياء
الفطرية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٦.
والى جانب المحميات المشار إليها من قبل هناك
عدد آخر من المحميات الطبيعية من أهمها محمية
جبل سمحان بمحافظة ظفار، ومحمية اخوار ساحل
محافظة ظفار (تسعة اخوار)، ومحمية حديقة
السليل الطبيعية بالمنطقة الشرقية. وقد تم
زيادة عدد وحدات مراقبة الحياة الفطرية وكذلك
اعداد المشرفين والحراس في المحميات
المختلفة.

جدير بالذكر ان المحميات الطبيعية



في السلطنة تجتذب اعداداً متزايدة من السائحين سنوياً وهو ما يترافق مع تطوير مواقع المحميات الطبيعية لتكون أكثر جذباً وقدرة على استيعاب المزيد من الزائرين من داخل السلطنة وخارجها. وفي حين يجري العمل في مشروع ترقيم الغزلان. فإنه تم انشاء مركزين للبحث البيئي في محمية حديقة السليل الطبيعية بالكامل والواهي ومحمية جبل سمحان بمحافظة ظفار بالإضافة إلى مركز لتأهيل الحياة القطرية في ولاية بركاء.

جائزة السلطان قابوس لصون البيئة :

لم ينحصر اهتمام السلطنة بالحفاظ على البيئة في نطاق البيئة العمانية فقط، ولكنه امتد إلى البيئة على المستويين الاقليمي والدولي وذلك يقينا منها بأن الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة وعمل جماعي يتطلب تضافر كل الجهود محلياً واقليمياً ودولياً من أجل أن يكون العالم مكاناً أفضل لحياة الجنس البشري.

ومن هذا المنطلق تضطلع السلطنة بدور نشط سواء على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على المستويين العربي والدولي للحفاظ على البيئة والعمل على حل مشكلاتها خليجياً وعربياً ودولياً وهو ما يتجسد في العديد من المبادرات والمشروعات التي تشارك فيها السلطنة مثل انشاء محطة استقبال السفن للتخلص من مياه التوازن ومن مخلفات السفن للحفاظ على مياه الخليج، وكذلك المشاركة النشطة في مختلف الفعاليات من ندوات ومؤتمرات وحلقات عمل وهو ما يحظى بتقدير واسع النطاق على كل المستويات.

وتعد «جائزة السلطان قابوس لصون البيئة» وهي أول جائزة عربية تمنحها منظمة اليونسكو في مجال العناية بالبيئة على المستوى العالمي نموذجاً بالغ الأهمية والدلالة في التعبير عن الرؤية الحضارية لجلالة السلطان المعظم في هذا المجال. إذ من المعروف ان «جائزة السلطان قابوس لصون البيئة» انشئت بمبادرة كريمة من جلالة في عام ١٩٨٩. وبدأت منظمة اليونسكو في منحها كل عامين اعتباراً من عام ١٩٩١ م. وبشكل منتظم لافضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي. وقد منحت الجائزة في اعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٣ لشخصيات ومؤسسات ومراكز ابحاث بيئية ومشروعات في المكسيك وتشيكيا، ومالوي، وجمهورية مصر العربية، وتشاد. وقد فاز بالجائزة في عام ٢٠٠٢ كل من العالم النرويجي «بيتر جوهان شي» وهو عالم في مجال التنوع الحيوي، ومركز علم البيئة الفنزويلي، وقد تم تسليم الجائزة في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٣ في العاصمة المجرية بودابست خلال الاحتفال باليوم العالمي للعلوم. ويقوم مكتب التنسيق الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي - الماب - التابع لليونسكو بدور لجنة التحكيم وتحديد الفائز أو الفائزين بجائزة السلطان قابوس لصون البيئة من بين المتنافسين على مستوى العالم.

البلديات الاقليمية :

في الوقت الذي تقوم فيه البلديات التابعة لوزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه -٤٣ بلدية- بالإضافة إلى بلديتي مسقط وظفار بدور حيوي في مجال تعزيز وتطوير البنية الأساسية في الولايات وكذلك العمل على تطوير المدن والحواضر العمرانية والارتفاع بمستوى الخدمات المتاحة في مجالات الانارة ورصف الطرق وتطوير الاسواق والحدائق العامة والمواقع السياحية وغيرها، فإن العمل البلدي يجتذب اعداداً متزايدة من الشباب والكوادر العمانية لانه يكسب العاملين فيه خبرات عديدة ومفيدة لهم على أكثر من صعيد.

وبينما تم اعتماد ١٩٢ اتفاقية خلال العام الماضي ٢٠٠٣ لاقامة مشروعات مختلفة، فإنه تم تنفيذ ٦١١ مشروعاً متنوعاً في مجالات رصف الطرق والانارة وتأهيل الاسواق والحدائق العامة وغيرها من الاعمال. ففي مجال رصف الطرق بلغ اجمالي الطرق التي تم رصفها عام ٢٠٠٣ والجاري العمل بها كذلك ١٢٠٦,٨ كيلومتراً، من الطرق الداخلية وترافق معها تركيب نحو ٣٠٢٨ عمود انارة منها ١٠٨٣ عموداً بمنطقة الباطنة، و١٠٢١ عموداً بمنطقة الظاهرة، و٥٣٥ عموداً بالمنطقة الداخلية، و٢٠٥ عموداً بالمنطقة الشرقية، و٢٠٠ عمود بمحافظة مسندم و١٧٣ عموداً بالمنطقة الوسطى. وتجدر الاشارة إلى أنه تم الانتهاء من انارة الطريق الذي يربط بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة (طريق الباطنة) باستخدام ٣٣٠ عمود انارة، وكذلك انارة طريق ازكي - سناو وطريق وادي العق والطريق المزدوج بدبد - بياق وغيرها.

وإلى جانب العناية بتأمين السلامة الصحية للمواطنين والمقيمين من خلال دور البلديات في رقابة ومتابعة ما يتصل بذلك من فحص وتحليل لعينات الاغذية واعداد غير الصالح منها ومعالجة المخلفات الصلبة والسائلة والتخلص الآمن من النفايات، فإنه يتم انشاء شبكات ومحطات الصرف الصحي في ولايات المصنعة ولوى وينقل ويدي ورسناق ومنح ويهلاء وشناس والمضيبي والحمراء ووادي بني خالد والقابل والكامل والوافي، كما يجري دراسة انشاء شبكات ومحطات للصرف الصحي في عدد آخر من الولايات. كما تم خلال عام ٢٠٠٣ اصدار ٤٩٣٨ اباحة بناء كبرى و٢١٢٥ اباحة بناء صغرى في مختلف المناطق إلى جانب عمليات التشجير وانشاء المسطحات الخضراء وتطوير الحدائق في مختلف مناطق ولايات السلطنة. وتجدر الاشارة إلى ان عدداً كبيراً من المشروعات في البلديات يتم في اطار الجولة السنوية السامية لجلالة السلطان المعظم في الولايات وتوجهات جلالتة بتنفيذ المزيد من هذه المشروعات لصالح المواطنين. وبالنسبة لشهر البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه التاسع عشر الذي تم تنفيذه تحت شعار «نحو مزيد من التكافل الاجتماعي» في عام ٢٠٠٣ فإنه شهد اقبالاً كبيراً من المواطنين حيث شكلت مساهمة القطاع الخاص والاهالي نسبة ٩٨٪ من تكلفة المشروعات التي تم انجازها وبلغت تلك المساهمة نحو ٧٦٤٤٢٨١ ريالاً عمانياً وهو ما يبرز التهمة الوطنية.

المساكن الاجتماعية التي
توزع على ذوي الدخل
المحدود في إطار توفير
السكن اللائق للمواطن.



المنطقة	عدد المخططات	عدد قطع الأراضي	الاسكان :
مسقط	٤٨	٣٤٩٨	شهدت مختلف محافظات ومناطق السلطنة خلال السنوات الماضية نهضة معمارية ضخمة ليس فقط في المدن ولكن في القرى والتجمعات السكانية الأخرى وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستوى الخدمات التي يتمتع بها المواطنون على امتداد هذه الارض الطيبة.
الباطنة	٧١	٣٩٥١	ويينما ازداد عدد المساكن في محافظة مسقط وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ١١٣٨٨٢ مسكناً بزيادة قدرها ٢٥ ألف مسكن عما كان عليه عام ١٩٩٣، فإن ٣٨,٣٪ من المساكن في شكل شقق و٢,٣٠٪ فيلات وهو ما يسجل ارتفاعاً ملموساً في مستوى المساكن عما كان عليه عام ١٩٩٣. إذ يعيش أكثر من ٨٩٪ من الاسر العمانية في منزل تملكه.
مسندم	٢	٢٩	وخلال عام ٢٠٠٣ نفذت وزارة الاسكان والكهرباء والمياه ٢٥٧ مخططاً وجبياً تخمليطياً وفرت من خلاله ١٨٢٢٠ قطعة أرض في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وفقاً للجدول اعلاه.
الظاهرة	٣٢	٤٥٠٨	
الداخلية	٢٩	٣٩٢٥	
الشرقية	٣٧	٢٠١٠	
الوسطى	١	٨٧	
ظفار	٣٧	٢١٢	
الاجمائي	٢٥٧	١٨٢٢٠	

وفي حين يتم الأخذ بنظام السجل العيني للعقار من أجل تسهيل تداول العقارات والحفاظ على الحقوق وتسجيل كل ما يطرأ من تغيرات بالنسبة لملكيات العقارات من خلال السجل العقاري بالمديريات والإدارات بما في ذلك عمليات البيع والرهن وفك الرهن حيث تسجل جميعها بأمانة السجل العقاري وبلغ عددها في عام ٢٠٠٢ (٨٣٠٤٢) عملية، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تنفذ أيضاً عدة برامج في مجال الاسكان لتوفير المسكن الملائم لبعض الشرائح ومساعدة البعض الآخر في الحصول على المسكن المناسب ومن هذه البرامج مايلي:

برنامج المساكن الاجتماعية :

يهدف برنامج المساكن الاجتماعية إلى توفير المسكن الملائم لشريحة ذوي الدخل المحدود، وعادة يتم تصميم المسكن ليلبي احتياجات الاسرة العمانية في المناطق المختلفة، وقد بدأ هذا البرنامج منذ عام ١٩٧٦ ولا يزال مستمراً حتى الآن. وبينما تقوم بلدية مسقط بتشييد ١٢٠ منزلاً بمنطقة مدينة النهضة بولاية العمارات كجزء من المرحلة الأولى لبناء مساكن اجتماعية في العمارات - فإنه تم في ٢٠٠٤/٦/٨ تسليم الوحدات السكنية التي انشئت ضمن المرحلة الثانية بالجبل الأبيض (منطقة جبل الحريم) بولاية دماء والطائيين. كما يتم العمل في انشاء ١٤٦ وحدة سكنية في ولاية هيماء بالمنطقة الوسطى. كما تم انجاز عدد من الوحدات السكنية ومسجد وسبلة وبعض المحلات التجارية ومركز لصناعات الحرف التقليدية في ولاية مدحاء بمحافظة مسندم وفي خلود والنجدة بولاية معوت. وقد تم بأمر من جلالة السلطان المعظم اعفاء المنتقمين بالمساكن الاجتماعية من الاقساط المتبقية عليهم تيسيراً على المواطنين. ويتم تملك المساكن الاجتماعية بتسييرات كثيرة.

برنامج المساعدات السكنية :

تم تصميم برنامج المساعدات السكنية من أجل مساعدة الأسر من ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ١٢٩ ريالاً عمانياً. وكذلك الاسر المنضوية تحت المظلة الاجتماعية التي لا تتنفع بنظام القروض أو المساكن الاجتماعية. ومنذ بدأ البرنامج عام ١٩٨١ فإن المساعدة السكنية البالغة ٦٠٠ ريال عماني تصرف كهيئة من الدولة للمواطن لا ترد. وتصرف المساعدة السكنية كذلك لبعض المواطنين المقيمين في بيوتهم التي تحتاج إلى ترميم أو إعادة بناء. وقد استفاد من هذا البرنامج ٦٠٠ أسرة عام ٢٠٠٢ وبلغت قيمة المساعدات المقدمة لهم ٣,٤٢٣,٣٩٥ ريالاً عمانياً.

برنامج القروض السكنية :

يخدم برنامج القروض السكنية الفئة التي لا يقل دخلها عن ١٣٠ ريالاً شهرياً ولا يتجاوز ٣٠٠ ريالاً عمانياً. وقد صمم هذا البرنامج لتحقيق مرونة أكبر في



خدمات إسكانية متكاملة
يحظى بها المواطن في جميع
مناطق السلطنة.

الاستجابة لاحتياجات المواطنين لتشييد مساكنهم في أماكن إقامتهم. ويستخدم القرض الذي يصل إلى نحو ١٥ ألف ريال عماني لبناء مسكن أو شراء مسكن جاهز أو لإكمال مسكن قائم. ويستفيد من هذا البرنامج أيضاً أصحاب الحرف وفق تقدير متوسط دخلهم الشهري وما إذا كان في الحدود المشار إليها للاستفادة من البرنامج. وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٣م (١٣٢) أسرة بمبلغ ١,٦٤٨,٣٢٧ ريالاً عمانياً.

الكهرباء ،

نظراً للأهمية الكبيرة للطاقة الكهربائية في الحياة الحديثة، فقد حرصت حكومة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم على الوصول بالتيار الكهربائي إلى كل القرى والتجمعات السكانية بما في ذلك المناطق الجبلية والناحية وهو ما يجري على قدم وساق. وبالرغم من أن الطبيعة الجغرافية للسلطنة ومساحتها الكبيرة يزيد من تكلفة توصيل الكهرباء إلى التجمعات السكانية الصغيرة المتباعدة، إلا أن ذلك لم يحل دون الوصول بالكهرباء إلى كل تجمع سكاني أينما كان.

جدير بالذكر أن قطاع الكهرباء حصد ثمار جهود كبيرة بذلت خلال الفترة الماضية حيث تم افتتاح ثلاث محطات كبيرة لتوليد الكهرباء فقد تم افتتاح محطة كهرباء وتحلية المياه ببركاء في ١٧/١٢/٢٠٠٣ التي تنتج ٤٢٧ ميجاوات



افتتاح عدد من مشاريع
محطات الكهرباء في
مختلف مناطق السلطنة
لتوفير متطلبات الحياة
العصرية.

من الطاقة الكهربائية ٢٠ مليون جالون من المياه المحلاة يومياً، وتصل تكلفة المشروع ١٦٠ مليون ريال عماني. وفي ٢٠٠٤/١/١١ تم افتتاح محطة كهرباء الكامل والوافي التي ستغذي ولايات جنوب الشرقية وتعمل بالغاز الطبيعي وتنتج ٢٨٥ ميجاوات من الطاقة الكهربائية وتكلفت ٤٥ مليون ريالاً عمانياً. وفي ٢٠٠٤/١/١٤ تم افتتاح محطة كهرباء صلالة وتعمل بالغاز الطبيعي العماني كذلك وتنتج ١٩٢ ميجاوات وتكلفت ١٠٤ ملايين ريال عماني. وبينما تم انشاء تلك المحطات بتمويل من القطاع الخاص العماني والدولي وهو ما يشير إلى نجاح السلطنة في مجال تخصيص مشروعات كهربائية هامة وكان مشروع محطة كهرباء منح في عام ١٩٩٦ هو الاول في هذا المجال، فإنه تم الانتهاء من مركز التحكم المركزي الكهربائي في مسقط لإدارة الشبكة الرئيسية للكهرباء في السلطنة بكفاءة عالية، كما تم تنفيذ محطات كهربائية صغيرة في كل من هيتام وثلبين والمجائر بولاية الدقم والنجدة وخلوف وصراب بولاية محوت بالمنطقة الوسطى، وتوسعة محطات كهرباء حجر بني حميد بولاية مدحاء بمحافظة مسندم، ومحطة كهرباء مصيرة بالمنطقة الشرقية، ومحطة كهرباء رأس مدركة بولاية الدقم بالمنطقة الوسطى، بالإضافة إلى مشروعات كهربائية في الخويمية بولاية جعلان بني بوعلی بالمنطقة الشرقية، والزاهية بولاية ادم بالمنطقة الداخلية، والكحل الجديدة بولاية الجازر بالمنطقة الوسطى. وتدعم هذه المشروعات وغيرها البنية الأساسية وتلبي الاحتياجات المتزايدة في هذا

المجال. وفي نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ الحجم الاجمالي لانتاج الكهرباء في السلطنة ٩٨٩٦,٤ جيجاوات/ساعة ولا يشمل ذلك إنتاج محطة صلالة المركزية التي تحولت إلى القطاع الخاص اعتباراً من ٢٠٠٢/٣/١٧. في حين بلغ اجمالي التوزيع ٩٧٩٢,٣ جيجاوات/ساعة وهو ما يعني وجود فائض من الطاقة الكهربائية. وقد بلغت نسبة الانارة في السلطنة نحو ٩٨٪. وفي ٢٠٠٤/٦/١٣ تم في أبوظبي توقيع على اتفاقية الربط الكهربائي بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في اطار التكامل بين الدولتين الشقيقتين وخطط الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كذلك.

المياه :

تشكل الظروف المناخية والمعدل المنخفض لهطول الامطار -نحو ١٠٠ ملمتر/سنوياً- ودرجة الحرارة المرتفعة حقيقة فرضت نفسها بالنسبة لما يتصل بقطاع المياه الذي تزداد أهميته في مثل هذه الظروف، وبينما يتم الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر اساسي لسد نحو ٦٥٪ من احتياجات المياه في السلطنة، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة تعمل ومنذ بداية مسيرة النهضة المباركة من أجل التعامل بشكل فعال لتوفير مصادر المياه الكافية، سواء من خلال الكشف عن مزيد من مخزونات المياه الجوفية واستغلال ما يتم اكتشافه منها بشكل مناسب، أو من خلال زيادة حجم عمليات تحلية المياه التي تسد نحو ٣٥٪ من الاحتياجات والبحث عن سبل الحد من تكلفة عمليات تحلية المياه واستخدام وحدات مختلفة تناسب حجم الاحتياجات خاصة في المناطق النائية مع الاستفادة من الجو المشمس للبلاد في هذا المجال بقدر الامكان. ومع التأكيد على أهمية وضرورة ترشيد استهلاك المياه فقد أكد جلالة السلطان المعظم على أن المياه ثروة وطنية وأن المحافظة عليها واجب وطني مقدس يلتزم به كل فرد. وبالتوازي مع ذلك بذلت جهود عديدة للاستفادة الأكبر بمياه الامطار عندما تهطل من خلال سدود التغذية الجوفية، وكذلك صيانة الافلاج وحفر الآبار وتمديد شبكات المياه. ومما له أهمية خاصة انه تم في ٢٠٠٤/٤/٧ افتتاح مشروع امدادات حوض مياه رمال الشرقية الذي يستفيد منه نحو ٧٩ ألف نسمة من سكان ولايات الكامل والوافي وجعلان بني بوعلوي وجعلان بني بو حسن والاشجرة. حيث تم بناء وتجهيز ٣ خزانات ارضية و١٧ برج مياه علوية و١١ محطة لتزويد ناقلات المياه ومحطة ضخ رئيسية وكذلك حفر ٣١ بئراً وأنشاء شبكة انابيب للربط بين الآبار بالإضافة إلى حفر ١٩ بئراً لمراقبة منسوب المياه وتمديد خطين رئيسيين للمياه بطول ١٥٥ كيلومتر وشبكة داخلية تصل اطوالها إلى نحو ٥٠٠ كيلومتر باقطار تتراوح بين ١٠٠ ملمتر و٤٠٠ ملمتر.

وبالتفسيه لحوض المسرات الذي تم افتتاحه عام ٢٠٠٣ ويزود ولايات عبري وضنك وينقل بالمياه فإنه تمت بالفعل عملية توصيل المياه إلى منازل المواطنين حيث يستفيد من المشروع نحو ١١٥ ألف نسمة. وإلى جانب ذلك تم خلال عام



٢٠٠٣ تنفيذ ١٦ مشروعاً للمياه بتكلفة ٢٧ مليون ريال عماني ويتم هذا العام ٢٠٠٤ تنفيذ ١٦ مشروعاً كذلك في مختلف مناطق السلطنة وبكلفة تقدر بنحو ٢٦ مليون ريال عماني ومنها مشروعات في محافظة مسقط وفي المنطقة الداخلية - سمائل وبدبد - والمنطقة الوسطى ومنطقة الباطنة - مشروع شبكة نقل مياه صحار - بالإضافة إلى إنشاء ١٨ محطة مراقبة مائية تعمل بنظام المراقبة عن بعد وتزويدها بتقنية متطورة. وبذلك يبلغ عدد محطات المراقبة بمختلف أنواعها إلى ٤٦٣٣ محطة مراقبة في مختلف مناطق السلطنة.

وبالنسبة لعمليات تحلية المياه فإن هناك أكثر من ٣٠ محطة لتحلية المياه في السلطنة أكبرها محطة الغبرة في محافظة مسقط ويجري استخدام محطات ذات سمات مختلفة لتلبية احتياجات المواطنين حسب اعدادهم وكثافتهم السكانية. كما يتم زيادة إنتاج بعض المحطات القائمة مثل محطة الرويس بالمنطقة الشرقية على سبيل المثال بالإضافة إلى محطات تحلية المياه في رأس الحد بالمنطقة الشرقية وفي الرملة والسييل في المنطقة الوسطى وهي

محطات يجري انشاؤها واستكمال التمديدات الخاصة بها بالإضافة إلى امدادات المياه في كل من بهلاء وسمائل وبدبد بالمنطقة الداخلية وفي محافظتي مسندم وظفار كذلك حيث تجري دراسة إدارة وتعمية المياه في سهل صلالة.

وتجدر الإشارة إلى أن كمية المياه التي تم إنتاجها في عام ٢٠٠٣ بلغت ٦, ٢٣٩٦٩ مليون جالون. ويتم في العادة فحص عينات من المياه للتأكد من سلامتها واكتشاف أي مصادر للتلوث والتعامل معها وذلك من خلال المختبر المركزي وكذلك المختبر المتنقل. ومع الدور المتنامي للقطاع الخاص فإن استثماراته ودوره يتزايد في قطاعي الكهرباء والمياه في اطار القواعد التي وضعتها حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم والتي تحرص على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وتقديم أفضل خدمات ممكنة له.

وادي الحوطين بولاية
الرساتق من المواقع
السياحية الجذابة.

أحد أبراج المياه العلوية
التي شيدت ضمن مشروع
امدادات حوض مياه
الشرقية.



الموانيء :

في ظل الموقع الاستراتيجي الحيوي لعمان كانت الموانيء العمانية بمثابة اذرع ممدودة بالغير إلى الدول والشعوب الأخرى من شرق وجنوب اسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث شكل المحيط الهندي بوابة ضخمة انطلق عبرها العمانيون للتجارة والتواصل الحضاري مع الشعوب الأخرى منذ قرون عديدة. ومن المعروف ان الاسطول العماني كان ثاني أكبر اسطول في المحيط الهندي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

وإدراكاً من حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم لحيوية الموقع والموانيء العمانية، وما يمكن ان تسهم به في تنشيط حركة التجارة بين المنطقة والعالم من ناحية وتعزيزاً لجهود تنويع مصادر الدخل خاصة في ظل الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م وعضوية السلطنة لمنظمة التجارة العالمية من ناحية ثانية، فإن جهوداً عدة تبذل من أجل تطوير وتحديث الموانيء العمانية القائمة وإنشاء موانيء جديدة لتمكين من التوسع الكبير في حركة النقل والتجارة في المنطقة خلال السنوات القادمة خاصة في ظل منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون التي بدأت بالفعل اعتباراً من أول عام ٢٠٠٣م ومنطقة التجارة الحرة العربية التي ستتحقق اعتباراً من العام القادم ٢٠٠٥ وكذلك عضوية السلطنة في تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي وهو ما يفتح آفاقاً عديدة للموانيء العمانية ومن أهمها ما يلي:

ميناء السلطان قابوس

يتميز ميناء السلطان قابوس في مطرح الميناء الرئيسي بالسلطنة الذي يتم من خلاله الجزء الأكبر من تصدير واستيراد السلع وحركة التجارة بين السلطنة والدول الأخرى. وبينما بدأ الميناء في مناولة الحاويات في عام ١٩٨٤ كجزء من عمليات تطويره وتحديثه وزيادة طاقته الاستيعابية ومساحته التخزينية لتصل إلى نحو ٣٥٥ ألف متر مربع. فإن الميناء يتكون من ٨ مراسي بعمق يصل إلى ١٣ متراً بالإضافة إلى ٥ مراسي أخرى أقل عمقاً. وإلى جانب تحديث معدات الميناء خاصة بالنسبة لمناولة الحاويات، والاتصالات، وإدارة الحركة، فإنه يجري العمل لإنشاء مبنى للمسافرين واستقبال السياح وإنشاء بوابات رئيسية وورش للمعدات وميزان للشاحنات.

جدير بالذكر ان عدد السفن التي استقبلها ميناء السلطان قابوس في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٧٦١ سفينة وبلغ اجمالي البضائع المرفقة والمشحونة منه ٢,٤٧١,٩٠٠ طن- ووصلت الزيادة في سفن الحاويات وحجم البضائع نحو ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢م.

ميناء صلالة

يكتسب ميناء صلالة ومحطة الحاويات الدولية به أهمية كبيرة بالنسبة



ميناء صلالة الذي افتتح عام ١٩٩٨م حيث يستقبل أكبر الحاويات.

لحركة التجارة في السلطنة وعلى المستوى الاقليمي كذلك سواء بحكم حيوية موقعه على خطوط الملاحة الدولية بين آسيا وأوروبا، أو بحكم ما يتوفر له من امكانيات تضعه بين افضل الموانئ في العالم. ويضم ميناء صلالة اربعة ارسفة لسفن الحاويات بطول ١٢٦٠ متراً. كما يصل عمق حوض الميناء إلى ١٦ متراً وعمق مجرى الاقتراب يصل إلى ١٦,٥ متراً كما يضم الميناء عدداً من المراسي الأخرى.

وهي اطار عمليات تطوير ميناء صلالة فانه يتم تحديث نظام خدمات الاطفاء وكذلك زيادة النقاط الكهربائية للحاويات المبردة إلى ٢٨٨ نقطة كهربائية، كما تجري دراسة تمديد كاسر الامواج الشرقي واضافة رصيفين آخرين (٦,٥) إلى محطة الحاويات بالاضافة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بمعاداة الميناء.

وقد شهدت حركة البضائع في ميناء صلالة زيادة كبيرة خلال العام الماضي ٢٠٠٢ حيث بلغ اجمالي حجم البضائع المفرغة والمشحونة منه ١,٢٤٢,٤٠٠ طن. وعلى سبيل المثال زاد عدد سفن الحاويات بالميناء خلال الاشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٨٪ مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام ٢٠٠٢، كما زاد عدد الحاويات النمطية بالميناء بنسبة ٥٧,٥٪ ليصل إلى ١,٣٥٦,٦٢٠ حاوية نمطية خلال نفس الفترة. ومما له دلالة أنه تم اعادة تصدير ٩٩٪ من اجمالي عدد الحاويات المتداولة بالميناء. وخلال الاشهر

الاربعة الأولى من عام ٢٠٠٤ بلغ عدد السفن التي استقبلها ميناء صلالة ٢٥٢ سفينة بزيادة ٢٢,٨٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣م.

ميناء صحار

يعتبر ميناء صحار -حوالي ٢٥٠ كيلومتراً إلى الشمال من مسقط- من أهم الموانئ العمانية سواء في تعزيز حركة التجارة مع الموانئ الأخرى أو في خدمة منطقة الصناعات الثقيلة في صحار إذ أن الميناء تم تصميمه بحيث يكون قادراً على خدمة حركة مستلزمات صناعات الحديد والالومنيوم، والبتروكيماويات، والنحاس، ومصفاة تكرير النفط وتصدير منتجاتها كذلك. وبينما تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع ميناء صحار بحيث يمكنه الآن استقبال السفن وهو ما تم بالفعل هذا العام، فإنه تم تعميق حوض الميناء إلى ١٦ متراً وفتاة الدخول إلى ١٦,٥ متراً بالإضافة إلى كواسر الأمواج بطول ستة كيلومترات وكواسر امواج ميناء الصيد بطول ٩٠٠ متر. كما يجري ربط ميناء صحار بطريق الظاهرة وتصميم أرصفة الالومنيوم واليوربا والمواد السائلة بالإضافة إلى العمل في تنفيذ البنية التحتية لميناء صحار الصناعي وهو ما يشهد دفعة قوية بمد توصيل الغاز الطبيعي إلى المنطقة الصناعية في صحار والبدء في انشاء عدة صناعات من أهمها الميثانول واليوربا والالومنيوم والبولي بروبيلين والفيروسيكولون - ومشروع مصفاة النفط وغير ذلك من المشروعات التي يسهم القطاع الخاص العماني والمستثمرين الأجانب بدور حيوي ومتزايد في تمويل تلك المشروعات.

ميناء خصب

يقع ميناء خصب في محافظة مسندم على مقربة من مضيق هرمز الاستراتيجي وهو ما يزيد من أهميته في تعزيز التجارة مع الدول المجاورة. وفي اطار تحديث وتطوير ميناء خصب وتوسيعه فإنه يجري العمل في انشاء كاسر امواج بطول ١٠٢٠ متراً، وإنشاء أرصفة بطول ٣٠٠ متر وأرصفة للصيد بطول ١٠٠ متر وعمق خمسة أمتار، بالإضافة إلى استصلاح الاراضي التابعة للميناء. هذا فضلاً عن انشاء حوض الميناء بعمق ٨,٥ متراً. وقد سجلت حركة التجارة في الميناء زيادة ملموسة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية حيث بلغ عدد القوارب التجارية الايرانية التي استخدمت ميناء خصب في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣م (٥٨٨٠٢) قارباً مقارنة مع ٥٤٩٨١ قارباً في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢ كما بلغ عدد السفن ٤١ سفينة خشبية مقارنة مع ٢٦ سفينة في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢م.

ميناء شناصي

تم في ابريل ٢٠٠١ تحويل ميناء الصيد بولاية شناصي إلى ميناء تجاري لخدمة التجارة المحلية في شمال الباطنة والتي تتركز على صيد الاسماك



ميناء خصب في محافظة
مسندم وحركة تجارية
نشطة.

وتجارة المواشي والاحتياجات الاستهلاكية والخضروات والفواكه... وتم تعميق
حوض الميناء إلى عمق أربعة أمتار ومدخل الميناء إلى عمق ٤,٥ متراً ويستطيع
الميناء استقبال السفن التجارية التي يناسبها هذا العمق.

ميناء الدقم

يجري الإعداد لإنشاء ميناء الدقم في المنطقة الوسطى وذلك لخدمة
التجارة الداخلية والسياحة البحرية والاحواض الجافة واغراض الصيد.
وسيضم الميناء حوضاً بعمق عشرة أمتار وارصفة بطول ٤٥٠ متراً وحوض جاف
لإصلاح وصيانة السفن بما في ذلك سفن بحجم ١٠٠ ألف طن بالإضافة إلى
مرسى للسفن السياحية. ومن شأن تنفيذ ذلك ان يعطي دفعة قوية لحركة
التجارة في المنطقة الوسطى وتنشيط حركة السياحة فيها خاصة وأنه يجري
الإعداد لتمديد الرصيف البحري في قرية (شنة) لخدمة المبارات والسفن بين
جزيرة مصيرة والمنطقة الوسطى، وكذلك إنشاء رصيف بحري بطول ٥٤٥ متراً
لخدمة المبارات في جزيرة مصيرة.

جدير بالذكر انه إلى جانب الموانئ المشار إليها هناك أكثر من عشرة
موانئ صغيرة وهي موانئ للصيد لخدمة الصيادين على امتداد الساحل
العماني. وهذه الموانئ مزودة بمراسي لاستقبال سفن الصيد وتزويدها وحفظ
الاسماك في مخازن مجهزة وبعضها مزود بمصانع للتج.

أما بالنسبة للنقط فإنه يتم تصديره عبر ميناء الفحل في محافظة مسقط، كما يتم تصدير الغاز الطبيعي المسال من ميناء قلهاة بولاية صور في المنطقة الشرقية، وبذلك تغطي الموانئ العمانية كافة احتياجات السلطنة في مجال التجارة وتعزيز تجارة الترانزيت على المستوى الاقليمي كذلك. وبينما يتم تحديث القانون البحري العماني بالتعاون مع المنظمة البحرية العالمية (IMO) فإنه يتم تنفيذ مشروع النظام العالمي لخدمات الاستغاثة والسلامة البحرية (GMDSS) وتعزيز عناصر السلامة البحرية في المياه العمانية.

الطرق

تتمتع السلطنة بشبكة واسعة ومتطورة من الطرق الحديثة المرصوفة والممهدة التي تمثل شرايين حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمتد إلى كل مناطق ولايات السلطنة. ومن المعروف ان شبكة الطرق الحديثة التي تتجاوز اطوال الطرق المرصوفة فيها عشرة آلاف كيلومتر وتزيد الطرق الممهدة في نطاقها عن ٢٥ ألف كيلومتر انشئت جميعها في ظل مسيرة النهضة المباركة. وإلى جانب ما تنفذه وزارة النقل والاتصالات وفق برامجها وخطوطها في قطاع الطرق فإنه تمت الموافقة على إنشاء عدة مشروعات للطرق الداخلية في عدد من الولايات وذلك خلال الجولة السنوية لجلالة السلطان المعظم في الولايات، وعادة يتم تنفيذ هذه المشروعات بما لا يؤثر على خطط الحكومة في اطار الموازنة العامة للدولة.

جدير بالذكر انه تم خلال العام الماضي ٢٠٠٢ الانتهاء من عدة مشروعات طرق تزيد أطوالها على ٤٠٠ كيلومتر من أهمها طريق ريماء/الكحل/الكبي بالمنطقة الوسطى بطول ١١٦ كيلومتراً، وطريق هيماء/الدقم بالمنطقة الوسطى أيضاً بطول ١٥٨ كيلومتراً وطريق اصيلة/رأس الحد في المنطقة الشرقية بطول ٧٩ كيلومتراً بالإضافة إلى طرق أخرى في منطقة الباطنة ومنطقة الظاهرة وغيرها، كما يجري العمل في العديد من مشروعات الطرق في مختلف مناطق ولايات السلطنة والتي تزيد أطوالها عن ٧٧٠ كيلومتراً وقد انتهى بعضها وسيكتمل الباقي خلال هذا العام ومنها طريق عبري/حفيت بطول ١١٤ كيلومتراً، وطريق تنعم/زملة خيله بطول ١٤٢ كيلومتراً وطريق تنعم/حمراء الدروع بطول ٨٨ كيلومتراً وطريق الرستاق/مسكن بطول ٧٦ كيلومتراً، وازدواج طريق الرسيل/نزوى المرحلة الثانية وطريق محضة الروضة بطول ٦٦ كيلومتراً. وطريق شيرشتي/امبروف/رخيوت بمحافظة ظفار بطول ٢٣,٥ كيلومتراً وطريق حديبن/حاسك بطول ٤٦ كيلومتراً وطريق مرياط/سدح/حديبن بطول ٨٦ كيلومتراً وطريق ثمريت/المزيونة بطول ١٨٠ كيلومتراً في محافظة ظفار. هذا إلى جانب مجموعة كبيرة من الطرق الترابية في مختلف مناطق السلطنة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص دخل إلى مجال الاستثمار في قطاع الطرق حيث يدرس شق طرق محورية برسوم محددة ولكن لم يتم إنجاز ذلك حتى الآن.



النقل الوطني العماني

بالرغم من ان شركة النقل الوطنية العمانية انشئت في عام ١٩٧٢ من أجل نقل تلاميذ المدارس في محافظة مسقط، إلا أنها تحولت إلى شركة للنقل الوطني عام ١٩٨٤ حيث تقوم بتسيير الخطوط ذات المسافات الطويلة من محافظة مسقط إلى كل من محافظة ظفار ومناطق الداخلية والشرقية والظاهرة والباطنة والوسطى (مرمول) وفهود وتستخدم حافلات حديثة فاخرة ومكيفة. كما يتم تسيير خطوط إلى كل من إمارة أبوظبي عن طريق البريمي وإلى إمارة دبي عن طريق الوجاجة وإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن تسيير خطوط إلى المملكة العربية السعودية في مواسم الحج والعمرة وإلى الجمهورية العربية السورية عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية خلال مواسم العطلات.

وتضم الشركة ٩٨ حافلة حديثة من مختلف الأنواع الضخمة والفاخرة والمتوسطة والصغيرة وذلك تمهيداً لخصخصة الشركة في الفترة القادمة.

الطيران المدني

يوصل قطاع الطيران المدني تطوره ليوكب حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة في مختلف المجالات، وفي هذا الإطار تسعى الشركة العمانية لخدمات الطيران -الطيران العماني- إلى تحديث وزيادة اسطولها

شبكة متكاملة وحديثة من الطرق تربط مختلف مدن ومناطق السلطنة.



(الطيران العماني) نمو
مستمر يعكس تطور
الحركة الاقتصادية
والسياحية في السلطنة.

الجوي وإنشاء خطوط جديدة مع استيعاب الحركة المتزايدة في حركة الطيران من وإلى مطار السيب الدولي وزيادة عدد المسافرين من خلاله وتطوير خدماته. جدير بالذكر أنه في إطار الخطوة الرائدة التي اتخذتها حكومة حضرة صاحب الجلالة بتخصيص إدارة مطاري السيب الدولي وصلالة وهو ما تقوم به «الشركة العمانية لإدارة المطارات»، فإن السلطات العمانية تضطلع بدورها الأمني وكذلك فيما يتصل بتنظيم حركة الطيران في الأجواء العمانية والجمارك وحركة الدخول والمقادرة والتراخيص عبر المنافذ الجوية.

وفي إطار تحديث وزيادة كفاءة خدمات الطيران تم تطوير أنظمة وتوصيلات الطاقة الكهربائية لمركز معلومات مسقط، وكذلك تحديث أنظمة مركز المراقبة الجوية وتركيب وحدات الاتصالات الخاصة باختيار خطوط الاتصالات مع مراكز المراقبة الجوية بالدول المجاورة، وتركيب جهاز تسجيل اتصالات المراقبة الجوية وتشغيل ٨ أجهزة لفحص الحقائق لمطاري السيب الدولي وصلالة. كما تم خلال العام الماضي ٢٠٠٣ أيضاً العمل بنظام الحد الأدنى المخفض للفصل الرأسى بين الطائرات (RVSM) مع تطوير بنية المسارات الجوية في أجواء السلطنة لتعزيز السلامة الجوية لرحلات الطيران. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير محطات الرصد الجوي التقليدية في كل من صور وعبري ونزوى وسوق ومصيرة وخصب إلى محطات شبه آلية بتغيير أجهزة الحاسب الآلي وبرامجها وكذلك إنشاء محطات رصد آلية ذاتية الإرسال بكل

من جبل شمس وولاية الدقم وولاية محوت. ورافق مع ذلك تطوير متواصل لمطاري السيب الدولي وصلالة والاعداد لانشاء مبنى جديد للمسافرين في كل منهما.

وبينما زادت الحركة بمطار السيب الدولي بنسبة ١٨,٦٪ في عام ٢٠٠٢ حيث بلغ عدد الرحلات عبر مطار السيب الدولي إلى ٣٠٤٨٨ رحلة مقارنة مع ٢٥٧١٥ رحلة عام ٢٠٠٢ وتعود الزيادة في حركة الطيران إلى قيام شركات طيران الخليج، والمربية للطيران، والطيران العماني، وطيران الإمارات، والخطوط الجوية القطرية، والخطوط الهندية، والطيران الألماني لوفتهانزا بزيادة رحلاتها عبر مطار السيب الدولي، ونتيجة لذلك سجلت حركة المسافرين عبر مطار السيب الدولي زيادة قدرها ١٨٪ في عام ٢٠٠٢ حيث بلغ عدد الذين استخدموا المطار ٢,٨٨٦,٤٨٧ مسافراً مقارنة مع ٢,٤٤٦,٥٠٩ مسافراً في عام ٢٠٠٢م. وخلال هذا العام تشهد حركة المسافرين عبر مطار السيب الدولي زيادة ملموسة فخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٤ زاد عدد الذين استخدموا المطار ١,٣٩٥,٧٠٠ مسافراً بزيادة نسبتها ٢٣,٢٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣. كما سجلت حركة الشحن الجوي بمطار السيب الدولي زيادة نسبتها ٤٩,٨٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٤ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٣م. ويشهد مطار صلالة نمواً كذلك في حركة الطيران فيه حيث تم هذا العام ٢٠٠٤ ومع بداية موسم الخريف تسير رحلات لشركة طيران الخليج والخطوط الجوية السعودية وعدد آخر من شركات الطيران الخليجية إلى مطار صلالة حيث تشجع السلطنة استخدامه بواسطة رحلات الطيران الدولية لتمييز حركة التجارة والسياحة بمحافظة ظفار. جدير بالذكر أنه في حين يجري الاعداد لانشاء مطار مدني في صحار ودراسة انشاء مطار مدني آخر في رأس الحد بالمنطقة الشرقية، فإنه تم افتتاح صالة المسافرين بمطار خصب في ٢٧/١٢/٢٠٠٣ وتضم ثلاث صالات مجهزة.

البريد

بالرغم من تطور وتمدد وسائل الاتصال الحديثة الا ان البريد ما يزال قادراً على القيام بدور كبير ومتواصل لخدمة المواطنين خاصة مع تحديثه واصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الخدمة البريدية التي تسعى إلى مزيد من تطوير الخدمات البريدية لتتواءم مع احتياجات المواطنين وتخفيض اجورها كذلك. وفي حين يوفر البريد خدمات قبول معاملات السجل التجاري، وشهادات الانتساب إلى غرفة تجارة وصناعة عمان، والمعاملات الضريبية بوزارة المالية وهو ما يوفر الكثير من الوقت والجهد على المواطنين بتخليص تلك المعاملات عن طريق مكاتب البريد، فإنه تم ادخال خدمة بريد «أتبعني» على المستويين المحلي والدولي كما تم تخفيض أجور العديد من الخدمات البريدية مثل أجور البريد العاجل والطرود البريدية والحقائب البريدية. وتجدر الإشارة إلى ان هناك ٩٤ مكتباً بريدياً و٢٨ وكالة بريدية عامة و٤٨٨ وكالة بريدية لبيع الطوابع و٥٥٢ صندوق ايداع المراسلات

بالإضافة إلى ٥٨٣٩٤ صندوق بريدي خاص ومن المعروف انه يتم اصدار نحو ست اصدارات من الطوابع البريدية سنوياً وهي طوابع عادية وتذكارية.

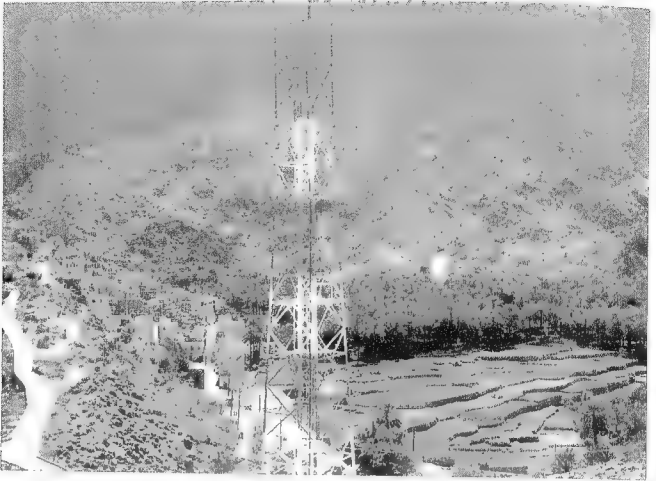
الاتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات تطوراً وقدرة على مواكبة الخطوات المتسارعة في مجال تقنية الاتصالات والمعلوماتية على المستوى الدولي وبشكل أصبح يوفر كل الخدمات المتاحة والمعروفة في هذا المجال من خلال الخدمات والتسهيلات التي توفرها الشركة العمانية للاتصالات -عمانتل- وكذلك الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة التي تم تأسيسها والمنبثقة من الشركة الام عمانتل لاعطاء دفعة في خدمات الاتصالات المتنقلة بما يتماشى مع فتح هذا المجال لمنافسين آخرين في اطار تخصيص قطاع الاتصالات تدريجياً ووفق خطة محددة يجري العمل في اطارها، والاستفادة في نفس الوقت من الموقع المتميز للسلطنة والذي يجعل منها مركزاً حيوياً للاتصالات الاقليمية وبين المنطقة والمراكز التجارية العالمية في الشرق والغرب وهو ما سيقمقه مشروع انشاء محطة اسقاط مزدوجة لنظام كيبل هالكون الذي تم التوقيع على اتفاقية انشائه في مايو ٢٠٠٤ وسيجعل هذا المشروع السلطنة مركزاً اقليمياً لخدمات النطاق العريض في الخليج والمنطقة العربية وذلك عبر مسار الكيبل الذي يؤمن اتصالاً مباشراً فائق السرعة ويسمح بالارتباط الدولي المباشر مع المراكز التجارية الرئيسية في العالم. ومعروف ان السلطنة بدأت منذ عام ١٩٩٧ في استخدام كيبل فلاج للاليف البصرية البحرية.

جدبر بالذكر ان «هيئة تنظيم الاتصالات» التي انشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٢٠ هي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة لتطوير قطاع الاتصالات في السلطنة وفتحها امام المنافسة وادخال شركات جديدة إلى جانب دورها الرقابي والتنظيمي لتحقيق مصلحة المشترك والحفاظ على مصالح مختلف الاطراف العاملة في هذا المجال.

وفي اطار تخصيص قطاع الاتصالات وفتحها امام المنافسة فازت شركة «النورس» للاتصالات وهي شركة عمانية قطرية نرويجية -قطاع خاص- بالترخيص الثاني لتشغيل الهاتف المتنقل في السلطنة في ٢٠٠٤/٦/٢١ وبدأت العمل في نهاية هذا العام إلى جانب الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة. ويجري الاعداد لاصدار ترخيص ثاني للعمل في خدمات الهاتف الثابت إلى جانب شركة عمانتل لتقديم أفضل خدمات ممكنة.

ومن أجل مواكبة هذا التطور وما سيصاحبه من زيادة ملموسة في خدمات الاتصالات من ناحية، واستفاد الارقام من ناحية ثانية، تم اعتباراً من منتصف يونيو ٢٠٠٤ تطبيق خطة ترقيم جديدة بزيادة أرقام الهاتف الثابت من ٦ إلى ٨ أرقام وزيادة أرقام الهاتف المتنقل من ٧ إلى ٨ أرقام لتوحيد الارقام المستخدمة لكل خدمة. وسيتم تطبيق خطة الترقيم في ابريل ٢٠٠٥ وستفي خطة اعادة الترقيم باحتياجات السلطنة على مدى عشرين عاماً.



الشبكة العامة

شهدت خدمات الهاتف الثابت في السلطنة تطوراً واسع النطاق حيث تم تحويل جميع المقاسم إلى النظام الرقمي ونسبة ١٠٠٪، كما تم ربط هذه المقاسم بشبكة ارسال تعمل بنظام التسلسل الرقمي المتزامن (SDHL) وفي حين يجري العمل لاستكمال كبل الالفايف البصرية بين فرق بولاية نزوى وصلالة بمحافظة ظفار بطول ٩٣٠ كيلومتر لربط مناطق جديدة على مسار هذا الكبل، فانه يجري تنفيذ شبكة رئيسية مكونة من ثلاث حلقات هي الحلقة الشمالية والحلقة الشرقية والحلقة الجنوبية لتوفير سعة أكبر بالإضافة إلى ربط السلطنة مع الجمهورية اليمنية عبر شبكة كوابل اليايف بصرية واستخدام الشبكة المحلية اللاسلكية (WLL) والمحطات الطرفية ذات الفتحات الصغرى المعروفة باسم فيسات (VSAT) لخدمة المناطق البعيدة والنائية. وخلال العام الماضي ٢٠٠٣ بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت ٢٣٦١٧٨ مشتركاً مقارنة مع ٢٣٣٨٩٧ مشتركاً في عام ٢٠٠٢ أي بنسبة زيادة مقدارها واحد في المائة.

شبكة متكاملة لتوفير
خدمة الاتصال في جميع
مناطق السلطنة.

جدير بالذكر انه في اطار العناية بالمستخدمين وزيادة جودة خدماتها وتسهيل الحصول عليها قامت عمانتل بتحديث صالات خدمات المستخدمين في كل من ولايات صور وابراء والرسحاق والسويق وركاء وقريات، كما تم افتتاح صالات ومنافذ للخدمات في جامعة السلطان قابوس وسيتي سنتر بمحافظة مسقط ولايتي مرباط وشناص، كما يجري تجهيز صالات في البريمي وعبري ونزوى وسماثل ونخل

والمنطقة الصناعية في صحار مع العناية بتدريب الكوادر الوطنية حيث تم تدريب ٢٥٤ متدرباً في فبراير ٢٠٠٤ لتتجاوز نسبة التعمين ٩٠٪ التي كانت عليها في عام ٢٠٠٣ وإلى جانب اشتراك عمانتل في عدد من المشروعات المتطورة في واحة المعرفة مسقط مع عدد من الشركات العالمية، قامت بتخفيض تعرفه الاتصال على شرائح معينة للهاتف الثابت، بالنسبة للمكالمات المحلية وتخفيض تعرفه المكالمات الدولية كذلك.

الهاتف المتنقل العالمي

مع فتح قطاع الاتصالات امام المنافسة ودخول مشغلين جدد تم تأسيس الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة في ١٣ مارس ٢٠٠٤ وهي أولى الشركات المرخص لها بممارسة وتشغيل وتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في السلطنة وهي منبثقة من الشركة الام عمانتل. وقد دخلت شركة النورس للاتصالات لتكون الشركة الثانية في السلطنة في هذا المجال. تجدر الاشارة إلى ان الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة قامت بزيادة سمات المقاسم وتشغيل عدد من محطات الارسال ومقاسم جديدة في محافظة مسقط بسعة اجمالية ٢٠٠ ألف خط وفي ولايات نزوى وصور وابراء وعبري بطاقة استيعابية بلغت ٦٥٠ ألف خط. كما تم خلال عام ٢٠٠٣ توسعة نظام الرسائل القصيرة ليستوعب ٢٨٨ ألف رسالة في الساعة وانشاء نظام آخر بسعة ٨٨٠ ألف رسالة في الساعة مع تحديث مركز الرسائل القصيرة وتزويده بنظام الفوترة المباشرة. بالإضافة إلى توفير خدمة التجوال الدولي مع ٥٧ دولة في العالم كما تتوفر خدمة الاتصالات عبر الاقمار الصناعية - الثريا - لخدمة المشتركين في هذه الخدمة في السلطنة.

وخلال عام ٢٠٠٣ بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال ٢٣٥,٧ ألف مشترك مقارنة مع ٢٢٠ ألف مشترك في عام ٢٠٠٢ أي بزيادة نسبتها ٩,٩٪ كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة حياك بنسبة ٤٧٪ ليصل إلى ٣٥٧,٨ ألف مشترك عام ٢٠٠٣ مقارنة مع ٢٤٣,٥ ألف مشترك عام ٢٠٠٢م.

وإلى جانب توفير بطاقة «المميزة» لارسال الرسائل القصيرة لمستخدمي نظام حياك اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/٤ تم طرح بطاقة «حياك الزائر» بمبلغ عشرة ريالات لخدمة الزائرين والسائحين في السلطنة، بالإضافة إلى بطاقة «حياك بلاس» لتتمديد فترة صلاحية البطاقات لمدة سنة من تاريخ التهيئة وقد تزامن ذلك مع مهرجان مسقط ٢٠٠٤. وتجدر الاشارة إلى ان الشركة العمانية للاتصالات المتنقلة خفضت التعرفة على بطاقات حياك بنسبة ٢١٪ اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٤م.

الخدمات الالكترونية والمعلوماتية

توفر عمانتل خدمات متطورة على نطاق واسع على صعيد الخدمات الالكترونية وشبكة المعلومات الدولية الانترنت وذلك للدخول إلى مرحلة النماذج الالكترونية في مجال التعاملات المصرفية والتجارية والخدمية والحكومية كذلك. ومع زيادة اعداد المشتركين في خدمة الانترنت لتصل إلى ٥١٧٦٩ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ مقارنة

مع ٨٢٢٢٢ مشتركاً في عام ٢٠٠٢ بزيادة نسبتها ٧,٢٪ فإنه تم توسيع خدمة الانترنت من خلال تنفيذ مشروع خطة استعادة الخدمة (DRS) لتوفير خدمة سريعة ومرنة تستوعب ١١٧٦٠ مشتركاً في وقت واحد. وتتوزع السعة الاستيعابية لهذا المشروع بنسب مختلفة على عدد من المقاسم حسب اعداد المشتركين والكثافة السكانية.

والى جانب استخدام بطاقات الانترنت مدفوعة القيمة مسبقاً وهي بطاقات «الافق» بقيمة ٦ ريالاً أو عشرة ريالاً، يتم استخدام خدمة التجوال الدولي للانترنت من خلال اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة بالمستخدمين بالشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» وبأسعار تنافسية ويتم توفير هذه الخدمة عبر أكثر من ١١ ألف شبكة انترنت وشركات تزويد الخدمة في أكثر من ١١٠ بلد منها ٩٠٠ خارج الولايات المتحدة وكندا. تجدر الإشارة إلى ان موقع المركز العماني لمعلومات الشبكة هو <http://www.omnic.om> من الخدمات الجديدة عبر شبكة الانترنت التي تقدمها عمانتل منذ بداية ٢٠٠٣ لتوفير الادارة التقنية لعمليات تسجيل اسماء النطاقات والخدمات المرافقة كخدمات الاستضافة والبريد الالكتروني وتوزيع عناوين الانترنت الرقمية بشكل عادل وموثوق به في السلطنة.

والى جانب ذلك وفرت عمانتل تقنيات جديدة لتسريع الانترنت ومنها على سبيل المثال خدمة التراسل اللامتزامن للبيانات وخدمة المشترك الرقمي اللامتائل باعتبارها وسيلة لنقل البيانات باستخدام نطاق كبير من التطبيقات عبر شبكة واحدة وبما يتيح للشركات والمؤسسات انجاز الكثير من أعمالها في وقت قياسي جداً. وامكان ربط عدد كبير من أجهزة الحاسوب في المؤسسة بشبكة الانترنت، هذا بالإضافة إلى خدمة الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة والتي يمكن من خلالها اجراء كافة انواع الاتصالات الصوتية ونقل الصور الثابتة والفيديو والبيانات والوثائق من خلال الربط البيني لشبكة مفردة ذات اداء متطور وسرعة فائقة.

الهواتف العمومية

من أجل تيسير خدمات الاتصالات للمواطنين والمقيمين اينما وجدوا في المناطق التجارية أو في المدارس والمستشفيات وعلى الطرق السريعة وحافلات النقل العام وفي المناطق النائية تقوم عمانتل بنشر شبكة واسعة من الهواتف العمومية التي تعمل بالبطاقات المدفوعة مسبقاً -البطاقات الذكية- وخلال عام ٢٠٠٣ بلغ عدد هذه الهواتف ٦٤٤٨ هاتفاً وارتفع العدد إلى ٦٤٨٦ هاتفاً في نهاية ابريل ٢٠٠٤ كما توفر عمانتل هواتف عمودية على عريات متحركة لتستخدمها انشاء المهرجانات والمعارض لخدمة المواطنين والمقيمين والسائحين.

اما بالنسبة لخدمات النداء الآلي فقد بلغ عدد المشتركين فيه ١٤٣٣٦ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ وانخفض العدد في ابريل ٢٠٠٤ إلى ١٢٨٢٨ مشتركاً أي بنسبة ١٠,٥٪ نظراً لتوفر خدمات الاتصالات الأخرى الأكثر تطوراً، كما بلغ عدد المشتركين في خدمة التلكس ٢٢٨ مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٣ وتجدر الإشارة إلى ان اللجنة المشتركة لتعمين الوظائف في قطاع الاتصالات والمشكلة ضمن برنامج سند تقوم بدور حيوي لتعمين هذا القطاع حيث بلغت نسبة التعمين ٩٠٪ في عام ٢٠٠٣ م.

(صفحة ٢٥٨، ٢٥٩)

مستط العامة.



معلومات أساسية

المساحة	٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع.
العاصمة	مسقط، عدد سكانها ٧٣,٠٧٢ ألف نسمة.
الديانة	الإسلام.
اللغة الرسمية	اللغة العربية (مع انتشار واسع للإنجليزية في القطاعين الاقتصادي والتعليمي).
الوقت	متقدم بـ ٤ ساعات عن جرينتش.
العملة	الريال العماني = ٢,٦٠ دولار أمريكي (٢٨٧ بيسة من الريال = دولار أمريكي واحد).
عدد السكان الإجمالي	٨١٥,٢٤٠,٢٤٠ مليون نسمة (٢٠٠٢ م). الممانيون ٥٥٨,٧٨١,١ مليون، والأجانب ٢٥٧,٥٥٩ ألف.

معدل النمو السكاني (١٩٩٣-٢٠٠٢)	١,٧٠٪ (٢٠٠٢).
العمر المتوقع	٧٣,٨ سنة.
الكثافة السكانية	٧,٦ نسمة لكل كيلومتر مربع.
معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)	٢٥,٦ (٢٠٠٢ م).
معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٦,٢ (٢٠٠٢ م).
الطقس	حار ورطب صيفاً معتدل البرودة في الشتاء.
الاحتياطي النقدي	٨٠٢,٥ مليون برميل.
احتياطي الغاز الطبيعي	حوالي ٢٥ تريليون قدم مكعب.
احتياطي النحاس	حوالي ١٦,٢ مليون طن.
المخزون السمكي	١٨٥,٠٠٠ ألف طن.

مؤشرات اقتصادية

إجمالي الناتج المحلي	٢٠٨,٨٣٤ مليون ريال عماني (مبدئي ٢٠٠٢ م).
نمو الناتج المحلي	٦,٩٪ (٢٠٠٢ م).
إجمالي الدخل القومي	٨,٩٩٥,٧ مليون ريال عماني (٢٠٠٢ م).
تخصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	٣,٢٢٠ ريال عماني (٢٠٠٢ م).
إجمالي الانفاق الحكومي	٩,١٨٨ مليون ريال عماني (٢٠٠٢ م).
متوسط الإنتاج اليومي من النفط	٨١٩ ألف برميل (٢٠٠٢ م).
متوسط سعر النفط	٢٧,٨٤ دولار للبرميل الواحد.
إجمالي الصادرات السلعية	٧,٤٨٦ مليون ريال عماني (٢٠٠٢ م).
إجمالي الواردات السلعية	٠,٦١٥ مليون ريال عماني (٢٠٠٢ م).

مؤشرات ٢٠٠٣ م الاجتماعية

المستشفيات	٥٧ مستشفى
مراكز صحية مع أسرة	٦٦ مركزاً.
مراكز صحية إضافية (دون أسرة)	٥٣ مركزاً.
المدارس	١,١٨٧ ألف مدرسة.
الطلاب والطالبات	١١٠,٦٢٨ ألف طالب وطالبة.
طلاب وطالبات الجامعة	١٢,٤٢٧ ألف طالب وطالبة.
الطرق المسفلتة (المبعدة)	١٢,٣٦٥ ألف كيلومتر.
خطوط هاتف ثابتة	٢٣٦ ألف خط.
إنتاج الكهرباء (جيجاوات/ساعة)	١٠,٧١٤
توزيع الكهرباء (جيجاوات/ساعة)	١٠,٣٠٣
إنتاج المياه من محطات انتحطية والآبار	٢٣,٩٧٨ مليون جالون
توزيع المياه	٢٢,٩٥١ مليون جالون.

مواقع البريد الالكترونية لأجهزة حكومية ومؤسسات على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)

www.diwan.gov.om:
www.statemn.omantel.om.net:
www.shura.om.net:
www.maf.gov.om:
www.mara.gov.om:
www.omanmocs.com:
www.mocioman.gov.om:
www.omantourism.gov.om:
www.edu.gov.om:
www.mof.gov.om:
www.mohoman.org:
www.moj.gov.om:
www.moneoman.gov.om:
www.mnhs.gov.om:
www.moweb.net.om:
www.mog.gov.om:
www.mrmewr.gov.om:
www.comn.gov.om:
www.omanet.om:
www.manpower.gov.om:
www.rop.gov.om:
www.cpo-oman.org:
www.mctmnet.gov.om:
www.squ.edu.om:
www.msm.gov.om:
www.tenderboard.gov.om:
www.ociped.com:
www.omanchamber.org:
www.pasioman.com:
www.omanews.com:
www.oman-radio.gov.om:
www.oman-tv.gov.om:
www.omandaily.com:
www.alwatan.com:
www.shablba.com:
www.omanobserver.com:
www.timesofoman.com:
www.nizwa.com:
www.octm-folk.gov.om:
www.omantel.net.om:
www.pdo.co.om:
www.omaning.com:
www.pscoman.com:
www.pele.com:
www.salahahport.com:
www.khareefsal.com:
www.korn.om:
www.oco.org.om:
www.ontcoman.com:

ديوان البلاط السلطاني
 مجلس الدولة
 مجلس الشورى
 وزارة الزراعة والثروة السمكية
 وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
 وزارة الخدمة المدنية
 وزارة التجارة والصناعة
 المديرية العامة للسياحة
 وزارة التربية والتعليم
 وزارة المالية
 وزارة الصحة
 وزارة العدل
 وزارة الاقتصاد الوطني
 وزارة التراث والثقافة
 وزارة الاسكان والكهرباء والمياه
 وزارة النفط والغاز
 وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه
 وزارة النقل والاتصالات
 وزارة الاعلام
 وزارة القوى العاملة
 شرطة عمان السلطانية
 البنك المركزي العماني
 بلدية مسقط
 جامعة السلطان قابوس
 سوق مسقط للأوراق المالية
 مجلس المناقصات
 المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات
 غرفة تجارة وصناعة عمان
 الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
 وكالة الأنباء العمانية
 إذاعة سلطنة عمان
 تلفزيون سلطنة عمان
 جريدة عمان
 جريدة الوطن
 جريدة الشبيبة
 جريدة أوبزيرفر
 جريدة تايمز أوف عمان
 مجلة نزوى
 مركز عمان للموسيقى التقليدية
 الشركة العمانية للاتصالات
 شركة تنمية نفط عمان
 الشركة العمانية للغاز المسال
 مؤسسة خدمات الموانئ
 المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
 ميناء صلالة
 مهرجان خريف صلالة
 وأحة المعرفة مسقط
 الهيئة العمانية للأعمال الخيرية
 شركة النقل الوطنية العمانية

التصميم والإخراج عباس بن غلام رسول الزدجالي

متابعة التنفيذ

صالح بن هلال الخليلي

مسلم بن مسعود كشوب

أحمد بن سعود المعولي

الصور من

آر. تشاندرن: ص ٥٦-٥٧، ص ٧٢، ص ٧٤.
ص ١٠٤-١٠٥، ص ١٢٦-١٢٧، أنجيلا براتي: ص ٥٥٥،
أبيهربرت: ص ١٦٧، الغلاف: كاترين نيومورز، الهيئة العامة
للاتصالات: ص ٢٥٥، الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضة والثقافة: ص
٢٠٨، ص ٢٠٩، ص ٢١٠، ص ٢١١، ص ٢١٢، الهيئة القومية للكشافة والمرشدات: ص
٢١٣، بلدية مسقط: ص ١٦٦، ص ١٦٧، ص ١٧٠، ص ٢٢٧، بنك عُفَار: ص ١٣٩، بنك
مسقط: ص ١٣٧، تشارلز أو. سيل: ص ٤٧، ص ٢٢٢، ص ٢٢٧، جامعة السلطان
قابوس: ص ١٨٢، ص ١٨٥، جمعية المرأة العمانية: ص ٢٠٠، حسين شعادة: ص ٢٢٢، خميس المحاربي:
ص ٥١، ص ٩٤-٩٥، ص ١٧٢، ص ١٧٦-١٧٧، ص ٢٢٠-٢٢١، ص ٢٤١، ديمتر بلات: ص ٢٥٢، روب
جاردنر: ص ١٦٤، ليمين واليسار، روبرت هايدنجر: ص ٣٢، ص ٣٥، ص ٢٢٢، سالم الهاشلي: ص ٧،
ص ١١-١٠، ص ١٥، ص ١٦، ص ١٧، ص ١٨، ص ١٩، ص ٢٠، ص ٢٢، ص ٢٣، ص ٢٤، ص ٧١، ص ٩٦،
ص ١٠٨، ص ١١٠، ص ١١١، ص ١١٢، شركة عمان السلطانية: ص ٩١، ص ٩٢، ص ٩٣، ص ١٠٣، شركة
تمية نفط عمان: ص ٣٠، ص ١٤٢، ص ٢١٦، شركة عمان للغاز الطبيعي المسال: ص ١٤٤، شركة ميناء
صلالة: ص ٢٤٧، عباس غلام رسول الزدجالي: ص ٣٢-٣٣، ص ١٢٩، ص ١٢٤، ص ١٥٥، ص ١٦٩، ص ١٥٦
ف، ص ٢٤٤، عبدالله الشحي: ص ٢١٤-٢١٥، عبدالله الشحي: ص ١٦٢، ص ١٦٣، ص ١٧٩، ص ١٨٠، ص ١٨٢،
ص ١٨٧، ص ١٨٩، ص ١٩١، ص ١٩٤، ص ٢١٤-٢١٥، ص ٢٣٦، عمر الزدجالي: ص ١١٥، ص ١١٩،
ص ١٢٠، ص ١٢٤، ص ١٢٥، ص ٢٤٩، فندق شيدي مسقط: ص ١٦٥، كتاب عمان وتاريخها البحري: ص ٣٤،
كريستوف مايون: ص ١٦٣، ص ٢٣٤، ص ٢٣٦، مالكولم ماك جريجور: ص ٢٨-٣٩، ص ٤٠-٤١، ص
٤٢-٤٣، ص ٤٤، ص ٤٥، ص ١٦٧، الخلفية، مجلس الدولة: ص ٦٩، مجلس الشورى: ص ٦٨، معالي محمد
الزبيدي: ص ٢٨-٢٩، ص ٤٨-٤٩، ص ٥٢، ص ١٤٦، ص ١٦٠، ص ١٧١، ص ١٧٤-١٧٥، ص ٢٥٨-٢٥٩،
محمد مصطفى: ص ١٠٧، واجهة المعرفة: ص ١٤٩، ووتر ثيل: ص ٢٧، ص ٥٠، ص ٥٥، ص ٩٨-٩٩،
ص ١٥٦، ص ١٦٤، ص ١٦٨، ص ٢٢١، ص ٢٢٢، وزارة الإسكان والكهرباء والمياه: ص ٢٢٩،
ص ٢٤٢، وزارة الإعلام: ص ٢٢٨، ص ٢٢٩، وزارة التراث القومي والثقافة: ص ٢١٦،
ص ٢١٧، ص ٢١٨، ص ٢١٩، وزارة التنمية الاجتماعية: ص ١٩٧، ص ١٩٨، ص ٢٠٠، وزارة
الدفاع: ص ٧٨-٧٩، ص ٨٠، ص ٨١، ص ٨٢، ص ٨٣، ص ٨٤، ص ٨٥، ص ٨٦،
ص ٨٧، ص ٨٨، وزارة الصحة: ص ٢٠٣، ص ٢٠٥، ص ٢٠٦، وزارة القوى
العاملة: ص ١٥١، ص ١٩٢، ص ١٩٥، وزارة النقل والاتصالات:
ص ٢٥٥، وكالة الأنباء العمانية: ص ٢٧، ص ٦٠-٦١،
ص ٩٧، ص ٢٠٨.

Bibliotheca Alexandrina



0547495

